سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

العدد 712 – الأحد 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2025 – السنة الرابعة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي
enab baladi
من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

مخاطر
تحيط بطباعة العملة السورية الجديدة

17

صراع الشرعية والتمثيل تحت قبة البرلمان

ست نساء فقط حصلن على مقاعد في مجلس الشعب السوري بالانتخابات التي جرت في 5 تشرين الأول 2025 (تصميم عنب بلدي)

ملف خاص

أخبار سوريا 02

إلغاء "قيصر".. نصف الطريق إلى مكتب ترامب

أخبار سوريا 04

أزمة الثقة وتعنت قوى محلية يعطلان خارطة طريق السويداء

شؤون محلية 06

حلب..
"الباصات" الجديدة تحل أزمة المدينة وتستثني الريف

شؤون محلية 08

تجاوزت 350 مليون دولار..
أين تذهب أموال حملات التبرع

ثقافة وفن 20

"كليبات" أرخص دون إبداع
فنانون يغامرون عبر الذكاء الاصطناعي

رياضة 23

محمد عثمان..
نجم سوري من ملاعب هولندا إلى آسيا

18

بسبب تغيرات المناهج

أمهات سوريات يشاركن أطفالهن صعوبات التعليم

يواجه بعض الأطفال السوريين في المرحلة الابتدائية بالمدارس الحكومية صعوبات في التعلم مع بداية العام الدراسي الجديد، ما يدفع كثيرًا من الأسر، حتى ذات الدخل المحدود، إلى اللجوء للدروس الخصوصية وأساتذة المتابعة اليومية. لكن المشكلة الأساسية لا تقف عند حدود ضعف الكوادر التعليمية في المدارس الحكومية، أو ارتفاع تكاليف دروس المتابعة، بل تتجلى في حاجة الطفل من عمر ست سنوات حتى 12 سنة لأن يتلقى المعلومة من والدته، بوصفها الأقرب إليه نفسيًا...

تركيز على الأقليات وحقوق الإنسان

هيمنة أمريكية تقلص الدور الفرنسي في سوريا

عنب بلدي – شعبان شامية

لعبت باريس منذ سقوط نظام الأسد دورًا في الشأن السوري، من خلال توسيع هوامش نفوذها سياسيًا واقتصاديًا، وزيادة التنسيق في العديد من الملفات، إذ تُشير تقارير صحفية إلى أن فرنسا باتت تأخذ دورًا فاعلًا تجاوز ملف حماية الأقليات.

وفتحت باريس أبوابها للمسؤولين الكرد كأول دولة أوروبية داعمة لـ"الإدارة الذاتية" و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، واحتضنت العديد من اللقاءات مع المسؤولين الكرد خلال فترة الرئيس الفرنسي السابق، فرانسوا هولاند، وصولًا للوقت الحالي في عهد الرئيس الحالي، إيمانويل ماكرون.

الدور الفرنسي، وفق تقارير، أرخى بثقله على ملف الجنوب السوري بعد الأحداث التي شهدتها السويداء، في تموز الماضي، وفتح المجال لوزير الخارجية، أسعد الشيباني، للتواجد في باريس والتواصل مع الجانب الإسرائيلي، وعليه باتت باريس تلعب دورًا بمناطق شمال شرقي سوريا، وفي الجنوب، وسط أحاديث عن دور وصف بـ"الخفي" في الساحل السوري.

يرى مدير "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" في باريس، سلام الكواكبي، في حديث إلى عنب بلدي، أن من الصعب الحديث عن دور فرنسي فعّال في سوريا في ظل هيمنة الدور الأمريكي وملحقاته على المشهد، مستبعدًا أن يكون لفرنسا دور خفي في الساحل السوري.

وأضاف الكواكبي أنه لا يوجد أي تنافس، لأن باريس تعرف حدودها وضآلة قدرتها على التأثير في الواقع السوري اليوم، كما تحاول أن تكون إيجابية مع الحكم الجديد في دمشق، وهذا ما ترجمته دعواتها للرئيس أحمد الشرع ووزير خارجيته إلى العاصمة باريس، ومن المنتظر أن تقابل دمشق ذلك بإيجابية مماثلة من خلال اتخاذ خطوات فعلية في القضايا التي قد تُستخدم كورقة ضغط ضدها.

وأشار الكواكبي إلى أن عدم قدرة فرنسا على التأثير لا يُلغي إرث علاقاتها التاريخية والثقافية والاجتماعية في سوريا، وكذلك طموحاتها السياسية والاقتصادية، وأنه على أي قيادة سورية أن تكون حذرة في صدّها، بل أن تستفيد منها على المستوى الاقتصادي والقانوني والإداري، خاصة أن النظامين الإداريين والقانونيين في البلدين متشابهان، ويمكن للجانب السوري الاستفادة من خبرات الفرنسيين.

وبحسب الكواكبي، فإنه وبالرغم من حالة الضياع السياسي الداخلي التي تعيشها فرنسا، فإن سياستها الخارجية لا تزال تستند إلى المبادئ ذاتها التي أرساها الجنرال ديغول، مع تغييرات طفيفة، وعلى من يتعامل معها أن يفهم ذلك التاريخ ومقتضيات سياسة هذا البلد.

على ماذا تركز باريس

يرتكز الاهتمام الفرنسي في سوريا على قضيتين أساسيتين، حماية حقوق الأقليات وحقوق الإنسان، بحسب الكواكبي.

ولفت مدير "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" في باريس، إلى أن فرنسا لا تشتكي من اللاجئين السوريين بقدر ما تفعل ألمانيا، نظرًا إلى قلة أعدادهم، كما أنها لا تبني علاقتها مع دمشق على أساس ملف المواطنين الفرنسيين المنتمين إلى تنظيم "الدولة" والموجودين في معتقلات "قسد"، لقلة أعدادهم أيضًا، إذ قُتل معظمهم، وتبقى أعداد مرتفعة نسبيًا من أطفالهم ونسائهم.

إن فرنسا تهتم إلى حد كبير بملف إعادة الإعمار لتأخذ حصتها من "الكعكة السورية"، حالها حال كثير من الدول، وفق الكواكبي، كما أن لديها بُعدًا آخر غير مرتبط بمصالحها المباشرة، وهو قضية الأقليات وحمايتهم ودمجهم في المشهد السياسي لضمان المساواة والتوازن بين كل المواطنين السوريين من مختلف المكونات.

وهذا ما وعدت به السلطة الجديدة في سوريا، إلا أن بعض الممارسات اليومية تدل على خلاف ذلك، الأمر الذي يقلق المراقبين الغربيين، وخاصة الفرنسيين منهم.

كما أن غياب المحاسبة عن الجرائم والانتهاكات التي جرت في الساحل السوري وفي السويداء، وعدم مساءلة مرتكبيها، يزيد من شكوك هذه الأوساط حول جدّية أي حديث عن إصلاح أو عدالة انتقالية، ويُضعف الثقة بقدرة السلطة الجديدة على بناء دولة قانون ومواطنة.

إضافة إلى أن التعرض للإنسان بغير وجه حق، بعيدًا عن مؤسسات القانون، بغض النظر عن الانتماءات على اختلافها، يُثير قلق جميع مراقبي حقوق الإنسان في الملف السوري، بحسب الكواكبي.

تراجع بدفع أمريكي

المحامي في محكمة باريس ومحكمة الجنايات الدولية، ومستشار مؤسس حزب "الجبهة الوطنية الفرنسية"، إيلي حاتم، قال لعنب بلدي، إن من الصعب لفرنسا لعب دور في سوريا حاليًا، على الرغم من محاولاتها في هذا المجال، حتى ولو قام الرئيس ماكرون بمبادرات بهذا الشأن.

وعزا حاتم السبب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم منذ عقود بإبعادها من الشرق الأوسط، بل من كل العالم التي كانت تلعب دورًا فيه، لا سيما في القارة الإفريقية.

وأشار حاتم إلى أنه في عهد الرئيس ماكرون الأول، حاول الرئيس الفرنسي إعادة إحياء الدور الفرنسي على الساحة الدولية، امتدادًا إلى سياسة الجنرال ديغول مؤسس الجمهورية الخامسة التي كانت تعرف عنه "السياسة العربية لفرنسا"، ولكنه حورب من الولايات المتحدة وحلفائها.

ولفت حاتم إلى تراجع الدور والتأثير الفرنسي في لبنان، مبينًا أنها بالطريقة ذاتها فقدت فرنسا تأثيرها في سوريا.

وتأتي هذه الضغوطات سواء من الداخل (أي في الدول التي تربطها علاقة تاريخية أو طبيعية مع فرنسا، مثل ما حصل في لبنان) أو بوساطة قوى إقليمية تدفع من قبل العالم "الأنجلوسكسوني" للحد من هذا الدور.

بالنسبة للسوريين الكرد، أوضح حاتم أن فرنسا كانت داعمة لهم خاصة في محاربة الإسلام السياسي، سواء "القاعدة" أو تنظيم "الدولة". وكان الاقتناع العام بأن هذه المنظمات عفوية وبأنها تشكل خطرًا ليس على سوريا والمنطقة ولا سيما العراق، بل أيضًا على أوروبا بما في ذلك فرنسا التي كانت ضحية عمليات إرهابية حصلت على أراضيها من مجموعات تنتسب خاصة إلى تنظيم "الدولة" وحتى من "هيئة تحرير الشام"، بحسب قوله.

وأردف حاتم أن الصورة اليوم اتضحت، فكلنا المنظمتين ليست سوى ابتكار من الأجهزة الأمريكية والصهيونية لخلق البلبلة والفتنة في الشرق الأوسط، وإثارة الرأي العام في أوروبا ضد المسلمين وخاصة المسلمين العرب، على حد قوله.

وأضاف أن كل منفذي العمليات الإرهابية في فرنسا هم من أصول عربية مغاربية، يحملون أسماء عربية، بينما هناك المئات من الفرنسيين الذين لديهم أسماء فرنسية التحقوا بتنظيم "الدولة" وشاركوا بشراسة في المجازر لا سيما في سوريا، ولكنهم أعفوا من تنفيذ عمليات إرهابية في فرنسا.

كما أن "الموساد" الإسرائيلي والأجهزة الأمريكية استعملت أفرادًا في ظل دعاية موسعة لزج بعضهم في منظمات الإسلام السياسي الذي هو موالٍ لليهودية السياسية، بحسب ذكر حاتم.

ولساهمة الكرد في ردع هذا التغلغل من خلال محاربتهم تنظيم "الدولة" و"جبهة النصرة"، وبعد حصول الأجهزة الفرنسية على هذه المعلومات، عوّلت فرنسا على دور "قسد" وساندتها، لكن الصورة أضحت معقدة أكثر، خاصة بعد 8 من كانون الأول 2024.

وأكد حاتم أن الدور الفرنسي اليوم يتراجع، خاصة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في فرنسا.

لهذا السبب، من الصعب أن تركز على السياسة الخارجية بينما تعاني من خطر الإفلاس، إضافة إلى مشكلات سياسية داخلية ربما تدفع البلاد إلى حرب أهلية.

وعلى الرغم من إرادة الرئيس ماكرون الاعتماد على عمله في السياسة الخارجية، معطيًا رئيس الحكومة والحكومة نفسها الدور في العمل كسلطة تنفيذية داخليًا، فهو اليوم مع الأزمة الحالية لا يعلم إن كان سيبقى في الحكم أو يستقيل أو يحل البرلمان، بسبب تعقيد الأحوال السياسية مع حكومة شُكّلت واستقالت بعد أقل من 14 ساعة.

بانتظار التحولات في باريس

يجب انتظار ما سيحدث في الداخل الفرنسي وأن تثبت المؤسسات الفرنسية نفسها بحكومة قوية مع قادة أقوياء، يخرجون من سيطرة الاتحاد الأوروبي الذي تطغى عليه الولايات المتحدة الأمريكية، على مثال الجنرال ديغول وفرنسوا ميتران وحتى جاك شيراك، لإعادة استقلالية السياسة الخارجية الفرنسية لخدمة المصالح المشتركة بين فرنسا والدول التي لديها علاقات طبيعية وتاريخية معها، وفق المحامي في محكمة باريس ومحكمة الجنايات الدولية، ومستشار مؤسس حزب "الجبهة الوطنية الفرنسية"، إيلي حاتم.

وقال إن وتيرة التحليلات السياسية عن الدور الفرنسي في سوريا، ازدادت بعد ظهور مناف طلاس من باريس، واعتبار أن ثمة ترتيبات دولية تُحضر وبديلًا محتملًا، أو شريكًا سياسيًا، علمًا أنها ليست المرة الأولى التي يروّج فيها اسم العميد المنشق عن نظام الأسد، والمثير للجدل بسبب قربه وعائلته من نظام الأسد.

ظهور طلاس، أرجعه محللون إلى أنه جاء من بوابة الحرص الفرنسي على تقديم رموز مقبولة نسبيًا بين جميع الأطراف لتلعب دورًا استشاريًا أو محوريًا إذا اقتضى التوافق، وإن كانت لا تفرضه بشكل رسمي كقائد بديل، لكنها توفر له منبرًا للنقاش حول إصلاح المؤسسات السورية والحوكمة، وتعطيه هامشًا واتصالًا محميًا في الدوائر الغربية، مما يرسل رسالة أنها منفتحة على سيناريوهات تتجاوز التحالفات التقليدية.

فيما يرى آخرون، أن ذلك يأتي ضمن النهج الفرنسي لإبقاء المنابر مفتوحة أمام شخصيات سورية مختلفة، دون أن يعني ذلك وجود خطة فرنسية واضحة أو رهانات استراتيجية على طلاس، وعليه يبقى الدور الفرنسي تكميليًا، يتحرك في هوامش محددة ويُمنح غطاء سياسيًا محدودًا، دون أن يتجاوز حدود النفوذ الأمريكي في سوريا بخصوص أي مسار.

الرئيس السوري أحمد الشرع والفرنسي إيمانويل ماكرون خلال مؤتمر صحفي بعد اجتماع في قصر الإليزيه بباريس – 7 أيار 2025 (رويترز)

إلغاء "قيصر".. نصف الطريق إلى مكتب ترامب

وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني يلتقي عضو مجلس النواب الأمريكي جو ويلسون إلى جانب المبعوث الأمريكي توم برّاك -18 أيلول 2025 (الخارجية السورية/ إكس)

عنب بلدي – عمر علاء الدين

في اختراق بملف العلاقات السورية- الأمريكية، مرت تعديلات تفضي بإلغاء قانون "قيصر" للعقوبات على سوريا بمجلس الشيوخ الأمريكي، في10 من تشرين الأول الحالي.

الخبر استقبله السوريون بالتهليلات والتبريكات، مع بروز شكوك حول هذه الخطوة، باعتبارها تحتاج أيضًا إلى توافق في مجلس النواب الأمريكي (الغرفة الثانية في الكونجرس) قبل رفعه إلى الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب.

وتضمنت البنود الخاصة بإلغاء قانون "قيصر" شروطًا يجب على الحكومة السورية تنفيذها لتطبيق الإلغاء الكلي للعقوبات.

وجاءت هذه التعديلات بعد زيارة الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، وفريقه وعلى رأسه وزير الخارجية، أسعد الشيباني، إلى الولايات المتحدة، على هامش أسبوع الأمم المتحدة في نيويورك، نهاية أيلول الماضي.

الجالية السورية في أمريكا لعبت دورًا أيضًا في تمرير هذا القانون بعد أشهر من المحاولة، تخللتها عرقلة من أطراف سورية كـ"رابطة العلويين"، وأطراف غير سورية كإسرائيل، ذات النفوذ القوي في الكونجرس، ويدعمها بشدة أعضاء مثل لينديسي غراهام.

إلغاء "قيصر".. يسهم في الاستقرار الإقليمي

أقر إلغاء قانون "قيصر" في نسخة مجلس الشيوخ من ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية، التي حصلت على نتيجة تصويت 77 صوتًا مؤيدًا مقابل 22 صوتًا معارضًا.

وأجيزت أيضًا ضمن الحزمة مجموعة من البنود التي على الحكومة السورية الالتزام بها، تُعيد عقوبات "قيصر" تلقائيًا في حال الإخفاق بتطبيقها.

الخارجية السورية رحبت في بيان بتمرير إلغاء القانون، معتبرة أن استمراره بعد زوال النظام خلّف آثارًا إنسانية واقتصادية جسيمة على الشعب السوري، ويؤثر سلبًا على حياة المدنيين في مختلف القطاعات.

وأوضحت الوزارة أن هذا القرار يشكل "خطوة بنّاءة" نحو تصويب مسار العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بما يسهم في "تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي"، ويفتح المجال أمام فرص واعدة للتعاون الإنساني والاقتصادي.

عضو الكونجرس الأمريكي جو ويلسون، أعرب عبر في تغريدة على حسابه بمنصة "إكس"، عن امتنانه لأن مجلس الشيوخ أقر إلغاء قانون "قيصر" كجزء من قانون تفويض الدفاع الوطني.

وأضاف ويلسون أن هذه العقوبات القاسية فرضت على نظام لم يعد قائمًا، "لحسن الحظ"، معتبرًا أن "نجاح سوريا الآن يعتمد على إلغاء قانون "قيصر" بالكامل".

في حزيران 2020، فرضت واشنطن عقوبات المعروف باسم "قيصر"، وقررت بموجبه عقوبات مالية على مسؤولين سوريين ورجال أعمال وكل أجنبي يتعامل مع دمشق، ونص على تجميد مساعدات إعادة الإعمار.

وحظرت الولايات المتحدة السماح بتقديم أي دعم مالي أو تكنولوجي للنظام في سوريا، بموجب سلسلة العقوبات التي أقرتها على مدار السنوات الماضية.

خطوة بالاتجاه الصحيح

عضو مجلس إدارة المجلس السوري- الأمريكي زكي لبابيدي، اعتبر أن ما جرى خطوة في "الاتجاه الصحيح"، مشيرًا إلى أن المنظمات السورية الفاعلة في الولايات المتحدة، بذلت جهودًا حثيثة على مدار الأشهر الماضية لتمرير إلغاء القانون.

لبابيدي أشار، في حديث إلى عنب بلدي، إلى عقبتين رئيستين في وجه إلغاء "قيصر"، الأولى هي "اللوبي" الإسرائيلي حيث يملك نفوذًا قويًا في واشنطن، أما الثانية فكانت أن النائب الأمريكي مارك لولر قدم مشروعًا لتمديد القانون بدلًا من إلغائه.

وفي مجلس الشيوخ، كان السيناتور لينديسي غراهام قدم، في 15 من أيلول الماضي، نيابة عنه وعن عضو المجلس كريس فان هولن، تعديلًا على قرار تعليق قانون عقوبات "قيصر" على سوريا.

ووفق موقع الكونجرس الأمريكي، فإن غراهام قدم تعديلًا ينص على أن "التعليق لن يكون مطلقًا" بل مشروطًا بجملة من الالتزامات الصارمة تُفرض على الحكومة الانتقالية وتُتابع دوريًا.

وهذه الالتزامات هي:

- الانضمام رسميًا إلى التحالف الدولي ضد تنظيم "الدولة".
- الالتزام بمحاربة "الإرهاب".
- حماية حقوق المكونات الدينية والإثنية وضمان مشاركتها السياسية.
- الحفاظ على علاقات سلمية مع دول المنطقة بما فيها إسرائيل.
- وقف دعم أو إيواء التنظيمات المصنفة "إرهابية".
- إخراج المقاتلين الأجانب من مؤسسات الدولة والأمن.
- محاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات منذ كانون الأول 2024.

لبابيدي قال إن شهرين متواصلين من العمل ولقاءات متواصلة مع أعضاء الكونجرس في غرفتي الشيوخ والنواب كان لها دور في إزالة هذه العقوبات.

ووفق ما يرى عضو المجلس السوري- الأمريكي، فإن اللغة التي جرى التصويت بها على مشروع إلغاء "قيصر"، "ممتازة جدًا"، لأنها تعني أنه إذ ألغي القانون لا يمكن العودة إليه، إلا في حالة إقرار عقوبات جديدة، معتبرًا أن هذا غير متوقع في السياسة الأمريكية، خاصة أنها أصبحت اليوم صديقة لسوريا وداعمة للشعب السوري، وفق قوله.

اختراقات مساعدة

زكي لبابيدي عضو المجلس السوري- الأمريكي، اعتبر أن زيارة وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، إلى الولايات المتحدة أواخر أيلول الماضي، كانت ذات فائدة بلا شك، وساعدت بتسهيل تمرير إلغاء العقوبات، معتبرًا أن وزارة الخارجية السورية قرأت كيف تعمل واشنطن، وعملت وفق ذلك.

وزار الشيباني واشنطن، في 15 من أيلول الماضي، والتقى عددًا من أعضاء الكونجرس الأمريكي، بحضور المبعوث الأمريكي إلى سوريا، توم برّاك.

والتقى الشيباني في واشنطن عددًا من المسؤولين في وزارة الخزانة الأمريكية، حيث جرى بحث سبل إعادة "ربط الاقتصاد السوري بالنظام المالي العالمي" بشكل مسؤول وآمن، وبما يضمن تعزيز الجهود المشتركة في مكافحة تمويل الإرهاب.

وزارة الخزانة الأمريكية قالت حينها، في تغريدة على حسابها بمنصة "إكس"، إن وزارة الخزانة تعمل مع سوريا على إعادة ربط اقتصادها بالنظام المالي العالمي بشكل مسؤول وآمن مع مكافحة تمويل الإرهاب.

والتقى الشيباني خلال زيارته بالسيناتور الأمريكي لينديسي غراهام، حيث جرى بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين سوريا والولايات المتحدة، ورفع العقوبات الأمريكية المفروضة على سوريا، إضافة إلى لقائه بعضو مجلس النواب الأمريكي جو ويلسون، الذي قال إن إدارة ترامب أتاحت "فرصة تاريخية لفصل جديد، يعود بالنفع على الجميع"، وأشار إلى أن على الكونجرس الآن أن يتحرك لإلغاء قانون "قيصر".

عضو المجلس السوري- الأمريكي زكي لبابيدي قال، في حديثه إلى عنب بلدي، إن زيارة الرئيس السوري، أحمد الشرع، إلى نيويورك، في 22 من أيلول الماضي، حققت اختراقات في هذا الملف، إضافة إلى أن المبعوث الأمريكي، توم برّاك، التقى عددًا من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب، لـ"تأمين مرور القانون دون عوائق".

في 23 من أيار الماضي، أعلنت الولايات المتحدة رسميًا رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا، في تحول للسياسة الأمريكية بعد الإطاحة برئيس النظام السابق بشار الأسد، يفسح المجال أمام استثمارات جديدة في البلد الذي دمرته الحرب.

وفي 13 من أيار، أعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، عن قراره رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على سوريا، وقال خلال كلمة له في منتدى "الاستثمار السعودي الأمريكي"، "آن الأوان لمنح سوريا الفرصة، وأتمنى لها حظًا طيبًا".

ماذا يحتاج مجلس النواب؟

عضو المجلس السوري- الأمريكي زكي لبابيدي أوضح أن القانون يحتاج الآن إلى تصويت في مجلس النواب ثم يجري التوافق على مشروع لرفعه للرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، للتوقيع عليه.

وفي 20 من تموز الماضي، حاول النائب مارك لولر تقديم مشروع يبقي قانون "قيصر" عامين متتاليين، مقابل شروط تنفذها الحكومة السورية، لكن المجلس استطاع الإلغاء، بفضل ضغوط وتواصلات مع أعضاء مجلس النواب جو ويلسون وماكسين ووترز ورشيدة طليب.

وفي 9 من أيلول الماضي، قال محمد علاء غانم عضو المجلس السوري- الأمريكي، إن لجنة القواعد والأحكام في مجلس النواب، رفضت جميع التعديلات على مشروع موازنة الدفاع المتعلقة بالسياسة الخارجية، بما في ذلك تعديلات قانون "قيصر".

وجاء ذلك حينها بسبب اتفاق عقده رئيس مجلس النواب الأمريكي، مايك جونسون، لتفادي جعل مشروع الموازنة محل خلاف بين الحزبين "الجمهوري" و"الديمقراطي"، ولضمان الحصول على أصوات الديمقراطيين لإجازة المشروع.

ووفق غانم، برر جونسون موقفه بأنه محتاج لفعل ذلك لأن لـ"الجمهوريين" أغلبية بسيطة في مجلس النواب ببضعة مقاعد فقط، ما يعني أن امتناع بعضهم عن التصويت أو تصويت بعضهم بالرفض (كـ: مارجوري تيلر غرين وتوم ماسي) قد يفشل المشروع برمته، ولذا فهو بحاجة للحصول على أصوات بعض "الديمقراطيين" لإجازة الموازنة، ولذلك رفضت قرابة 800 تعديل متعلق بالسياسة الخارجية بما فيها تعديلات قانون "قيصر".

وتعمل الجالية السورية، وفق زكي لبابيدي، على حل المشكلة في مجلس النواب، حيث ستحدد التوازنات السياسية في الولايات المتحدة رفع العقوبات الكامل من عدمه.

ووعد لبابيدي أنه بحلول 2026، ستكون العقوبات مرفوعة بالكامل، حتى يتسنى للشركات الكبيرة الدخول والاستثمار.

ومن المتوقع أن يخضع قانون موازنة الدفاع، الذي يتضمن تعديلات إلغاء "قيصر"، للتفاوض بين مجلس الشيوخ والنواب قبل نهاية العام الحالي، قبل أن يرفع القانون إلى الرئيس الأمريكي لتوقيعه.

خطوات من الحكومة وخطوة من الفصائل

أزمة الثقة وتعنت قوى محلية يعطلان خارطة طريق السويداء

عنب بلدي – محمد كاخي

أعلنت وزارة الخارجية والمغتربين في سوريا، في 16 من أيلول الماضي، عن التوصل إلى خارطة طريق لحل الأزمة في محافظة السويداء، عقب لقاء ثلاثي في دمشق جمع وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني، ونظيره الأردني أيمن الصفدي، والمبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا توم براك.

وجاء الاجتماع استكمالًا لمباحثات سابقة استضافتها العاصمة الأردنية عمان بهدف تثبيت وقف إطلاق النار في السويداء، والتوصل إلى حلول تعالج التوترات التي شهدتها المحافظة في الأشهر الماضية.

وبحسب البيان الصادر عن وزارة الخارجية والمغتربين السورية، والمنشور عبر صفحتها في "فيسبوك"، فقد اعتمد المجتمعون خارطة طريق تؤكد أن السويداء جزء لا يتجزأ من سوريا، وأن أبناءها مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، مشيرين إلى أن إنهاء فجوة الثقة بين الحكومة والسكان يتطلب خطوات متدرجة لإعادة بناء الثقة وإعادة دمج المحافظة بالكامل في مؤسسات الدولة.

السويداء بين رفض "الخارطة" وتطبيقها

رفضت "اللجنة القانونية في محافظة السويداء" الاعتراف بـ"الخارطة"، ودعت الأطراف الدولية إلى دعم حق أبناء السويداء في تقرير مصيرهم، وعدم الاعتراف بأي ترتيبات تُفرض قسرًا على أهالي السويداء، مع ضمان تحقيق مستقل وآليات محاسبة دولية، بعيدًا عن هيمنة الحكومة السورية.

يرى الباحث والمحلل السياسي نوار شعبان، أن الفصائل المسلحة في السويداء ترفض الانخراط في أي مسار تفاوضي يؤدي إلى استقرار فعلي، لأن مصلحتها ترتبط ببقاء الوضع القائم، إذ تضم هذه التشكيلات شخصيات متورطة في تجارة السلاح والمخدرات ومن فلول النظام السابق، ما يجعل مصالحها شخصية بحتة وليست وطنية.

وقال شعبان، في حديث إلى عنب بلدي، إن الاستقرار بالنسبة لهذه الفصائل هو نهاية نفوذها "الميليشيوي"، وفتح الباب أمام المساءلة عن جرائمها السابقة، لذلك تسعى إلى عرقلة أي خطوة تؤدي إلى تهدئة أو مصالحة حقيقية، عبر التصعيد المتكرر ومحاولات زعزعة الأمن في المنطقة للحفاظ على بيئة الفوضى التي تخدم وجودها.

ويرى المحلل السياسي نادر الخليل، أن "الخارطة" تواجه رفضًا ضمنيًا نابعًا من انعدام الثقة المتراكم بين السكان المحليين بالسلطة في دمشق، فالسويداء عانت تاريخيًا من التهميش والوعود غير المنفذة، ما جعل جزءًا من المجتمع ينظر بحذر إلى أي مبادرة حكومية جديدة.

ويعتقد المحلل السياسي أن التعامل الأمني المفرط وغياب إشراك الأطراف المحلية في صياغة الحلول يعمّقان هذا الرفض، إذ يشعر كثير من الأهالي أن "الخارطة" تُطرح من فوق دون تمثيل حقيقي لمصالحهم.

لذلك، فإن فرص قبولها تبقى محدودة ما لم تُترجم إلى خطوات عملية تشمل تعزيز الإدارة المحلية للمحافظة ضمن إطار الدولة الواحدة، وتحسين الخدمات، وتعزيز المشاركة المحلية، وضمان الشفافية في التنفيذ، بحسب الخليل.

وبالرغم من إعلان "اللجنة القانونية" رفض "الخارطة"، فإن فصائل السويداء أفرجت أيضًا عن محتجزين من أبناء العشائر، كما أوضح محافظ السويداء، مصطفى البكور، في أحدث مؤتمر صحفي أجراه في 8 من تشرين الأول الحالي، أن بعض الشخصيات المحلية بدأت بالانفتاح مجددًا على الحوار مع الحكومة السورية.

السكان المحليون يرفضون "الخارطة"

بدأ أهالي محافظة السويداء، في 16 من أيلول الماضي، حملة بعنوان "تقرير المصير"، جمعوا من خلالها توقيعات 22 ألف مواطن من المحافظة، بحسب شبكة "السويداء24" المحلية، للمطالبة بحق أبناء السويداء في تقرير مصيرهم.

الباحث والمحلل السياسي نوار شعبان، يرى أن المشكلة لا تكمن في رفض أهالي السويداء لـ"خارطة الطريق" أو للحل المطروح بحد ذاته، بل في وجود "قوى ميليشياوية" تفرض سيطرتها على المحافظة وتمنع أي تحول فعلي نحو الاستقرار، فكثير من الشخصيات الوطنية داخل السويداء تُبدي رغبة صادقة في الانتقال نحو وضع أفضل، لكنها تصطدم بواقع تتحكم به مجموعات مسلحة تعوق حركة الناس وتفرض قيودًا حتى على التنقل إلى دمشق من دون "مبرر مقنع".

تستفيد هذه المجموعات، وفق شعبان، من بقاء الحالة المضطربة لأنها تضمن استمرار نفوذها القائم على شبكات تجارة السلاح والمخدرات، وحماية كوادر ترتبط بأجهزة أمنية سابقة أو بجهات خارجية، لذلك فإن الموقف الحقيقي للأهالي ليس رفضًا للحلول، بل وجود حاجز بينهم وبين الدولة، ومحاولات من الفصائل المسلحة لتعطيل أي محاولة لتنفيذ خارطة الطريق التي يمكن أن تُعيد الاستقرار إلى المحافظة.

الحكومة تحاول احتواء الموقف

بعد أن قامت الحكومة السورية بنشر قواتها جنوبي سوريا في تموز الماضي، وما تبعها من تطورات أمنية، تدخلت خلالها إسرائيل بقصف مبنى هيئة الأركان وآليات الجيش السوري بالقرب من محافظة السويداء، كثفت دمشق نشاطاتها لحل الأزمة في السويداء، فسمحت للجنة التحقيق المستقلة بمباشرة أعمالها في المحافظة، واعتقلت أشخاصًا من وزارة الداخلية والدفاع يشتبه بارتكابهم انتهاكات بحق المدنيين في محافظة السويداء.

وأفرجت الحكومة عن 57 من أبناء محافظة السويداء كانوا محتجزين في سجن "عدرا" على دفعتين، ووعد محافظ السويداء، في أحدث مؤتمر صحفي له، بالإفراج عن جميع الموقوفين الأبرياء تباعًا.

تقدم هذه الإجراءات، بحسب الباحث والمحلل السياسي نوار شعبان، بوصفها إشارات على رغبة الحكومة في الحفاظ على التهدئة وتأكيد مسؤوليتها كدولة ترعى شؤون المواطنين، مقابل التزامها بعدم الانجرار إلى مواجهات واسعة مع الفصائل المسلحة.

وأشار شعبان إلى أن هذا النهج يهدف إلى حماية المدنيين وتثبيت الاستقرار التدريجي، رغم محاولات بعض "المجموعات الميليشياوية" إفشاله عبر التصعيد والاستفزاز المتكرر، وبالتالي، تحاول الحكومة السورية احتواء الموقف في السويداء ومدّ يدها مجددًا نحو الحل.

تحديات تطبيق "الخارطة"

بالرغم من تعقد المشهد في محافظة السويداء، المتمثل في رفض "اللجنة القانونية" وأهالي المحافظة لـ"الخارطة"، وانسداد الأفق أمام أي حل في المستقبل القريب، فإن المؤشرات على الأرض تقر بأنه هناك دفعًا باتجاه تنفيذ بنود "الخارطة" للوصول إلى حل شامل لأزمة محافظة السويداء.

في المقابل، تحاول إسرائيل الضغط لاستمرار اللعب بورقة السويداء، فبحسب ما نقلته وكالة "رويترز" في 26 من أيلول الماضي، واجهت جهود التوصل إلى اتفاق أمني بين سوريا وإسرائيل "عقبة" في اللحظة الأخيرة بسبب مطلب الأخيرة السماح لها بفتح "ممر إنساني" إلى محافظة السويداء جنوبي سوريا.

ونقلت الوكالة عن أربعة مصادر مطلعة على المحادثات، أن الاتفاق تعثر بسبب الطلب الإسرائيلي المتجدد بممر إنساني من إسرائيل إلى السويداء.

الباحث والمحلل السياسي نوار شعبان، يرى أن الصعوبة الأساسية في تنفيذ "خارطة الطريق" تكمن في غياب الطرف المحلي المستعد فعليًا للانخراط في عملية الحل، في ظل هيمنة قوى تستفيد من بقاء الوضع القائم وتحوله إلى مصدر دائم لنفوذها.

بينما يرى المحلل السياسي نادر الخليل، أن "الخارطة" تواجه جملة من التحديات المعقدة التي تعوق تحويلها إلى واقع ملموس، أبرزها انعدام الثقة المتراكم بين السكان المحليين والسلطات المركزية، كما يشكل التعامل الأمني المفرط وغياب إشراك حقيقي للأطراف المحلية في صياغة وتنفيذ الحلول عقبة أساسية أمام نجاح أي مسار تفاوضي.

وتزداد الصعوبة، بحسب الخليل، مع ضعف الشفافية والمساءلة وغياب الضمانات التي تضمن التزام جميع الأطراف ببنود الاتفاق، إلى جانب الظروف المعيشية المتدهورة التي تغذي مشاعر الرفض وعدم القبول الشعبي، لذلك فإن نجاح الخارطة يتوقف على معالجة هذه التحديات ببناء الثقة، وإشراك المجتمع المحلي، وتحسين الخدمات والأمن، وتقديم ضمانات دولية أو إقليمية بما يضمن عدم تراجع أي طرف عن التزاماته، وإطلاق حوار وطني شامل، والذي يبقى حاجة مُلحة، على أن يتجاوز حدود السويداء ليشمل جميع المناطق السورية.

ثلاثة خبراء يحللون مشهد ملف "المخدرات"

مرحلة جديدة بالحرب على "دولة الكبتاجون" في سوريا

إدارة مكافحة المخدرات في درعا تعثر على كميات من المواد المخدرة بالمحافظة – 17 أيلول 2025 (وزارة الداخلية السورية)

عنب بلدي – أمير حقوق

بين التصريحات الرسمية والوقائع الميدانية، لا يزال ملف المخدرات، وتحديدًا "الكبتاجون"، يشكّل واحدًا من أخطر التحديات الأمنية التي تواجه سوريا والمنطقة.

وتقول دمشق إنها تهدف إلى تفكيك شبكات التصنيع والتهريب، إلا أن الجغرافيا المعقدة، والتشابكات الإقليمية، والاقتصاد الموازي الذي نشأ بفعل الأزمة، كلها عوامل تجعل من هذا الملف أكثر تعقيدًا من أن يُحل بقرارات أحادية أو عمليات أمنية منعزلة.

وبينما تظهر الحكومة السورية إصرارًا على محاربة تجارة المخدرات من خلال تعزيز الإجراءات الأمنية، وتوسيع التعاون مع الدول المجاورة، تبقى هذه الظاهرة تحديًا مستمرًا لها على الصعيد الداخلي.

جهود سورية لتجفيف المنابع

منذ تسلم الإدارة الجديدة، أبدت استعدادها الفوري لمحاربة صناعة المخدرات وتجارتها، وبدا ذلك واضحًا من خلال عشرات العمليات التي تنفذها وزارة الداخلية السورية لضبط عمليات التهريب والصناعة، الأمر الذي بدأ يغير شكل وصورة الصناعة محليًا وعربيًا، ولكن هل انحسر وتراجع الملف؟ أم ما زال قائمًا بصورته المعتادة؟

يرى المحلل السياسي حسام طالب، أن سوريا دخلت مرحلة جديدة في التعامل مع ملف صناعة وتجارة المخدرات، مشيرًا إلى أن الحكومة تعمل بجهد واضح لتجفيف منابع التصنيع، وقد تمكنت بالفعل من تفكيك العديد من مصانع المخدرات ومصادرة كميات ضخمة من المواد.

وأكد طالب، خلال حديث إلى عنب بلدي، أن وتيرة تهريب المخدرات شهدت تراجعًا كبيرًا، معتبرًا أن "ما يُضبط اليوم عبر الحدود هو في معظمه من مخزونات قديمة، وليس نتيجة نشاط تصنيعي نشط كما في ذروة الأزمة".

وقال إن المخدرات اليوم تُنتج وتُهرب من قبل عصابات "إجرامية"، لا من قبل الدولة كالسابق، ومن الطبيعي أن تواجهها الحكومة بكل الوسائل، فالمسألة لا تتعلق بتجميل الصورة، بل بأداء واجب أمني وأخلاقي، وهو ما يعكس إصرار الدولة السورية على إغلاق هذا الملف".

ملف المخدرات في سوريا لم يُغلق، وإنما تغير شكله وأدواته، مع تطور أساليب التهريب وظهور لاعبين جدد بعد سقوط النظام السابق، بحسب ما قاله الخبير السياسي والأمني الأردني الدكتور عامر السبايلة.

هذه التجارة تحولت إلى اقتصاد بديل بعد العقوبات وتدهور الوضع الاقتصادي، وبالتالي هناك مستفيدون محليون وإقليميون يسعون لاستمرارها، وأضاف السبايلة، لعنب بلدي، أنه لا يمكن توقع أن تنتهي عمليات التهريب بسقوط النظام أو تغيرات سياسية، لأنها باتت جزءًا من شبكة إجرامية دولية.

التعاون الدولي والخروج من عباءة "دولة الكبتاجون"

رغبة السلطة السورية في الخروج من عباءة "دولة الكبتاجون" واضحة منذ إعلان كانون الأول 2024، إلا أن التحديات لا تزال كبيرة، وفق الكاتب السياسي درويش خليفة.

ويرى خليفة، في حديث إلى عنب بلدي، أنه رغم انتهاء التصنيف، لا تزال الحدود السورية، خصوصًا مع لبنان والعراق، تشهد نشاطًا لميليشيات طائفية تسعى لاستعادة نشاطها في التهريب.

وقد تم الكشف مؤخرًا عن منشآت إنتاج جديدة في حمص والهرمل، مما يُظهر استمرار هذا الاقتصاد الخفي.

وأعلنت إدارتا مكافحة المخدرات في سوريا والأردن إحباط سبع محاولات تهريب لمواد مخدرة عبر الحدود المشتركة بين البلدين، في إطار تعاون أمني متواصل لمواجهة شبكات التهريب.

وذكرت وزارة الداخلية السورية، في بيان مشترك نشرته في 5 من تشرين الأول الحالي، أن العمليات الأمنية المشتركة بين الجانبين أسفرت عن ضبط نحو مليون حبة مخدرة كانت معدّة للتهريب والترويج، إلى جانب إلقاء القبض على عدد من المتورطين في تلك القضايا.

وأضاف البيان أن التعاون بين إداراتي مكافحة المخدرات في دمشق وعمان شمل تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق الجهود الميدانية، ما أدى إلى تفكيك شبكات إجرامية منظمة تنشط في تهريب المخدرات، وتشكل تهديدًا مباشرًا لأمن البلدين والمنطقة، وأن هذه العمليات تمثل نموذجًا للتعاون الأمني الثنائي في مواجهة ظاهرة تهريب المخدرات.

وكانت إدارة مكافحة المخدرات السورية والاستخبارات التركية نفذتا، في 2 من أيلول الماضي، عملية ضبط 500 كيلوغرام من المواد الأولية المخصصة لصناعة المخدرات وكمية كبيرة من حبوب "الكبتاجون" في منطقة يعفور بمحافظة ريف دمشق.

المحلل السياسي حسام طالب، اعتبر أن أي دولة غير قادرة على تحقيق أمن ذاتي بمعزل عن محيطها، مشيرًا إلى أن التعاون المشترك بين سوريا والدول المجاورة، وخاصة الأردن وتركيا، هو الطريق الفعلي لضبط الحدود ومنع التهريب.

وقال، "ضبط الحدود هو مسألة إقليمية بالغة الأهمية، تخدم الأمن السوري والأردني والتركي، وتنعكس إيجابًا على أمن المنطقة ككل، وسوريا اليوم لا تستثمر في الأزمات كما في الماضي، بل تحاول إنهاءها، وهذا التحول يجب أن يُقرأ جيدًا".

إيجابي "لكن لا يكفي"

الخبير الأمني الدكتور عامر السبايلة شدد على أن التعاون الإقليمي، خصوصًا مع سوريا، يبقى ضروريًا في مواجهة هذه الظاهرة، قائلًا، "بغض النظر عن فعالية أو قدرة الطرف السوري، فإن التنسيق معه أفضل من غياب أي تعاون، كما كان الحال سابقًا حين كان يُتهم برعاية هذه الأنشطة".

وقال، "رغم أن نتائج هذا التعاون لا تزال محدودة، فإن أي خطوة باتجاه التنسيق المشترك تبقى إيجابية، ويمكن أن تتحسن بمرور الوقت إذا توفرت الإرادة والقدرة".

ويعتقد السبايلة أن كلما زادت قدرة الدولة السورية على تنفيذ عمليات أمنية فعالة، وتقديم معلومات دقيقة عن شبكات التهريب، أسهم ذلك في تعزيز صورتها دوليًا، خاصة في ظل تصاعد الضغوط الإقليمية والدولية حول هذا الملف.

وأكد أن ملف المخدرات قد يتحول إلى عنصر في تقييم شرعية وفعالية الدولة السورية في علاقاتها الخارجية، لا سيما مع الدول المجاورة مثل الأردن ولبنان.

وفي الوقت الذي تبدي فيه دول الجوار، وعلى رأسها الأردن وتركيا، استعدادًا لدعم جهود سوريا في ضبط الحدود، يرى الكاتب السياسي درويش خليفة، أن هذا "لا يكفي"، معتبرًا أن الخطر الحقيقي الذي يهدد هذه الدول من الداخل السوري، حيث تنطلق عمليات التهريب بأدوات متطورة وبدعم من شبكات منظمة.

وقال، "حتى الآن، لم نرَ جدية حقيقية من القوى الكبرى أو المنظمات الدولية في صياغة استراتيجية شاملة لمعالجة هذا النوع من الجريمة المنظمة، أو ضرب جذوره السياسية والاقتصادية، ما يعني أن المواجهة ستبقى غير متكافئة في المدى المنظور".

لبنان: معابر خارج السيطرة ولاعبون جدد بعد الأزمة

الأمر مختلف من الأردن وتركيا إلى لبنان، إذ لا تزال الحدود السورية اللبنانية تشهد عمليات تهريب للمخدرات وسط انفلات أمني على المعابر غير الشرعية، مع غموض المتورطين والمستفيدين من عمليات التهريب هذه.

الخبير الأمني الأردني الدكتور عامر السبايلة، لفت إلى أن الحدود السورية-اللبنانية عاشت لسنوات طويلة على اقتصاد المخدرات، ويصعب ضبطها بسهولة، مشيرًا إلى أن "ظهور لاعبين جدد بعد الأزمة السورية، وتحوّل بعضهم إلى وكلاء لعمليات التهريب، فاقم من تعقيدات المشهد"، مضيفًا أن المواجهة مع العصابات لا تزال مفتوحة، خاصة مع تطور قدراتها وأساليبها.

ويرى أن لبنان مدعو للقيام بدور أكبر وأكثر فاعلية في مراقبة الحدود والتعاون مع الدول المعنية، رغم تفهم المجتمع الدولي للضغوط الداخلية والأولويات الأمنية والسياسية التي تعيشها البلاد، لكنه يؤكد في الوقت نفسه أن "إغلاق هذه الثغرات يتطلب تعاونًا إقليميًا حقيقيًا، وعمليات إجرائية ميدانية لا تقتصر على التصريحات السياسية".

أما المحلل السياسي حسام طالب فيرى أنه فيما يتعلق بالحدود اللبنانية، فالوضع أكثر تعقيدًا، بسبب وجود ميليشيات مسلحة وعشائر مدعومة من "حزب الله"، تسيطر على عدد من المعابر غير الشرعية، وتقوم بأنشطة تهريب تشمل المخدرات والسلاح.

وكشف طالب أن سوريا طالبت مرارًا الجيش اللبناني بالانتشار الكامل على الحدود المشتركة، مؤكدًا أن "ضبط الحدود لا يمكن أن يتم من جانب واحد فقط، بل يحتاج إلى تعاون وتنسيق فعّال بين الطرفين، وإبعاد المسلحين عن خطوط التهريب".

واختتم بالتشديد على أن "الجغرافيا المتداخلة، وخاصة في المناطق الجبلية، تُستخدم من قبل المهربين بفعالية، ما يجعل التعاون الأمني بين سوريا ولبنان ضرورة ملحّة لإنهاء هذه الشبكات الإجرامية".

بين محاولات الدولة السورية لضبط الملف، والتحركات الأمنية في دول الجوار، يبقى ملف المخدرات في سوريا تحديًا مشتركًا يتجاوز الحدود والسياسة، ويتطلب تعاونًا إقليميًا صريحًا واستراتيجية دولية شاملة، تتعامل مع الجذور الاقتصادية والسياسية للظاهرة، لا مع نتائجها فقط، برأي الخبراء الثلاثة.

عنصر من قوات الأمن السورية قرب مدخل مدينة السويداء – 15 تموز 2025 (AFP)

نصّت خارطة الطريق على جملة من الإجراءات العاجلة، من أبرزها:

- **دعوة الحكومة السورية لجنة التحقيق الدولية المستقلة للتحقيق في الأحداث التي شهدتها السويداء.**
- **محاسبة جميع مرتكبي الانتهاكات وفق القانون السوري.**
- **استمرار إدخال المساعدات الإنسانية والطبية إلى المحافظة.**
- **نشر قوات شرطية مؤهلة على طريق السويداء- دمشق لتأمين حركة المواطنين والتجارة.**
- **دعم جهود "الصليب الأحمر" للإفراج عن جميع المحتجزين والمخطوفين واستكمال عمليات التبادل.**
- **إعلان خطط لإعادة إعمار القرى والممتلكات المتضررة، مع مساعدة أردنية وأمريكية لتأمين التمويل اللازم.**
- **تعزيز "سردية وطنية" تقوم على الوحدة والمساواة، وتجريم خطاب الكراهية والطائفية عبر تشريعات جديدة.**

"النقل الداخلي" تعد بالتحسين

"الباصات" الجديدة تحل أزمة مدينة حلب وتستثني الريف

حلب – محمد ديب بظت

شهدت مدينة حلب مؤخرًا تحسنًا نسبيًا في واقع النقل الداخلي، بعد دخول "باصات" (حافلات) جديدة إلى الخدمة على بعض الخطوط، أبرزها خط القلعة، الذي أصبح أكثر انتظامًا مقارنة بالأشهر الماضية.

ورغم ذلك، لا تزال العديد من المشكلات قائمة في أحياء المدينة والمناطق الريفية المحيطة بها، خاصة مع عودة افتتاح المدارس والجامعات.

في حي صلاح الدين، ذكرت نور العلبي، طالبة جامعية، أن دخول "الباصات" الجديدة خفف من الازدحام وأسهم في تقليل زمن الوصول إلى أماكن الجامعة.

وأضافت، لعنب بلدي، أن الضغط على بعض الخطوط الأخرى لا يزال مرتفعًا، خصوصًا خلال ساعات الذروة، ما يجعل التنقل غير مريح لبعض الأهالي.

وفي حي الهلك، أشار عبد الرحمن عامر، إلى أن "السرافيس" التي توصل إلى مركز المدينة (باب جنين) لا تزال مزدحمة، مع نقص واضح في عددها مقارنة بالركاب يوميًا.

في الأحياء البعيدة عن مركز المدينة كطريق الباب وبستان الباشا، لم تختفِ معاناة الركاب تمامًا، إذ يظل انتظار أكثر من نصف ساعة للوصول إلى العمل أو المدرسة أمرًا شائعًا.

كما رصدت عنب بلدي عدم إكمال بعض أصحاب "السرافيس" خطوطهم، خاصة على خط الفردوس- الميسر، إذ يكتفي بعض السائقين بالوصول إلى حي الفردوس، ما يضطر الركاب لركوب "سرافيس" أخرى لإكمال الطريق نحو الميسر.

وأكدت فاطمة عموري من حي الميسر، لعنب بلدي، أن هذه الحالة تسبب ازدحامًا إضافيًا وتأخيرًا كبيرًا للركاب، خصوصًا في أوقات الذروة، ما يزيد من الضغط النفسي ويضاعف زمن الرحلة اليومية.

تجمع للأهالي عند موقف السرافيس والباصات في ساحة الجامعة وسط مدينة حلب- 11 تشرين الأول 2025 (عنب بلدي/ محمد مصطو)

واقع نقل الأرياف

أما في الأرياف المحيطة بحلب، فتظل مشكلة النقل أكبر وأكثر تعقيدًا، خصوصًا بالنسبة للعائلات التي تحتاج إلى التنقل يوميًا.

ذكر محمد العلي من قرية العيس في ريف حلب الجنوبي، أن سكان قريته يواجهون صعوبة يومية في التنقل نحو المدينة، إذ يضطرون للانتظار لساعات طويلة للحصول على مقعد في "سرفيس"، وغالبًا ما تكون الحافلات والمركبات مزدحمة، خصوصًا في أيام السوق أو عند الحاجة إلى مراجعة طبية في المدينة.

وأضاف محمد، لعنب بلدي، أن بعض الركاب يلجؤون إلى دفع مبالغ إضافية لتأمين وسيلة نقل بسرعة، ما يزيد العبء المالي على الأسر في ظل ارتفاع أسعار المواد الأساسية.

وبيّن أن عدد "السرافيس" العاملة على خط العيس- حلب لا يتجاوز الثلاثة فقط، تعمل وفق مواعيد محددة، إذ يقوم كل "سرفيس" برحلتين يوميًا من وإلى المدينة، آخرهما في الخامسة مساء، وبعد هذا التوقيت تنقطع حركة النقل نحو القرية، ما يجبر الأهالي على استئجار "سرفيس" خاص أو سيارة أجرة جماعية بأسعار مرتفعة.

وأضاف أن التعرفة الحالية تبلغ نحو 12 ألف ليرة سورية للمسافة التي تقارب 30 كيلومترًا، مشيرًا إلى أن السائقين يحددون مواعيد مسبقة للراغبين بالسفر، تبدأ أولى الرحلات في السادسة صباحًا، ما يفرض على الأهالي تنظيم مواعيدهم بدقة لتأمين وسيلة نقل.

ودعا العلي مديرية النقل إلى تأمين "باصات" تخدم معظم قرى الريف الجنوبي، مع زيادة عدد الرحلات اليومية لتشمل فترة مسائية، معتبرًا أن هذه الخطوة ستخفف المصاريف عن الأهالي، وتضمن استمرار حركة النقل في ساعات متأخرة.

واعتبر أن الاهتمام بالمناطق الريفية، لا سيما الجنوبية، لا يزال محدودًا، وأن الحاجة واضحة إلى خطط شاملة لتطوير النقل العام تشمل جميع الخطوط والمناطق، لتخفيف العبء اليومي عن الأهالي وضمان وصولهم إلى المدارس والمستشفيات والأسواق بسهولة وأمان.

في المقابل، ذكرت أميرة مصري من سكان مدينة الباب بريف حلب الشمالي، لعنب بلدي، أن واقع النقل في منطقتها أفضل نسبيًا، إذ تتوفر "السرافيس" بشكل منتظم وتغطي معظم الخطوط بين الباب وحلب، بما في ذلك القرى المحيطة.

وأوضحت أن المسافة بين المدينتين تقارب المسافة بين حلب والعيس، إلا أن أجرة "السرفيس" في خط الباب تبلغ نحو 20 ألف ليرة سورية، أي قرابة ضعف التعرفة في الريف الجنوبي، رغم توفر النقل على مدار اليوم.

خطة للتوسع التدريجي

في المقابل، أكد مدير النقل الداخلي في حلب، محمد الشيخ، أن التحسن الأخير جاء ضمن خطة لتوسيع الخدمة تدريجيًا، موضحًا أن عشرة "باصات" جديدة دخلت الخدمة مؤخرًا، وأن المديرية تعمل حاليًا على دراسة الخطوط الأكثر جدوى لطرحها للاستثمار وفق دفاتر شروط مناسبة.

وذكر الشيخ، لعنب بلدي، أن الخطوط الرئيسة التي تعد "الشريان الأساسي" للنقل في المحافظة تشمل: الدائري الشمالي، الدائري الجنوبي، الحمدانية، حلب الجديدة، وأن الأولويات في العمل تحدد وفق معايير تشمل الكثافة السكانية وحاجة كل منطقة.

وحول واقع النقل في الأرياف، بيّن أن المديرية تتلقى شكاوى المواطنين بشكل يومي، وتعمل بالتنسيق مع المجالس المحلية والبلديات والمخاتير لفتح خطوط جديدة في القرى والبلدات.

لكنه أشار إلى أن العدد المحدود لـ"الباصات" يعود إلى تعرض أسطول النقل خلال السنوات الماضية للتلف، نتيجة استخدامه في "المجهود الحربي" من قبل النظام البائد"، إلى جانب ضعف الجدوى الاقتصادية لخدمة بعض الخطوط الريفية، ما دفع المديرية إلى تفعيل خطوط "سرافيس" بديلة بالتعاون مع مديريات المناطق والمجالس المحلية.

وبحسب مدير النقل، تعمل المديرية حاليًا على خطة استراتيجية تهدف إلى تطوير النقل العام، وتتضمن إدخال "الباصات" الكهربائية إلى حلب لأنها أكثر كفاءة وصديقة للبيئة، إضافة إلى تنظيم مواقف حديثة ومريحة، وتفعيل النظام الإلكتروني في "الباصات" لتتبع المواقع وتحديث نقاط التوقف والوصول.

وفيما يخص التعرفة والشكاوى التي أطلقها السائقون في وقت سابق، أشار إلى أن الدراسات التي أجرتها دائرة التعرفة أظهرت أن تسعيرة 2000 ليرة سورية تعد مناسبة لكل من أصحاب "السرافيس" والركاب، رغم أنها "غير مجدية اقتصاديًا" للمؤسسة العامة لنقل الركاب.

إجراءات صارمة

اعتبر مدير النقل الداخلي في حلب، محمد الشيخ، أن المشكلة الأساسية تكمن في القدرة المالية للمواطن، ما يجعل من الصعب رفع التعرفة الحالية.

وأكد الشيخ أن لدى المديرية شعبة خاصة لاستقبال الشكاوى ورقيًا وإلكترونيًا عبر رقم مخصص، وأنها تتحقق من صحة الشكاوى وتتخذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

كما شدد على وجود إجراءات صارمة بمحاسبة السائقين غير الملتزمين بخطوطهم أو بالتعرفة، مشيرًا إلى أن المخالفات تسجل بشكل يومي بحق السائقين المخالفين.

ويمثل التحسن الجزئي في بعض الخطوط، مثل خط القلعة، مؤشرًا إيجابيًا على إمكانية تطوير النقل العام، لكنه ليس كافيًا لتغطية احتياجات جميع السكان.

كما أن التحسن الجزئي يحتاج إلى استمرارية ومتابعة لضمان أن يصبح النقل العام في حلب أكثر انتظامًا واستدامة، ليس فقط في خطوط محددة داخل المدينة، بل أيضًا في ريفها المحيط.

"حراقات" تكرير النفط تنشر "السموم" بدير الزور

دير الزور – عبادة الشيخ

يعيش سكان ريف دير الزور، شرقي سوريا، صراعًا يوميًا مع "الحراقات البدائية" لتكرير النفط الخام، التي ما زالت تنفث السموم منذ سنوات.

منذ خروج آبار النفط عن سيطرة النظام السوري السابق، عام 2012، انتشرت ممارسات عشوائية في تكرير النفط، وتحولت اليوم إلى "كارثة" بيئية وصحية متفاقمة تهدد ببقاء آلاف المدنيين تحت وطأة الأمراض السامة، لتبقى المنطقة في حالة طوارئ بيئية وإنسانية دائمة.

ويعاني سكان ريف دير الزور الغربي من أضرار صحية وبيئية جسيمة ناجمة عن انتشار "الحراقات البدائية" الخاصة بتكرير النفط الخام، وفقًا لما قاله أهالٍ لعنب بلدي، إذ تبعث تلك "الحراقات" دخانًا كثيفًا يملأ الأجواء ويصل حتى المنازل.

وأكد عدد من الأهالي أن الروائح السامة المنبعثة من هذه "الحراقات" تسببت بأمراض خطيرة، أبرزها السرطانات والتهابات الكبد والجهاز التنفسي، إلى جانب معاناة الأطفال وكبار السن من ضيق التنفس والسعال المزمن.

في المقابل، يبحث الأهالي عن حلول تحد من انتشار هذه "الحراقات" أو تنظم عملها بما يقلل من مخاطرها.

وفي ظل ظروف اقتصادية صعبة وشح في الوقود، لا تزال هذه "الحراقات" تنتشر بعيدًا عن أي معايير هندسية أو بيئية، وتعتمد الطريقة على حرق النفط الخام بحفر وأحواض بدائية.

وتتكون كل "حراقة" من خزان معدني أسطواني الشكل يشبه البرميل، وتختلف أحجامها وفقًا لسعتها، لكن أصغرها يتسع لـ50 برميلًا، بحسب حديث سابق لمحمد الشيخ، وهو عامل في إحدى هذه "الحراقات".

وتستخدم "الحراقات" مخلفات النفط، المعروفة بـ"الجير"، وقد تكون مرتبطة بآبار النفط المنتشرة في المنطقة، ودائمًا ما تحوي بجانبها على بركة ماء تتسع لـ100 برميل لكل "حراقة"، تُستغل لتبريد الإنتاج قبل فرزه في الخزانات.

بعيدة عن الرقابة

عامر السعيد من أبناء بلدة الصعوة بريف دير الزور الغربي، أكد أن غياب الإجراءات الوقائية وأنظمة التصفية لـ"الحراقات" جعلها "قنبلة موقوتة" تنفث في الهواء مواد بتروكيماوية خطيرة.

الخطر الأكبر يكمن في الأضرار الصحية التي لم تعد تقتصر على مجرد "انزعاج" من الرائحة، بل أصبحت سببًا مباشرًا لتفشي أمراض خطيرة ومزمنة.

وأشارت سمر الزاهد، ممرضة بأحد مستشفيات ريف دير الزور الغربي، لعنب بلدي، إلى أن هناك ارتفاعًا في حالات ضيق التنفس والسعال المزمن والتهابات الجهاز التنفسي الحادة، وخاصة بين الأطفال وكبار السن، بسبب الغازات المنبعثة التي تهاجم الرئتين بشكل مستمر وتضعف مقاومة الجسم.

وبحسب شهادات الأهالي، لوحظ تسجيل حالات جديدة لمرض السرطان والتهابات الكبد، إذ اعتبر كثير منهم هذا التزايد مرتبطًا بشكل وثيق بالتعرض المطول للمركبات المُسرطنة في عوادم "الحراقات".

وبحسب الطبيب جمال الخيل، لا تقتصر الأمراض على المحيط المباشر لـ"الحراقات"، بل تنتقل عبر الرياح إلى القرى المجاورة، ما يزيد الضغط على المرافق الصحية المتهالكة أصلًا.

تمتد إلى الزراعة

أفاد المهندس الزراعي مؤمن العساف، أن هناك أضرارًا كبيرة بسبب تلك "الحراقات" على الأراضي الزراعية، لأنها تشكل تهديدًا للاستدامة المعيشية في منطقة تعتمد على الزراعة والمياه، وتسببت بتراجع الإنتاج بالسنوات الأخيرة لجميع المزروعات.

إنتاج النفط شرقي سوريا

تفصح "الإدارة الذاتية" الجناح الحوكمي لـ"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) عن إنتاج قرابة 150 ألف برميل من النفط يوميًا، بحسب تصريحات نقلتها صحيفة "الشرق الأوسط"، في آب 2023، عن نائب الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي لـ"الإدارة"، حسن كوجر.

وأشار حينها إلى أن "الإدارة" تستثمر أقل من نصف الآبار والحقول النفطية في مناطق سيطرتها.

وتقع معظم منابع النفط في مناطق سيطرة "قسد" شمال شرقي سوريا.

ووفق تقديرات سابقة قدمها الباحث المساعد في مركز "عمران للدراسات" مناف قومان، لعنب بلدي، بناء على معلومات جمعها خلال الإعداد لدراسة حول اقتصاد "الإدارة الذاتية"، فإن "الإدارة" تنتج من الآبار النفطية في محافظة دير الزور وحدها 48500 برميل يوميًا، من أصل 80 إلى 120 ألف برميل (مجمل إنتاجها اليوم).

وتوزع "قسد" جزءًا من هذا الإنتاج على "حراقات" النفط للاستهلاك المحلي، وهو القسم الأصغر من الإنتاج، إضافة إلى جزء تصدّره نحو كردستان العراق لبيعه، وآخر يباع في المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة (قبل سقوط النظام) شمال غربي سوريا.

تعاني نقص الخدمات بكل القطاعات

عدوان.. قرية "منسية" بريف درعا الغربي

درعا – محجوب الحشيش

وصف عدد من سكان عدوان في ريف درعا الغربي قريتهم بأنها "منسية"، مشيرين إلى أن خدمات الحكومة أو المنظمات الدولية لم تدخلها بعد.

تفتقر عدوان للخدمات العامة من مياه الشرب، وتعاني نقص الكهرباء والمدارس، وصعوبة في المواصلات العامة، بحسب ما ذكره الأهالي لعنب بلدي.

كما لا توجد في القرية نقطة طبية، إذ يلجأ سكان القرية للمناطق المجاورة لتلقي العلاج.

تقع قرية عدوان غربي تل الجموع الاستراتيجي، تحدها من الغرب بلدة تسيل ومن الشرق بلدة الشيخ سعد ومن الشمال الشرقي مدينة نوى، ويبلغ عدد سكانها 5000 نسمة، وتتبع إداريًا لبلدة الشيخ سعد.

مياه الشرب العائق الأكبر

تتغذى قرية عدوان من ينابيع الأشعري في ريف درعا الغربي عبر خط الدفع الواصل إلى مدينة نوى.

وشهدت القرية هذا الصيف تراجعًا في أيام التشغيل وصل لأكثر من 20 يوم انقطاع للمياه، في حين كان الانقطاع لا يتجاوز الأسبوع خلال السنوات الماضية.

الناشط المدني حازم الزعبي، وهو مختار القرية حاليًا، قال إن المياه انقطعت لأكثر من 40 يومًا، بسبب وجود عطل في مضخات الأشعري.

وأضاف أن السكان يعتمدون على مياه الصهاريج الجوالة وبعض الآبار المحيطة بمنازلهم.

عيسى الصالح، وهو موظف حكومي، قال لعنب بلدي، إنه يشتري عشرة براميل أسبوعيًا بتكلفة 65,000 ليرة سورية (حوالي 5.75 دولار).

وأضاف أن المياه من مركز الضخ تصل إلى منزله كل 20 يومًا، لكنها ضعيفة وتحتاج لتشغيل مولد كهربائي يعمل على البنزين، ويحتاج إلى ليتر بنزين لتشغيله لمدة ساعة، ويبلغ سعر الليتر 14,000 ليرة سورية، ما يجعل من المياه المشتراة من الصهاريج مصدرًا رئيسًا لمنزله.

بينما خفف محمد الزعبي، أحد سكان القرية، وصاحب محل تجاري، من شراء المياه من الصهاريج الجوالة عبر استخدام مياه الآبار المحيطة بمنزله، إلا أنها لا تصلح للشرب، لكنه يستخدمها في أعمال النظافة وسقاية المواشي.

يشتري محمد خمسة براميل كل أسبوع بسعر 25,000 ليرة سورية، ويخصصها للشرب فقط.

محمود الزعبي، عضو المجلس المحلي في بلدية الشيخ سعد، التي تتبع لها عدوان إداريًا، قال لعنب بلدي، إن السبب الرئيس في تناقص مياه الشرب هو ضعف منسوب المياه في ينابيع الأشعري وكثرة التعديات على الخط الواصل من الأشعري حتى القرية، إذ يستغل المزارعون هذه التعديات لسقاية مشاريعهم الزراعية.

خدمات أخرى

تخضع قرية عدوان حالها حال ريف درعا لتقنين في الكهرباء يصل إلى خمس ساعات قطع مقابل ساعة وصل، إلا أن سكان الحي الأوسط في القرية اشتكوا من تكرار الانقطاع خلال ساعات التشغيل.

عضو المجلس المحلي محمود الزعبي قال لعنب بلدي، إن المحوّلة في الحي الأوسط تشغّل عدة منازل بما يفوق استطاعتها، حيث يتركز النشاط التجاري والسكاني وسط القرية، واقترح تركيب محوّلة إضافية.

توجد في قرية عدوان خمس محوّلات كهربائية، وقال الزعبي، إن الوضع طبيعي على الأطراف بينما يكون الضغط الأكبر في محوّلة الحي الأوسط فقط .

النظافة.. مناطق خارج الإدارة

يحافظ المجلس المحلي على ترحيل القمامة، بحسب السكان الذين التقتهم عنب بلدي، وكذلك خدمات الصرف الصحي، إلا أن عيسى الصالح، من سكان الحي الشرقي، اشتكى من عدم إيصال خدمات الصرف الصحي إلى منزله، وقال إنه لجأ إلى حفرة لصرف المياه الآسنة.

عضو المجلس المحلي برر بأن المجلس غير مخصص له تخديم المناطق التي هي خارج المخطط التنظيمي، في حين أن معظم المناطق التي هي ضمن المخطط مخدمة بالصرف الصحي.

خالية من المراكز الطبية

تفتقر البلدة إلى وجود نقطة طبية، رغم وجود كادر طبي متخصص في البلدة.

منيف الزعبي من سكان البلدة قال إنه يلجأ إلى المناطق المجاورة لتلقي العلاج، وتبعد مدينة نوى ما يقارب عشرة كيلومترات عن القرية، وتبعد الشيخ سعد ما يقارب ثمانية كيلومترات، في حين تبعد بلدة تسيل خمسة كيلومترات.

وناشد مختار القرية المنظمات الدولية والجهات الحكومية بتفعيل نقطة طبية لأن هناك كوادر من أطباء وممرضين موجودين في القرية.

مشكلة في المواصلات

من المشكلات التي يعاني منها سكان القرية، ضعف المواصلات العامة، إذ تم إلغاء خط تسيل- نوى الذي يمر من قرية عدوان في عهد النظام السابق بعد خلاف مع سائقي "السرافيس" على مخصصات المازوت حينها.

منيف الزعبي من سكان القرية قال لعنب بلدي، إنه ينتظر لساعات في حال أراد الخروج من القرية، حيث تأتي "السرافيس" من بلدة تسيل ممتلئة بالركاب، ولا يجد أبناء القرية متسعًا لهم.

وأضاف أن معظم سكان القرية يعتمدون على الدراجات النارية في تلبية احتياجاتهم.

وتخرج من القرية السيارات العمومية إلى مدينة درعا على دفعتين، الأولى الساعة السابعة صباحًا والعودة الساعة الثانية ظهرًا، وبعدها تصبح القرية معزولة، بحسب تعبيره.

اكتظاظ في المدارس

خرجت الثانوية العامة عن الخدمة بعد دمار لحق بنيتها التحتية جراء العمليات العسكرية التي شهدتها المنطقة خلال سنوات الحرب في المنطقة، وكانت المدرسة سابقًا تضم الطلاب الإناث والذكور من الصف السابع في المرحلة الإعدادية حتى نهاية المرحلة الثانوية (البكالوريا).

دفع هذا الأمر معلمين في القرية إلى استخدام مدرسة ابتدائية خُصصت حاليًا للمرحلة الإعدادية والثانوية وقسموها إلى دوامين، مسائي وصباحي.

سامي زين العابدين، أمين سر المدرسة الثانوية، قال لعنب بلدي، إن المدرسة الحالية المستخدمة بحاجة إلى حمامات مخصصة للإناث، وحمامات للذكور، وخاصة بعد تخصيص دوامين صباحي ومسائي .

وأضاف أن خروج الثانوية العامة عن الخدمة شكّل ضغطًا على بقية المدارس في القرية ودفع لتخصيص دوامين.

تبلغ تكلفة ترميم المدرسة الثانوية في القرية مليار ليرة سورية (حوالي 87 ألف دولار أمريكي).

محمود الزعبي أمين سر المجلس المحلي قال إن حصة المجلس من تبرعات حملة "أبشري حوران" لا تتجاوز 100 مليون ليرة مخصصة لجميع الخدمات، وهذا المبلغ قليل لا يكفي لإصلاح المدارس.

نقص واردات الطحين يفاقم أزمة الخبز في رأس العين

عنب بلدي – رأس العين

تشهد مدينة رأس العين شمال غربي الحسكة أزمة خبز خانقة منذ نحو عشرة أيام، والسبب نقص في كميات الخبز المنتجة من قبل الفرن الآلي الوحيد بالمدينة.

هذا النقص ترافق باستغلال من تجار وأصحاب "بسطات"، إذ رفعوا سعر الخبز إلى 10,000 ليرة سورية للربطة الواحدة (عشرة أرغفة بوزن 1100 غرام)، في حين لا تزال تباع في الفرن بسعر نحو 1000 ليرة سورية (الدولار يقابل نحو 11500 ألف ليرة في السوق السوداء).

وتؤرق هذه الأزمة سكان المدينة البالغ عددهم نحو 115 ألف نسمة، وفق إحصائية سابقة حصلت عليها عنب بلدي، إذ يعتمد معظمهم على الزراعة، ولا تتجاوز أجرة العامل فيها 80 إلى 100 ألف ليرة سورية.

أعباء إضافية ترهق السكان

أدى نقص كميات الخبز إلى زيادة معاناة السكان، الذين يعانون أساسًا من ضيق المعيشة، إذ يضطرون للانتظار لساعات طويلة أو شراء الخبز بأسعار مرتفعة، ما يزيد الأعباء اليومية عليهم.

عمار الشريع، من مدينة رأس العين، ومعيل لسبعة أفراد، قال لعنب بلدي، إنه يعمل في مجال البناء، وأجرته اليومية لا تتعدى 70,000 ليرة في أفضل الأحوال.

وأوضح أنه يحتاج يوميًا إلى نحو 30,000 ليرة لشراء الخبز من السوق السوداء لإطعام عائلته، أي ما يعادل نصف أجرته تقريبًا.

وأضاف أنه كان يشتري الخبز قبل الأزمة بمبلغ أربع ليرات تركية، أي نحو 1000 ليرة سورية، وهو مبلغ "مقبول".

وطالب بضرورة توفير الخبز بالكميات الكافية ومنع بيعه في السوق السوداء لتخفيف المعاناة عن الأسر.

من جانبها، اشتكت عبلة المحمد، أم لأربعة أطفال، من قلة كميات الخبز المخصصة لها من المندوب، إذ لم تتسلم خلال أسبوع سوى ربطتين موزعتين على أربعة أيام، وهي كميات بالكاد تكفي ليوم واحد لعائلتها الكبيرة.

وأوضحت أنها اضطرت للاعتماد على نفسها وشراء كيس طحين بوزن خمسة كيلوغرامات بسعر 75,000 ليرة سورية، وهو سعر مرتفع جدًا مقارنة بالسابق، إذ كان سعر كيس الطحين لا يتجاوز 35,000 ليرة قبل أزمة الخبز.

وأشارت إلى أنها تحضّر الخبز في المنزل على موقد صغير مصنوع يدويًا، وتقضي ساعات في العجن والخبز لتأمين وجبات أبنائها، معربة عن أملها بأن تنفرج أزمة الخبز قريبًا ويعود توزيعه بانتظام.

الريف يعتمد على نفسه

يعتمد سكان الريف على أنفسهم في تحضير الخبز داخل منازلهم، نتيجة الانقطاع التام وعدم حصولهم على حصصهم المستحقة، ما يزيد معاناتهم اليومية ويجعل تأمين أبسط مقومات حياتهم تحديًا متواصلًا.

محمد عمار، مندوب لأربع قرى في ريف رأس العين الغربي، قال لعنب بلدي، إنه كان يتلقى يوميًا 730 ربطة خبز يوميًا لتوزيعها على القرى التي يتولى مسؤوليتها، لكن خلال عشرة أيام لم يتسلم أي ربطة خبز.

وأوضح أن الأهالي خلال الأسبوع الأول من الأزمة كانوا يتوافدون عليه بشكل مستمر، لكن بعد الانقطاع التام بدؤوا بالاعتماد على أنفسهم وتحضير الخبز منزليًا .

وأضاف أن أغلبية السكان هذا العام، عند حصاد موسم القمح، جهزوا مؤونة من القمح تحسبًا لانقطاع الطحين كما في السنوات السابقة.

وأشار إلى أن عجن الطحين وخبزه في المنزل يُعتبر مكلفًا ماديًا مقارنة بخبز الفرن الآلي، الذي يتميز بجودة عالية وأسعار مقبولة.

ما سبب الأزمة؟

انخفاض الكميات التي ينتجها الفرن الآلي الوحيد في رأس العين، سببه عملية الجرد التي تجريها "إدارة الكوارث والطوارئ التركية" (AFAD) لكميات الطحين الداخلة إلى المدينة.

ويدخل الطحين إلى رأس العين شهريًا بشكل مجاني، وتبلغ الكميات الداخلة 600 طن، لكن الفرن الآلي قلل من كميات إنتاج الخبز حاليًا للحفاظ على احتياطي الطحين الذي يبلغ 40 طنًا.

المتحدث باسم المجلس المحلي في مدينة رأس العين، زياد ملكي، قال لعنب بلدي، إن السبب الرئيس لنقص الخبز يعود إلى توقف الواردات المعتادة من الطحين من قبل "AFAD".

وأوضح أن المجلس المحلي منذ بداية الأزمة عمل على شراء الطحين بكميات تتناسب مع الإمكانيات المتوفرة لديه، وتوفيره للسكان بالسعر السابق البالغ أربع ليرات تركية.

وأضاف أن الفرن الآلي لم يتوقف عن العمل تمامًا خلال هذه الفترة، لكن نقص كميات الطحين أدى إلى انخفاض الإنتاجية، وبالتالي إلى نقص في كمية الخبز المتوفر في المدينة والريف.

وأشار ملكي إلى أن المجلس المحلي يسعى لشراء كميات أكبر من الطحين لضمان استمرار توفير الخبز للمواطنين، حتى يتمكن الفرن الآلي من العودة إلى إنتاجيته السابقة البالغة 30,000 ربطة يوميًا، والتي تغطي احتياجات المنطقة بأكملها، فور وصول شحنات الطحين من منظمة "AFAD".

تعد الزراعة إلى جانب تربية المواشي من المهن الأساسية التي يعمل بها أغلبية سكان منطقة رأس العين ومناطق الشمال والشمال الشرقي في سوريا، وهي تشكّل مصدرًا رئيسًا للدخل في هذه المناطق.

تقع رأس العين وتل أبيض بمحاذاة الحدود التركية، وتسيطر عليهما الحكومة السورية، بينما تحيط بهما جبهات القتال مع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، إذ يعتبر منفذها الوحيد نحو الخارج هو الحدود التركية.

أحد الأفران الخاصة في مدينة رأس العين - 8 تشرين الأول 2025 (عنب بلدي)

تجاوزت 350 مليون دولار..

أين تذهب أموال حملات التبرع

عنب بلدي – عمر علاء الدين

برزت تساؤلات عديدة في الأيام الماضية حول مصير الأموال التي جمعتها حملات التبرعات التي نشطت في مختلف المحافظات، من أبرزها درعا وريف دمشق وإدلب وحمص ودير الزور.

وقد جمعت تلك الحملات التي حازت اهتمامًا إعلاميًا أكثر من 350 مليون دولار في مختلف المحافظات، مما أثار تساؤلات حول المكان التي ستذهب إليه هذه الأموال والقطاعات التي ستستهدفها.

تراوحت تقديرات تكلفة إعادة الإعمار بين 250 و400 مليار دولار في سوريا، وفق ما نقله مركز "كارنيغي".

ولا يزال أكثر من نصف السكان يعيشون كنازحين، و90% منهم تحت خط الفقر، كما أن 16.7 مليون شخص في سوريا (أو 75% من السكان) احتاجوا إلى مساعدات إنسانية في العام 2024، وفقًاللأمم المتحدة.

حملات جمعت الملايين

بدأت حملات التبرعات من حمص حيث انطلق مؤتمر "أربعاء حمص" في 13 من آب الماضي، وجمع 13 مليون دولار، وفق ما قاله فريق "ملهم التطوعي"، الذي أشرف على الحملة.

وبعده انطلقت حملة "أبشري حوران" بدرعا، في 30 من آب، وجمعت مبلغًا يقدّر بـ36 مليون دولار، خلال الحفل الذي أقيم على مدرج مدينة بصرى الشام.

وإلى شرقي سوريا، حيث جمعت حملة "دير العز" في محافظة دير الزور 26 مليون دولار، خلال حفل إطلاقها في 11 من أيلول الماضي.

وفي ريف دمشق، كسرت حملة "ريفنا بيستاهل" التوقعات، حيث جمعت 76 مليون دولار، محققة أعلى رقم جمع خلال حملات التبرع، في 20 من أيلول، قبل أن تحطم حملة "الوفاء لإدلب" الرقم القياسي وتتجاوز 208 ملايين دولار، في فعالية حضرها الرئيس السوري، أحمد الشرع، في 27 من أيلول.

وبلغ مجموع تلك المبالغ نحو 351 مليون دولار، إلا أنها لم تنتهِ، إذ جرى ويجري تنظيم حملات على مستوى المناطق مثل الرستن ومنبج.

تأثير "إيجابي" مباشر

مدير عام الخدمات المصرفية في بنك "ستاندرد تشارترد"، نبال نجمة، أكد أن هذه الحملات تُحدث تأثيرًا اقتصاديًا إيجابيًا مباشرًا، خصوصًا في محافظات عانت من دمار كبير.

وقال نجمة، إن تركيز هذه الحملات على إعادة تأهيل البنى التحتية في القطاعات الزراعية والخدمية والصناعية الصغيرة، وخلق فرص عمل فورية، وتحسين المستوى المعيشي للناس، هو ما يجعل أثرها إيجابيًا ومباشرًا.

ولكن حملات التبرعات، التي هي بطبيعتها مؤقتة ومحدودة، و"تلفّها حالة العاطفة أو الفزعة"، ليست بديلًا عن سياسات التنمية المستدامة التي تهدف إلى زيادة الإنتاج، وتعزيز الاستثمار، وخلق موارد متجددة ومستقرة، وبحجم يلبي حاجات النهوض الاقتصادي الهائلة، بحسب نجمة.

واشترك هذه الحملات في أهداف تأهيل وبناء وحدات سكنية، وتزفيت الطرقات، وتأهيل وحدات المياه، وتركيب بعض محولات الكهرباء، وترميم المستشفيات والمؤسسات الحكومية، والنهوض بالبنية التحتية التي دمرتها الحرب في سوريا، إضافة إلى التوجه لمشاريع تنموية في مختلف المحافظات.

حمص.. أرقام وإحصائيات

تشمل جهود حملة "أربعاء حمص" تأهيل وصيانة آبار المياه، وترميم المدارس، وتأهيل القطاع الخدمي لمديرية النظافة من معدات ولوجستيات وحاويات قمامة، مع تخصيص مشاريع لمناطق معينة بحسب توصيات المتبرعين، كإعادة تأهيل مستشفى "تدمر".

مجلس أمناء حملة "أربعاء حمص"، كشف، لعنب بلدي، توزع المبالغ المجموعة خلال حملة التبرعات.

وأشار المجلس إلى أن مجموع التبرعات في "أربعاء حمص" بلغ دون المبالغ المكررة 12,755,737 دولارًا أمريكيًا.

وتوزعت المبالغ المتعهد بها إلى ثلاث فئات، وفق المجلس، هي:

• المشاريع المنفّذة من قبل المنظمات: وهي المشاريع المتعهد بتنفيذها من قبل المنظمات التي أسهمت في "أربعاء حمص"، وتبلغ القيمة الإجمالية للمشاريع 3,322,000 دولار.

• الشركات ورجال الأعمال: وهي المشاريع المتعهد بتنفيذها من قبل الشركات ورجال الأعمال الذين أسهموا في "أربعاء حمص"، وتبلغ قيمتها الإجمالية 3,575,500 دولار.

• المبلغ المتبقي: 5,876,237 دولارًا أمريكيًا، وتم تحصيل 1,005,614 دولارًا نقدًا منه من قبل مجلس الأمناء.

كما قام مجلس أمناء "أربعاء حمص" بتشكيل لجان للمتابعة وهي:

• لجنة لمتابعة المبالغ المتعهد بها والتواصل مع المتبرعين عن طريق الأرقام المرفقة مع المبالغ.

• لجنة للتواصل مع المنظمات ورجال الأعمال لمتابعة تنفيذ المشاريع وتوثيقها.

وأشار المجلس إلى أن هناك صعوبة بالوصول لبعض المتبرعين لأن الأرقام المرفقة غير صحيحة.

وبعد الانتهاء من تثبيت المبالغ المتبرع بها، سيجري إطلاق منصة خاصة بـ"أربعاء حمص"، وفق ما قاله مجلس الأمناء لعنب بلدي، حيث سيتم من خلال تلك المنصة توضيح أسماء المتبرعين والمبالغ التي تم تحصيلها والمبالغ الواجب تحصيلها وتفاصيل المبالغ الخاصة بالمنظمات ورجال الأعمال.

فيما يتعلق بالمشاريع المستهدفة بشكل مباشر، أكد مجلس الأمناء أنها تشمل قطاع التعليم، عبر تأهيل بعض مدارس تلكلخ ومدرستي "زنوبيا" و"نظير زيتون" في حي الخالدية.

وأما بالنسبة للصحة، فقد جرى تأمين أجهزة طبية للمستشفى "الجامعي" بحمص، وإعادة تأهيل مستشفى "تدمر"، وفق مجلس الأمناء.

ويجري العمل، بالنسبة للمياه، على دراسة مشروع إسالة سد "زيتا" لرفد نبع "عين التنور" المغذي لمدينة حمص، إضافة إلى تأهيل بعض آبار المياه في المدينة.

كما سيجري تأمين مركز للمتسولين، وتجهيز المساعد في بناء مجلس مدينة حمص، إضافة إلى ترميم آلي لبعض المقاطع المهترئة في أحياء المدينة بتنفيذ من مجلس المدينة، وفق ما قاله مجلس أمناء حملة "أربعاء حمص".

ماذا عن إدلب؟

تحظى محافظة إدلب برمزية خاصة، إذ استقبلت الملايين من المهجرين الذين خرجوا من المدن السورية خلال سنوات الثورة السورية، إثر حملات التهجير التي مارسها النظام السوري السابق في المناطق التي كانت خارج سيطرته.

وأقام في شمال غربي سوريا (مناطق سيطرة المعارضة حينها) أكثر من خمسة ملايين شخص، بينهم مليونا شخص في المخيمات، منهم 1.4 مليون في إدلب، حتى نهاية عام 2024، بحسب الأمم المتحدة.

وتهدف حملة "الوفاء لإدلب"، التي جمعت 208 ملايين دولار، إلى تقديم الدعم الإنساني والخدمي للمناطق التي تضررت بفعل النظام السوري السابق، من خلال مشاريع تنموية.

رئيس الحملة، مصطفى أكتع، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن الحملات يُعتمد فيها "بشكل دائم" على التعهدات المالية والمشاريع، مؤكدًا أن الحملة ستقوم قريبًا بـ"إصدار تقرير شفافية يوضح بشكل دقيق كمية الأموال المستلمة وقيمة التعهدات وقيمة المشاريع التي تعهدت بها المنظمات".

وكانت أعلى التبرعات أعلن عنها رجل الأعمال السوري غسان عبود، بقيمة 55 مليون دولار، باسمه وعن وكلاء.

كما تلقت الحملة تبرعًا من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي بقيمة 14 مليون دولار، كما تبرعت "الجمعية الطبية السورية الأمريكية" (سامز) بقيمة 11 مليون دولار.

فيما تبرع رجل الأعمال السوري أيمن الأصفري بمبلغ عشرة ملايين دولار للحملة.

رئيس حملة "الوفاء لإدلب"، أشار خلال حديثه لعنب بلدي، إلى أن التعهدات يجري توثيقها من خلال "تعهدات ورقية أو تسجيلات صوتية، أو عبر رمز (باركود) يُستخدم لإثبات تبرع الشخص ومساهمته".

ووفق ما قاله مصطفى أكتع، فإن الحملة تستهدف ترميم الأفران والمساجد المدمرة والمراكز الصحية والمدارس المتضررة ووحدات المياه.

وهناك 33 مركزًا طبيًا مدمرًا جزئيًا، ومركزان لحقهما الدمار الكامل، في إدلب، بينما دمرت هجمات نظام الأسد وروسيا 227 منشأة تعليمية في شمال غربي سوريا قبل عام 2024.

بينما تشير تقارير مديرية الأوقاف في إدلب إلى أن عدد المساجد المدمرة بلغ نحو 530 مسجدا بين دمار جزئي وكلي.

وبلغ عدد المباني المدمرة كليًا في محافظة إدلب 311، إضافة إلى 418 مبنى مدمرًا بشكل بالغ، و686 بشكل جزئي، ليكون مجموع المباني المتضررة 1415، وفق تقرير نشره معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب في آذار 2019.

ريف دمشق على طريق الشفافية

في ريف دمشق، عقدت لجنة "المتابعة والشفافية" في حملة "ريفنا بيستاهل" اجتماعها الأول، في 2 من تشرين الأول الحالي، حيث ناقش المجتمعون آلية متابعة الالتزامات المالية التي أُعلنت خلال الفعالية، وجرى الاتفاق على تنظيم قاعدة بيانات دقيقة للمتبرعين والتواصل معهم لاستكمال التبرعات.

وطلبت اللجنة، وفق بيان نشرته الحملة، من المسؤول الماليين إعداد تقرير تفصيلي موثق بكامل التحصيلات والتبرعات، على أن يجري نشر التقرير بشفافية أمام الرأي العام فور الانتهاء منه.

وتركز الحملة على إعادة تأهيل مناطق ريف دمشق التي تعرضت للدمار، كالغوطة الشرقية ومنطقة داريا في الريف الغربي، إضافة إلى مناطق القلمون والزبداني ومضايا.

كما تهدف إلى تأهيل وبناء وحدات سكنية، وتزفيت الطرقات، وتأهيل وحدات المياه، وتركيب بعض محولات الكهرباء، وترميم المستشفيات والمؤسسات الحكومية في ريف دمشق.

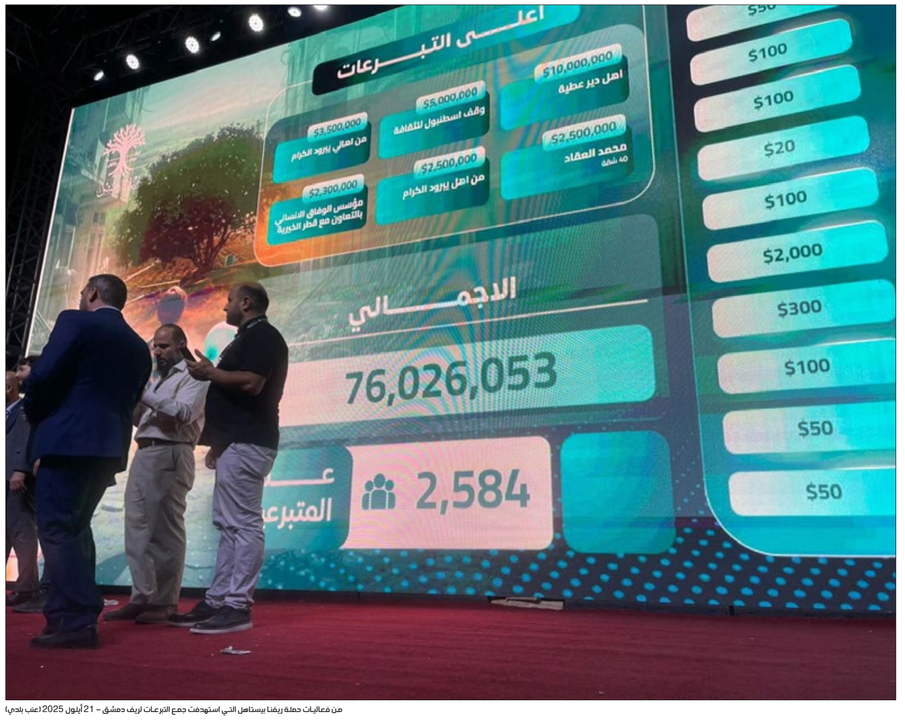

من فعاليات حملة ريفنا بيستاهل التي استهدفت جمع التبرعات لريف دمشق – 21 أيلول 2025 (عنب بلدي)

انخفاض طفيف بالأسعار لا يحل المشكلة

مؤونة "المكدوس" تتراجع في بيوت السوريين

عنب بلدي – كريستينا الشماس

رغم تبدل المشهد السياسي في سوريا وسقوط النظام السابق، لا يزال السوريون يواجهون التحديات الاقتصادية التي عاشوها منذ 2011، لتأمين المؤونة (المونة) في كل موسم، لا سيما "المكدوس"، أحد أبرز مكونات مؤونة الشتاء في البيوت السورية.

ومع بداية الموسم الحالي، أمل كثيرون أن يشهد السوق انفراجًا ينعكس على الأسعار، بعد سنوات من الغلاء المتصاعد الذي أثقل كاهل الأسر ذات الدخل المحدود.

لكن الواقع في الأسواق أظهر أن الانخفاض النسبي لا يزال بعيدًا عن تلبية قدرة المواطنين الشرائية، إذ تراجعت الأسعار مقارنة بالسنوات الماضية، لكنها بقيت مرتفعة قياسًا بمستوى الدخل الشهري لأغلبية الأسر.

رصدت عنب بلدي في جولة على أسواق دمشق، أسعار مكونات "المكدوس" الذي لا يزال جزءًا من هوية المائدة الشعبية عند السوريين، لكنه بات اليوم خارج متناول الكثيرين.

أسعار المكونات.. انخفاض طفيف

تراوحت أسعار المكونات الأساسية لـ"المكدوس" هذا العام ضمن هوامش متفاوتة بين منطقة وأخرى، لكن القاسم المشترك بقي في كونها أعلى من قدرة معظم الأسر.

سجل سعر الكيلو الواحد من الباذنجان، وهو المكون الرئيس، ما بين 3000 و5000 ليرة على اختلاف نوعه (بلدي، حمصي، حموي)، أما الفليفلة الحمراء المستخدمة في الحشوة، فتراوح سعر الكيلو منها بين 6000 و8000 ليرة.

بينما العنصر الأكثر إرباكًا لربات المنازل كان الجوز، الذي اعتاد السوريون وصفه بأنه "المعضلة السنوية للمكدوس"، فبعد أن تجاوز سعره في السنوات الماضية 100 ألف ليرة للكيلو الواحد، انخفض هذا العام إلى 85–65 ألف ليرة، وهو انخفاض لا يزال خارج متناول معظم الأسر.

أما زيت الزيتون الأصلي المستخدم لحفظ "المكدوس"، فقد وصل سعر التنكة منه (حوالي 16 ليترًا) إلى 600 ألف ليرة.

بناء على هذه الأسعار، قُدرت تكلفة تموين 30 كيلو من "المكدوس" بنحو 500 ألف ليرة، فيما ترتفع تكلفة 50 كيلو إلى أكثر من 800 ألف ليرة تقريبًا، وهي مبالغ يرى فيها المواطنون أرقامًا تفوق دخلهم الشهري بكثير.

ضعف القدرة الشرائية

اتفق مواطنون تحدثوا لعنب بلدي على أن مشكلة "المكدوس" هذا العام ليست في توفر المواد، بل في عدم تناسب الأسعار مع الدخل، إذ لا يكفي الحد الأدنى للأجور المحدد بـ750 ألف ليرة سورية سوى يومين ونصف من حاجة الأسرة السورية للاستهلاك بالحد الأدنى، وهو ما يجعل تموين مؤونة بكمية متوسطة عبئًا ماليًا.

ثناء هريرة، ربة منزل من منطقة الدويلعة بدمشق، قالت لعنب بلدي، إن "المكدوس" أصبح من الكماليات، فالمواطن لم يعد يتحدث عن جودة الزيت أو نوعية الجوز، بل عن الحد الأدنى الذي يمكن تأمينه من دون أن يخلّف عجزًا في المصروف.

وأضافت أن الأسواق تمتلئ بالبضائع، لكن جيوب المواطنين فارغة، في إشارة إلى التناقض بين وفرة المواد وصعوبة الوصول إليها.

قررت أميرة تقي الدين، تعمل في محل ألبسة بدمشق، اختصار مؤونة "المكدوس" إلى 15 كيلو فقط، مشيرة إلى أن الأسعار لم تنخفض بالشكل الذي كانت تنتظره بعد التغيرات الأخيرة.

وقالت أميرة لعنب بلدي، إن العائلة كانت في السابق تخزّن نحو 80–50 كيلو، لتغطية فصل الشتاء، لكن ارتفاع التكاليف جعل الكمية رمزية أكثر من كونها تموينية.

أشار داني أبو صعب وهو موظف في إحدى المؤسسات الحكومية براتب 600 ألف ليرة، إلى أن راتب الشهر لا يكفي لشراء مكونات "المكدوس" بكمية متوسطة.

ويرى داني أن انخفاض الأسعار مقارنة بالسنوات السابقة لم ينعكس فعليًا على معيشة المواطن، لأن الدخل لم يتحسن كما يجب، والقدرة الشرائية ما زالت تتراجع.

أسباب الارتفاع..
مواسم جافة وتكاليف متزايدة

شهدت الأسواق ارتفاعًا ملحوظًا في أسعار مؤونة الشتاء هذا العام، وخاصة زيت الزيتون، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل المتشابكة التي تبدأ من الحقل وتنتهي في السوق، بحسب ما قاله أمين سر جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حبزة، لعنب بلدي.

وأضاف حبزة أن الموسم الزراعي تأثر هذا العام بحالة الجفاف وقلة الأمطار في الشتاء الماضي، ما انعكس على المحاصيل الزراعية كافة، وبالتالي على أسعارها في الأسواق.

وأشار إلى أن ارتفاع تكلفة حوامل الطاقة أسهم بشكل مباشر في زيادة تكاليف الزراعة والنقل، إذ ترتفع معها أسعار تشغيل المضخات والمولدات ونقل البضائع من المناطق الزراعية إلى الأسواق.

تكلفة اليد العاملة ارتفعت أيضًا، بحسب حبزة، نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة، كما أثر ارتفاع سعر الغاز المنزلي المستخدم في عمليات التحضير والتجفيف على التكلفة النهائية لـ"المكدوس".

وبيّن أن ارتفاع أسعار المواد الأولية عند الفلاح، مثل الأسمدة والمبيدات، إلى جانب زيادة أجور النقل، أدت جميعها إلى رفع الأسعار النهائية للمستهلك.

وحول انعكاس الأسعار على المواطنين، قال حبزة، إن الارتفاع الحالي يتجاوز قدرة المواطن الشرائية بشكل واضح، إذ أصبح التموين بكميات كبيرة أمرًا صعبًا على أغلبية الأسر، فالكثيرون باتوا يكتفون بكميات قليلة أو يستغنون عن المؤونة نهائيًا.

ولفت إلى أن مؤونة "المكدوس" كانت في السابق عنصرًا أساسيًا في كل بيت، أما اليوم فقد أصبحت رمزية بسبب الأسعار.

عوامل خفض الأسعار

يرى أمين سر جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حبزة، أن إمكانية خفض الأسعار تبقى قائمة في حال تم العمل على معالجة الأسباب البنيوية للغلاء.

وأشار حبزة إلى أن العوامل المؤدية إلى انخفاض الأسعار تبدأ من تخفيض تكلفة حوامل الطاقة عبر ضبطها من قبل الجهات الحكومية، الأمر الذي ينعكس على تكلفة الإنتاج والنقل.

وأوضح أن توفير المياه للمحاصيل الزراعية، إلى جانب دعم الفلاحين بمستلزمات الإنتاج من أسمدة ومبيدات بأسعار مدعومة، يسهم في تقليل التكلفة الإجمالية وبالتالي خفض الأسعار النهائية.

كما لفت إلى أهمية تخفيض تكلفة اليد العاملة من خلال تحسين الظروف الاقتصادية العامة، وزيادة دخل المواطن بالدرجة الأولى، معتبرًا أن تحسين الدخل يشكل العامل الأكثر تأثيرًا في تحقيق التوازن بين الأسعار والقدرة الشرائية.

وأضاف أن استمرار الجفاف قد يرفع أسعار زيت الزيتون مجددًا، ورغم دخول كميات من الزيت من مناطق الشمال السوري إلى الأسواق، فإن بعض المناطق الزراعية خرجت عن الاستثمار هذا العام، ما يقلل من حجم الإنتاج المحلي.

أهو الإعلام الذي تريده سوريا في عزّ انقسامها المجتمعي؟

علي عيد

خلال الأسبوع الماضي، دفعني شيطاني لتصفح إحدى الصحف الرسمية السورية، ولولا أنني تابعت المرور على ما تنشره بدافع تحليل المحتوى، لكنت توقفت بعد قراءة العناوين والمقدمات.
هدفي ليس التلميح فيما يخص اسم الصحيفة، على اعتبار أنني لاحظت نمطًا واحدًا في أكثر من وسيلة إعلامية، دون تعميم، ويتجاوز الأمر عندي ذلك إلى قراءة في فهم من يدير وسائل الإعلام تلك لما يبحث عنه الجمهور، وكذلك ما إذا كانت سياسات التحرير واعية لأهمية خطورة المرحلة، وهذا يقود إلى سؤال محرج مفاده، هل الهدف أن نقول إننا ندير منظومة إعلام رسمية بنجاح، أم أننا ندير محتوى يفي بمتطلبات بلد مدمّر ومنقسم سياسيًا، وتتلاعب به هواجس داخلية وتطلعات نفوذ خارجي.
من حيث المبدأ، كل قرش يتم صرفه بلا خطة راسخة هو هدر مركّب، لا تتوقف خسائره عند المال، بل ستدفع البلاد ثمنه بعد وقت.
والخسارة الأفدح، انصراف الجمهور، حتى وإن كان يعتقد من يدير وسائل الإعلام تلك أنه يربح جمهورًا يراهن عليه بالأصل.
غرف الأخبار في وسائل إعلام كبيرة، حافظت على حضور وتأثير نسبي حتى في بيئات الاستقطاب، لأنها تدار بخطة واضحة من كوادر متمرسة تفهم اللغة الرقمية دون أن تُضحي بالمعايير التحريرية، ولأنها تبني جسور ثقة مع الجمهور، حتى وإن طالها الانتقاد، فالجمهور لا يعود للإعلام، بل يعود للثقة.
وتظهر الاستطلاعات الحديثة مثل مؤشر إدلمان للثقة (Edelman Trust Barometer 2024)، أن الجمهور لا يفقد الثقة بالإعلام كمفهوم، بل بالإدارة التي لا تعرف كيف تحفظ توازنه.
أكثر من 60% من المستطلعين عالميًا "يشكّون في حياد المؤسسات الإعلامية"، ويبحثون عن وسائل إعلام تغطّي هذا الاحتياج عبر "منصات أكثر مهنية"، بمعنى أن الثقة تغيّر عنوانها، والمؤسسات التي لا تمتلك خبرة كافية لإدراك هذا التحول تفقد مكانها حتى وإن استمرت في العمل، وهذا ما قصدت به الهدر والخسارة المركبة.
ويقاس أثر الإعلام في الأزمات، بقدرته على تهدئة أو توجيه النقاش العام، لا بعدد مشاهداته، وهذا مؤشر آخر شديد الخطورة، يجب أن يتنبه له المديرون وحتى صانعو السياسات في الدول الهشّة والساعون إلى جسّر الهوّة بين المجتمعات المحلية.
دعوني أسوق لكم مثالين:
تشير دراسة حول "راديو الكراهية" (RTLM) في رواندا أن القرى الأكثر تعرضًا للبث التحريضي خلال أحداث عام 1994، كانت فيها المشاركة في العنف أعلى بـ10 إلى 14%، أما القرى الأقل تعرضًا، أو تلك التي كانت فيها وسائل إعلام مستقلة أو مهنية فاعلة، فشهدت انخفاضًا في التحريض بمستويات تقارب 20–30% ما يشير إلى أثر "الإعلام المهني" في كبح التحريض، وفق الدراسة التي حملت عنوان "الدعاية والصراع: أدلة من الإبادة الجماعية في رواندا"، ونشرت في المجلة الفصلية للاقتصاد (The Quarterly Journal of Economics).
أما في يوغوسلافيا السابقة، فتُظهر التقييمات أن وسائل الإعلام التي خضعت لإصلاح مهني بعد الحرب، تمكنت من خفض محتوى الكراهية بنحو الثلث تقريبًا مقارنة بما قبل التدخل.
إذًا، ماذا يعني أن تقدم خطابًا لا يتسق مع الهدف، بقدر اعتقادك بأنه يحقق أهداف السلطة، في حين أن السلطة ذاتها تعاني لتحقيق الاستقرار، ومحاربة الكراهية؟
وماذا يعني أن تركز عناوينك ومحتواك على رواية "خالية الدسم"، حسب اعتقادك، هربًا من المسؤولية، أو جراء ضعف الخبرة في مواجهة تحديات لا بدّ منها، حتى يشعر الجميع بأن هذا إعلامهم، ثم يتأثروا وتتغير توجهاتهم؟
دائمًا، وخصوصًا عند الأزمات السياسية الاجتماعية المركبة، لا يكون الإعلام مجرد وسيط ناقل للأخبار، بل أداة لإدارة الوعي العام وتوجيهه، وإدارة وسيلة إعلامية في بيئة منقسمة سياسيًا تتطلب معرفة بالمهنة وحدودها، والسياسة ومتطلباتها.
إذا لم تتوفر عناصر المهنية والخبرة والحس التحريري والوعي السياسي، يصبح الإعلام مثل "طبخة بحص"، تؤدي مصلحة تتعلق بإثبات أنها موجودة لا بدورها، وشيئًا فشيئًا، مع نقص الخبرة وأخطاء المضمون والابتعاد عن الهدف، يتحول الإعلام إلى طرف في النزاع بدل أن يكون مساحة للنقاش العام تخفف الضغط وتشعر الجمهور بأنه ممثل فيها.
ليس المطلوب من الإعلام في سوريا أو أي دولة في العالم أن يتحول إلى منصة سياسية جديدة، لأن هناك من يقوم بهذا الدور، وعندما يفعل الإعلام ذلك، بوعي أو دون وعي، يفقد دوره كوسيط موضوعي بين الدولة والمجتمع، ويتحول إلى منصة سياسية جديدة، وعندها لن يتجاوز عدد جمهوره أولئك الذي يكتبون فيه إضافة إلى عدد من المسؤولين الذين ينظرون في مرآتهم فقط.
ما سبق، هو الظرف المناسب لإنتاج واستمرار الخطاب المتوتر والانقسام، وذهاب الإعلام بعيدًا عن دوره الوقائي في تهدئة النزاعات، أو شرح السياقات وتفسير طبيعة الأحداث دون أدلجتها أو خلطها بتوجه سياسي.
بالعودة إلى ما قرأته في تلك الصحيفة الرسمية، أجدني مضطرًا للقول، هذه مجلة حائط.. وللحديث بقية.

سوريا الجديدة لا تُبنى بأوهام السلطة القديمة

غزوان قرنفل

منذ عقد ونصف، تعيش سوريا واحدة من أكثر الأزمات السياسية والاجتماعية تعقيدًا في العصر الحديث، أزمة لم تعد تقتصر على صراع عسكري أو خلاف سياسي، بل تحولت إلى صراع على شكل الدولة، وهويتها، وآليات الحكم فيها. وفي هذا السياق، لا يزال خطاب السلطة السورية الحالية يسير عكس المنطق الوطني والسياسي والاجتماعي للبلاد، متمسكًا بأوهام استعادة حكم مركزي مطلق، يقصي كل القوى والتيارات والمكونات السورية الأخرى، ويُقصي معها أي أفق حقيقي لحل دائم وشامل.
إن محاولة السلطة إعادة إنتاج نموذج "الدولة المركزية الصلبة"، التي تتحكم من دمشق بمفاصل الحياة في كل قرية ومدينة، لم تعد قابلة للحياة، بل صارت فكرة ميتة سريريًا.
هذه المركزية المفرطة كانت جزءًا من أسباب انفجار الأزمة السورية، حين حوّلت الدولة إلى أداة احتكار للسلطة والثروة لمصلحة نخبة ضيقة، وهمّشت الأغلبية الساحقة من السوريين بمختلف انتماءاتهم القومية والدينية والسياسية.
اليوم، لا يمكن الحديث عن مستقبل لسوريا دون الاعتراف بأن هذا النموذج المركزي قد انتهى، وأن سوريا الجديدة لا يمكن أن تُبنى إلا بالشراكة والتعددية، وبنظام حكم لامركزي حقيقي، يمنح المحافظات صلاحيات واسعة في الإدارة والسياسة والتنمية. هذه اللامركزية ليست ترفًا إداريًا، بل ضرورة وجودية لبلد متنوع ومعقّد مثل سوريا، تتعايش فيه قوميات وأديان وطوائف وثقافات متعددة، وكل محاولة لفرض سلطة مركزية قسرية لن تنتج إلا مزيدًا من التفكك والمواجهة.
السلطة السورية الحالية لا تزال تتحدث عن "استعادة السيطرة على كل الجغرافيا السورية"، ليس انطلاقًا من مبدأ السيادة الوطنية، بل من رغبة في إعادة إحكام قبضتها على البلاد، وكأن شيئًا لم يكن. هذا الحلم، الذي يبدو أقرب إلى الوهم، يقوم على افتراض أن بإمكان النظام أن يعيد إنتاج حكمه لعقود مقبلة كما كان في السابق، متناسيًا أن المجتمع السوري قد تغيّر، وأن الوعي الشعبي لم يعد يقبل بنظام حكم إقصائي مركزي، يحتكر كل شيء ويصادر كل شيء.
حصر السلاح بيد الدولة، وهو مطلب مشروع لأي دولة حديثة، لا يمكن أن يتحقق قبل التوافق الوطني على شكل الدولة ونظام الحكم والدستور وآليات توزيع السلطة والثروة.
لا معنى لسلاح في يد دولة ترفض الاعتراف بمواطنيها كشركاء، وتصرّ على التعامل معهم كخاضعين. السلاح في يد دولة لا تستمد شرعيتها من العقد الاجتماعي، بل من القمع والإقصاء، لا يضمن الأمن، بل يكرّس العنف والتمرد والانفجار.
لهذا، فإن أي حديث عن إعادة بناء الدولة السورية لا يمكن أن يتم إلا من خلال حوار وطني شامل، يفضي إلى عقد اجتماعي جديد، يؤسس لدولة ديمقراطية، تعددية، لامركزية، قائمة على المواطنة المتساوية، وعلى تقاسم السلطة والثروة، لا على احتكارها. إن اللامركزية هنا لا تعني الانفصال أو التقسيم، بل تعني الاعتراف بالواقع السوري المركّب، واحترام خصوصيات المناطق، وتفعيل دور المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار ورسم السياسات.
أما العمل بدأب لتكريس سيطرة مشروع "تدوين الفضاء العام" وإضفاء طابع ديني على البنية الإدارية والنقابية والسياسية للدولة، فهو مشروع أكثر خطورة، لأنه لا يبني دولة، بل "إمارة إسلاموية" مغلقة، ترفض الآخر، وتقصي التنوع، وتؤسس لنظام شمولي جديد بلبوس ديني، وهذا النموذج أثبت فشله في أكثر من مكان، ولن يكون له أي مستقبل في سوريا التي عرفها أبناؤها تاريخيًا كمجتمع متعدد ومتسامح.
لا يمكن بناء دولة حديثة على أساس ديني أو طائفي أو أيديولوجي إقصائي، الدولة الحديثة تُبنى على القانون وعلى الحقوق وعلى الشراكة، أما تديين الدولة أو تطييفها فهو نقيض كل هذا، لأنه يحوّل الاختلاف إلى تهديد، ويحوّل الدين من رابط روحي وثقافي إلى أداة للهيمنة السياسية، وهذا ما يتناقض جذريًا مع فكرة الدولة الوطنية الجامعة.
في المحصلة، لا مستقبل لسوريا في ظل سلطة ترفض التغيير، وتعيش في الماضي، وتصر على إعادة إنتاج نموذج سلطوي مركزي بائد.
المطلوب اليوم هو انتقال حقيقي نحو نظام ديمقراطي تعددي لامركزي، يضمن مشاركة كل السوريين، ويؤسس لسوريا جديدة تتسع للجميع، لا سوريا يحكمها فصيل واحد، أو طائفة واحدة، أو حزب واحد، أو أيديولوجيا واحدة.
إن بقاء الحال على ما هو عليه لا يعني إلا مزيدًا من الانهيار والانقسام، بينما يفتح التغيير الحقيقي القائم على الشراكة والعدالة واللامركزية باب الأمل نحو دولة سورية تستحق أن تُبنى من جديد، لا أن تُستعاد كما كانت قبل الانفجار الكبير.

صراع الشرعية والتمثيل
تحت قبة البرلمان في سوريا

صور الأحوال في العاصمة الوطنية دمشق تعكف نحو تنوعها تعكست مجلس الشعب 5 تشرين الأول/2025 (AFP)

عنب بلدي
ملف العدد 712
الأحد 12 تشرين الأول/أكتوبر 2025

إعداد:
مارينا مرهج
وسيم العدوي
لمى دياب
عمر علاء الدين

تواجه السلطة التشريعية الجديدة في سوريا، التي انتُخب أعضاؤها في 5 من تشرين الأول الحالي، عبر نظام مختلط وبطريقة غير مباشرة، سلسلة من المهام المعقدة، تبدأ بإقرار التشريعات والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات التي صدرت عقب سقوط نظام بشار الأسد، في كانون الأول 2024، ولا تنتهي عند مراجعة القوانين السابقة أو نقل الصراعات إلى أروقة مبنى مجلس الشعب، لنقاشها تحت قبته، وهو الذي ظل لعقود طويلة مجرد واجهة شكلية للسلطة السابقة وحزبها المهيمن.

وأثارت الانتخابات الأخيرة تساؤلات حول القدرة على تشكيل برلمان جديد يسد الفراغ التشريعي، بالتزامن مع الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية، عدا عن الانقسامات الطائفية والعرقية، والانفلات الأمني الذي يسيطر على المناخ العام.

وبموجب الآلية التي أقرها الإعلان الدستوري، انتخبت هيئات مناطقية شكّلتها لجنة عليا، عيّن الرئيس أحمد الشرع أعضاءها، ثلثي أعضاء المجلس البالغ عددهم 210، على أن يعيّن الشرع الثلث الباقي لضمان التمثيل العادل والكفاءة.

وقال المتحدث باسم اللجنة العليا للانتخابات، نوار نجمة، في مؤتمر صحفي لإعلان النتائج في 6 من تشرين الأول، حضرته عنب بلدي، إن "عدد المقاعد التي تم شغلها خلال هذه الانتخابات هو 119 مقعدًا"، بينما بقي 21 مقعدًا شاغرًا عن محافظة السويداء جنوبي سوريا، ومحافظتي الرقة والحسكة الواقعتين تحت سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) في شمال شرقي سوريا.

وشارك في الانتخابات 1578 مرشحًا، بينهم 14% من النساء، موزعين على 50 دائرة انتخابية.

تبحث عنب بلدي في هذا الملف دور مجلس الشعب السوري الجديد، وتناقش التحديات التي تواجهه في ممارسة صلاحياته التشريعية ضمن الظروف السياسية والاقتصادية الحالية، مع استعراض مواقف الخبراء والمحللين حول الجهود والإصلاحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز فعالية السلطة التشريعية ودعم استقرار الدولة بالمرحلة الانتقالية.

عضو في الهيئة الناخبة تشارك بانتخابات مجلس الشعب في داريا بريف دمشق – 5 تشرين الأول 2025 (عنب بلدي)

السلطة تهيمن وسط عيوب التمثيل

في جلسة نظمها "صالون سوريا للفكر والثقافة" تحت عنوان "انتخابات مجلس الشعب الأول بعد التحرير (آليات، نتائج، تحديات)"، في 9 من تشرين الأول وحضرتها عنب بلدي، أكد المتحدث باسم اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، نوار نجمة، أهمية الحوار الوطني، مؤكدًا أن "الحوار من أجل الحوار" لا يفضي إلى نتائج عملية، بل يجب أن يكون تحت قبة مجلس الشعب، إذ يمكن مناقشة التشريعات والدستور والاتفاقيات بشكل هادئ وفعّال.

وأشار إلى أن السلم الأهلي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحوار الوطني، وأن مجلس الشعب يمكن أن يكون محفزًا للتعايش السلمي بين أبناء الوطن، كما أنه يشجع على التنمية المستدة إلى الشرعية، وهي ذات البنية التي اعتمدت عليها دول الخليج والنمور الآسيوية في نهضتها.

وشدد نجمة على حاجة سوريا إلى قوانين وتشريعات جديدة تهيئ بيئة مناسبة للازدهار الاقتصادي، مؤكدًا أن المجلس التشريعي سيسهم في خلق مناخ قانوني جاذب للاستثمارات، ويدعم جهود المصالحة الوطنية والسلم الأهلي، متوقعًا أن يكون للمجلس دور في صياغة دستور دائم للبلاد.

هيمنة السلطة

لكن نسب التمثيل داخل المجلس قد تحول دون هذه التطلعات خاصة بما يتعلق بالحوار الذي يناقش التشريعات والاتفاقيات، إذ نشرت منظمة "اليوم التالي" دراسة تقيم العملية الانتخابية توصلت فيها إلى نتائج تعاكس طموح اللجنة العليا للانتخابات، وأبرز هذه النتائج:

• غياب التنوع والتمثيل: عملية تشكيل مجلس الشعب أفرزت مجلسًا يهيمن عليه لون سياسي واحد يتوافق مع السلطة التنفيذية، مما أدى إلى غياب التمثيل المتوازن وعدم عكس حقيقي لتنوع المجتمع السوري.

• ضعف المشاركة السياسية: لم يكن الوصول إلى المجلس نتيجة برامج أو انتخابات حقيقية، بل عبر اختيارات فردية، مما جعل المجلس يفتقد للتعدد السياسي ويعجز عن أداء دوره التشريعي والرقابي المستقل.

وأشار إلى أن السلم الأهلي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحوار الوطني، وأن مجلس الشعب يمكن أن يكون محفزًا للتعايش السلمي بين أبناء الوطن، كما أنه يشجع على التنمية المستدة إلى الشرعية، وهي ذات البنية التي اعتمدت عليها دول الخليج والنمور الآسيوية في نهضتها.

وشدد نجمة على حاجة سوريا إلى قوانين وتشريعات جديدة تهيئ بيئة مناسبة للازدهار الاقتصادي، مؤكدًا أن المجلس التشريعي سيسهم في خلق مناخ قانوني جاذب للاستثمارات، ويدعم جهود المصالحة الوطنية والسلم الأهلي، متوقعًا أن يكون للمجلس دور في صياغة دستور دائم للبلاد.

وقال المتحدث باسم اللجنة العليا للانتخابات، نوار نجمة، في مؤتمر صحفي لإعلان النتائج في 6 من تشرين الأول، حضرته عنب بلدي، إن "عدد المقاعد التي تم شغلها خلال هذه الانتخابات هو 119 مقعدًا"، بينما بقي 21 مقعدًا شاغرًا عن محافظة السويداء جنوبي سوريا، ومحافظتي الرقة والحسكة الواقعتين تحت سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) في شمال شرقي سوريا.

وشارك في الانتخابات 1578 مرشحًا، بينهم 14% من النساء، موزعين على 50 دائرة انتخابية.

تبحث عنب بلدي في هذا الملف دور مجلس الشعب السوري الجديد، وتناقش التحديات التي تواجهه في ممارسة صلاحياته التشريعية ضمن الظروف السياسية والاقتصادية الحالية، مع استعراض مواقف الخبراء والمحللين حول الجهود والإصلاحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز فعالية السلطة التشريعية ودعم استقرار الدولة بالمرحلة الانتقالية.

هيمنة السلطة

لكن نسب التمثيل داخل المجلس قد تحول دون هذه التطلعات خاصة بما يتعلق بالحوار الذي يناقش التشريعات والاتفاقيات، إذ نشرت منظمة "اليوم التالي" دراسة تقيم العملية الانتخابية توصلت فيها إلى نتائج تعاكس طموح اللجنة العليا للانتخابات، وأبرز هذه النتائج:

• غياب التنوع والتمثيل: عملية تشكيل مجلس الشعب أفرزت مجلسًا يهيمن عليه لون سياسي واحد يتوافق مع السلطة التنفيذية، مما أدى إلى غياب التمثيل المتوازن وعدم عكس حقيقي لتنوع المجتمع السوري.

• ضعف المشاركة السياسية: لم يكن الوصول إلى المجلس نتيجة برامج أو انتخابات حقيقية، بل عبر اختيارات فردية، مما جعل المجلس يفتقد للتعدد السياسي ويعجز عن أداء دوره التشريعي والرقابي المستقل.

• هيمنة السلطة التنفيذية: أديرت العملية بشكل كامل من قبل السلطة التنفيذية دون ضمانات استقلالية اللجنة العليا للانتخابات، وظهر ذلك في الارتياب والإخلال بالمواعيد والقواعد القانونية.

• غياب الحوار الوطني: تم تشكيل المجلس بمعزل عن استكمال الحوار الوطني وتنفيذ اتفاق العاشر من آذار، وفي ظل توترات وانتهاكات أمنية، مما أدى إلى عزوف شرائح واسعة من المجتمع عن المشاركة ورفض العملية.

• ضعف التمثيل الاجتماعي والسياسي: غياب قوى سياسية ومجتمعية عديدة عن المجلس انعكس سلبًا على مصداقية العملية ومستقبل الحوار الوطني وبناء السلام.

• تمثيل المرأة الضعيف: رغم النص على ألا تقل نسبة مشاركة النساء عن 20%، لم تُحقق اللجنة العليا ذلك، إذ بلغت المشاركة الفعلية في الهيئات نحو 14% فقط، وفي عضوية المجلس 5%.

• مشاركة محدودة للطيف الثوري: شاركت بعض المجموعات الثورية والموالية للسلطة وأبدت رضاها عن العملية، لكن فئات ثورية أخرى شعرت بالتهميش وعدم المساواة في المشاركة، خاصة مقارنة بالماضي.

خلل في التمثيل الديني.. عدل على أساس عرقي

وفق ورقة تحليلية صادرة عن مركز "جسور للدراسات"، فقد حدث خلل في التمثيل الديني والمذهبي بانتخابات مجلس الشعب، إذ اقتصر تمثيل المسيحيين على مقعد واحد فقط وهي نسبة أقل من 1%، دون أن يكون هناك تمثيل لهم في مدن دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية ودرعا، واقتصر على مدينة صافيتا بمحافظة طرطوس. وبالمقابل، وفق المركز، حصل المسلمون على 118 مقعدًا، منها 113 للسنّة بنسبة تصل إلى 95%، وثلاثة مقاعد للعلويين بنسبة تزيد على 2.5%، ومقعدان للطائفة الإسماعيلية بنسبة تزيد على 1.5%، بينما غاب أي تمثيل للمرشدية، إضافة إلى عدم تمثيل الدروز.

واعتبرت الورقة أن عدم تمثيل الدروز ليس مرتبطًا فقط بتأجيل الانتخابات في السويداء، بل بعدم وجود ممثلين مرشحين لعضوية المجلس عن الدروز في الدوائر الانتخابية بالمحافظات الأخرى مثل ريف دمشق وإدلب.

أما بالنسبة للتمثيل العرقي، فكان من بين الفائزين في انتخابات مجلس الشعب 111 عضوًا من العرب، بنسبة تزيد على 93.25%، وأربعة أعضاء من الكرد، بنسبة تزيد على 3.25%، وأربعة أعضاء من التركمان بنسبة تزيد على 3.25%، فيما غاب تمثيل القوميات الأخرى وتحديدًا الشركس.

بالتالي، وفقًا لورقة مركز "جسور"، أفرزت الانتخابات نوعًا من "التمثيل العادل الإثني"، إذ حظيت عفرين وهي منطقة كردية بتمثيل كردي خالص، وكذلك حظيت مدينة حلب بتمثيل في أحد مقاعدها للكرد.

المرأة تخرج من السباق

بلغت نسبة النساء الناجحات في انتخابات مجلس الشعب حوالي 4%، مرجحًا كفة الرجال في المجلس بنسبة وصلت إلى 96% من نسبة الأعضاء المنتخبين.

وكانت اللجنة العليا تعهدت بتمثيل النساء في الهيئات الناخبة بنسبة 20% إلا أن النتائج جاءت دون التوقعات (النسبة في الهيئات الناخبة وصلت 14%).

واعتبر المتحدث باسم اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب خلال حديثه في المنتدى الذي أقامه "صالون سوريا للفكر والثقافة"، أن ما أخرج المرأة من سباق الانتخابات، هو "قوتها وليس ضعفها".

وأشار نجمة إلى أن المرأة أدارت عمليتها الانتخابية بكفاءة وفاعلية ومثالية، إذ توجهت للبرامج الانتخابية، بينما توجه الرجال في أثناء عملية الانتخابات لتشكيل التحالفات لتحصيل أصوات أعضاء الهيئات الناخبة.

لارا عيزوقي، عضو اللجنة العليا للانتخابات، والتي كانت مشاركة في المنتدى، أرجعت غياب النساء عن المجلس التشريعي إلى أمرين: غياب الإرادة السياسية لدى الدولة، والوعي السياسي لدى المرأة.

وقالت عيزوقي، "حاولنا دعم النساء لكن النساء لم يتفقن. نحن بحاجة اليوم إلى إرادة سياسية من الدولة ووعي سياسي لدى المرأة لتحقيق التشاركية"، رافضة تسمية ما جرى بأنه "هيمنة ذكورية"، وكشفت أنه ستكون هناك نسبة جيدة للمرأة بالنسبة للثلث الذي سيعيّنه الرئيس السوري، أحمد الشرع، والذي يبلغ حوالي 70 مقعدًا.

أسباب ضعف التمثيل

ومن الست اللاتي حصلن على مقعد في مجلس الشعب، كانت المرشحة نور جندلي، التي حازت 129 صوتًا في انتخابات مجلس الشعب عن محافظة حمص.

وأرجعت جندلي، من منظورها كمرشحة خاضت التجربة، في حديث إلى عنب بلدي، ضعف تمثيل النساء إلى جملة من الأسباب المتداخلة، من أبرزها:

• غياب الحصص أو الآليات الضامنة لتمثيل النساء في المرحلة الانتقالية.

• حالة عدم الاستقرار وما خلفته من خوف من المشاركة، والنظرة للميدان السياسي على أنه منطقة ألغام.

• الأعباء الاجتماعية والمعيشية التي أضعفت القاعدة الانتخابية للنساء، سواء كناخبات أو كمرشحات.

• غياب برامج الإعداد القيادي والتثقيف السياسي والإعلامي التي تؤهل النساء للمنافسة بثقة، مقابل من خاضوا تجارب طويلة في هذا المجال.

• الضغط الاجتماعي والخوف الشخصي الذي يجعل المرأة المرشّحة تخوض اختبارًا مزدوجًا ما بين إثبات كفاءتها المهنية، والدفاع عن خياراتها الأسرية والمجتمعية.

وتنطلق أولويات جندلي من المشكلات التي تؤرق الناس بالدرجة الأولى، ومن ضمنها ملف التعليم كأولوية مطلقة لإعادة بناء الإنسان السوري، والاقتصاد وتحسين الواقع الخدمي وتعزيز الروابط الاجتماعية بين السوريين مع مواكبة إعادة الإعمار.

وأشارت إلى أنها تضع في دائرة اهتمامها المرأة والأسرة السورية، لأن "إعادة النهوض بالمجتمع تمر عبر ضمان حماية المرأة والأسرة من آثار الحرب والتهجير والفقر".

كذلك ستولي أهمية للتمثيل البرلماني الحقيقي الحر والمستقل، باعتباره "ضرورة وطنية في مرحلة إعادة البناء".

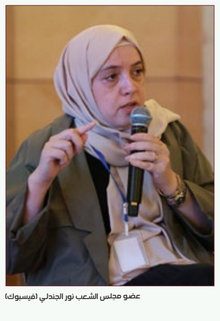

عضو مجلس الشعب نور الجندلي (فيسبوك)

وفي الوقت الذي تعد المشاركة السياسية الفعالة للنساء إحدى قيم "الديمقراطية الحية" التي يمكن أن يمتلكها أي نظام سياسي يسعى لتوصيف أدائه السياسي بأنه ديمقراطي وتشاركي، بحسب ما قالته مديرة مبادرة "الحق في الكتابة"، ملك تومّا، لعنب بلدي، فقد اعتبرت أن سوريا تواجه مشكلات ما بعد "الاستعصاء السياسي ورحيل النظام السابق"، مشيرة إلى أن سوريا بحاجة لإرادة سياسية وقانونية لتفعيل تقني نافع يتيح دمج النساء السياسيات بشكل أكثر إنصافًا.

وترى تومّا أن القول إن المرأة السورية "لم تتقن لعبة الانتخابات في المرحلة الحالية" هو حكم "يصعب تعميمه"، لكنه يمكن تفسيره باعتباره وصفًا واقعيًا لعدة معوقات ترافق مشاركة المرأة السياسية.

ما تحتاج إليه النساء من مجلس الشعب، وفقًا لمديرة مبادرة "الحق في الكتابة"، ملك تومّا، هو تشريعات تحمي "الكرامة والعدالة"، وتعالج قضايا الأمن الاجتماعي والاقتصادي والقانوني الذي يمس حياة النساء، والذي يجعلهن مواطنات لديهن فعالية أكبر في المجتمع والدولة.

وقالت تومّا، لعنب بلدي، إن من المهم أن تكون هناك لجان داخلية في مجلس الشعب، تعنى بتعقب نسب توظيف النساء في المؤسسات الحكومية والوزارات ومناصب صنع القرار.

> رسالتي للنساء السوريات أن يخرجن من موقع الانتظار والترقب إلى موقع الفعل، وأن يضعن باعتبارهن أن العمل السياسي ليس حكرًا على فئة، بل مسؤولية جماعية تجاه الوطن. السياسة تحتاج إلى الوعي والمرونة والإصرار على المبدأ دون تعصب.
>
> نور جندلي
> عضو في مجلس الشعب الجديد

انتقادات ومبررات.. بانتظار "قائمة الرئيس"

بعد استكمال عملية انتخاب الهيئات الناخبة لأعضاء المجلس، ينتظر أن يعين الرئيس السوري، أحمد الشرع، ثلث الأعضاء المتبقين.

ويتوقع من قائمة الرئيس أن تصوب الخلل في التمثيل الديني والجندري، وأن تركز على الكفاءات، لكن يدور حولها جدل يتعلق بزيادة هيمنة السلطة على المجلس.

تعيين ثلث الأعضاء يؤثر بشكل جوهري على تصنيف النظام على أنه ديمقراطي، وفق ما قاله الباحث في العلاقات الدولية والدبلوماسية والأكاديمي في التخطيط الاستراتيجي الدولي مشهور سلامة، مشيرًا إلى أن هذا يدل على:

• وجود خلل في الشرعية، لأن وجود ثلث الأعضاء معينين من قبل السلطة التنفيذية ينتقص من مبدأ التمثيل الذي يمثل الإرادة الشعبية وحدها.

• تقويض الاستقلالية، فهذا التعيين يخلق كتلة تصويتية داخل المجلس موالية للسلطة التنفيذية بشكل مسبق، مما يحد من حرية القرار التشريعي.

• التصنيف، إذ يصبح النظام أقرب إلى ديمقراطية "ناقصة" أو "ديمقراطية هجينة" في مرحلته الانتقالية.

ولكن سلامة أكد أيضًا أن الثلث ربما يكون طوق نجاة، لتحقيق التوازن المطلوب، وقال، "في أي مجلس وانتخابات سيكون هناك اختلاف مناطقي، ومكوني، بسبب الأغلبية المسلمة، وهذا في ضوء النزاهة المطلقة، حيث يأتي الثلث لتعيين وفرض أعضاء يتم من خلالهم تحقيق التوازن بين المناطق والمكونات وغيرها".

أساتذة في القانون الخاص والدولي والعام، فضلوا عدم الكشف عن أسمائهم، رأوا أنه كان من الأفضل أن يقوم رئيس المرحلة الانتقالية (وفقًا للعرف السياسي المعمول به في حال تولي قوى ثورية سدة الحكم) تعيين كامل أعضاء مجلس الشعب بشكل مباشر، بشرط أن يتم اختيارهم من المثقفين والنخب القانونية، والدستورية، والتشريعية، والاختصاصات المطلوبة مع مراعاة التنوع لدى المجتمع السوري، وتمثيل كل المكونات السورية في المجلس، بدلًا من الإجراءات التي اتبعت في العملية الانتخابية الأخيرة.

هناك تجارب تشريعية عديدة حصلت في دول العالم قامت من خلالها السلطات الثورية بتعيين أعضاء مجالس الشعب أو المجالس النيابية والبرلمانات (تعيينًا) من الخبرات والكفاءات الموجودة، لتشرف على إعداد دستور دائم، يتم بعدها انتخاب برلمان جديد، مثل فرنسا عام 1789، وفنزويلا 1999، والمكسيك 1916.

صلاحيات الرئيس

ومن جملة الانتقادات لآلية الانتخابات، الصلاحية الممنوحة لرئيس المرحلة الانتقالية بموجب المرسوم "143" لعام 2025، المتعلق بالنظام الانتخابي المؤقت لمجلس الشعب السوري (أي تعيين ثلث أعضاء المجلس)، إذ إنها "تضعف استقلالية السلطة التشريعية، وتثير جدلًا حول شرعية التمثيل النيابي".

وطال النقد النظام الانتخابي الجديد لاعتماده على هيئات ناخبة مركزية ولجان فرعية تم تشكيلها بنظام هرمي، مما يجعل عملية الانتخاب غير مباشرة، ويقلل من مشاركة الشعب السوري في اختيار ممثليه، وقال الأساتذة في القانون، إن عدم مشاركة ملايين السوريين خارج البلاد في الانتخابات بسبب غياب الوثائق الرسمية، أو عدم شمولهم في الهيئات الناخبة، يقلل من شمولية الانتخابات ومصداقيتها.

ويوصف النظام الانتخابي الذي تم تطبيقه في سوريا بـ"نظام التمثيل النسبي المغلق تمامًا"، لأنه وضع سلطة اختيار المرشحين بيد الدولة، وقلل من قدرة الناخب على اختيار ممثله بشكل مباشر، الأمر الذي سيفقد صلة الناخبين مستقبلًا بأعضاء المجلس، إذا لم تتبع الانتخابات جولات للأعضاء على جميع المناطق والمحافظات السورية لتعزيز الصلة مع المواطنين والاقتراب من همومهم ومشكلاتهم.

في حين قالت الصحفية والناشطة المدنية لارا عيزوقي، إن النظام الانتخابي الجديد تم بناؤه استنادًا إلى لقاءات مباشرة مع المواطنين، إضافة إلى الملاحظات والانتقادات التي وُجهت للجنة، ورغم وجود بعض حالات التنمر والاتهامات، فإن معظمها كان يصدر من مواطنين حريصين على مصلحة البلاد.

وشهدت الانتخابات اعتراضات من شخصيات شاركت في الثورة، خاصة من دمشق وريفها، بعد إلغاء ترشيحاتهم، وهذه الاعتراضات ظهرت بشكل رسمي وعلى منصات التواصل الاجتماعي، ما أثار جدلًا واسعًا حول معايير القبول والرفض.

عيزوقي أوضحت أن نسبة الثوار في سوريا كبيرة، بينما عدد المقاعد المتاحة في مجلس الشعب لا يتجاوز 170 مقعدًا، ما يجعل من المستحيل إدخال الجميع ضمن المجلس، خاصة مع وجود شروط ومعايير واضحة للترشيح.

وأكدت أن اللجنة لم تقم بإقصاء أي مرشح بشكل متعمد، بل إن الطعون المقدمة تسببت في خلل بالقوائم الأولية، مما اضطر اللجنة إلى إعادة توزيع القوائم وفقًا لنسب تمثيل المكونات والشرائح والاختصاصات المختلفة والأعيان في المجتمع السوري.

في آليات التنفيذ والرقابة، إذ حدد الدستور السابق بوضوح أن للمجلس "حق الاستجواب وحجب الثقة" عن الحكومة أو الوزراء، في حين لم يتضمن الإعلان الدستوري أي إشارة إلى هذه الصلاحيات الرقابية، مكتفيًا بعبارة عامة تسمح للمجلس بـ"عقد جلسات استماع للوزراء"، ما يضعف دوره الرقابي ويجعله أقرب إلى سلطة استشارية.

القسم والتمثيل (تغير في رمزية الولاء): يحمل القسم الذي يؤديه عضو مجلس الشعب دلالة رمزية تعكس طبيعة النظام السياسي، وانتقل بين النصين من التزام لعضو بالولاء للوطن واحترام الدستور والقوانين، إلى الالتزام الفردي لتأدية المهام بأمانة، وهو ما يضعف الصلة بين النائب والدستور كمصدر للشرعية.

الحصانة والاستقلال (تقليص الضمانات): كرس دستور 2012 مبدأ "الحصانة البرلمانية"، مانعًا ملاحقة الأعضاء إلا بإذن المجلس أو مكتبه في غير دوراته، إلى جانب تأكيده أن النائب يمثل الشعب بأكمله ولا يخضع لأي قيد، بينما اكتفى الإعلان الدستوري بفقرة مقتضبة تشير إلى "تمتع الأعضاء بالحصانة البرلمانية"، دون تحديد إجراءات رفعها أو ضمانات ممارستها، مما يترك الباب مفتوحًا لتأويلات قد تضعف استقلال المجلس أمام السلطة التنفيذية.

العلاقة مع السلطة التنفيذية (من الرقابة إلى التبعية): لم ينص الإعلان الدستوري على مسؤولية الحكومة السلطة التشريعية، إذ لا يملك المجلس وسيلة رقابة حقيقية، بعد أن كانت الحكومة تقدم بيانها أمام المجلس خلال 30 يومًا من تعيينها، وتخضع للمساءلة وحجب الثقة، هذه العلاقة، وإن كانت محدودة في الممارسة، فقد كانت تكرس مبدأ المسؤولية السياسية أمام الشعب.

وفي إشارة إلى مبدأ المشاركة الشعبية، حتى وإن كان التطبيق محدودًا في الواقع، وتخللته تعيينات من قبل السلطة السورية السابقة، إلى هيئة يتم اختيار أغلب أعضائها بإشراف أو بتعيين السلطة التنفيذية، ما يعني عمليًا انتفاء التوازن بين السلطات الذي يفترض أن يحققه مبدأ الفصل بين السلطات.

المدة (من ولاية محددة إلى تفويض مؤقت): حدد دستور 2012 ولاية مجلس الشعب بأربع سنوات ميلادية لا تمدد إلا في حالة الحرب، ما يمنحه إطارًا زمنيًا ثابتًا ومستقرًا، بينما اختصر الإعلان الدستوري الولاية إلى 30 شهرًا قابلة للتجديد، ما يجعل المجلس مؤقتًا بطبيعته وخاضعًا لإرادة الجهة التي قمدده.

الصلاحيات: رغم أن كلا النصين يمنح المجلس صلاحية "إقرار القوانين والموازنة والعفو العام"، فإن الاختلاف الجوهري يكمن

ما طبيعة نظام الحكم في سوريا

الباحث في العلاقات الدولية والدبلوماسية والأكاديمي في التخطيط الاستراتيجي الدولي الدكتور مشهور سلامة قال إن النظام في سوريا أقرب إلى نظام رئاسي مزدوج مع واجهة برلمانية، لكنه في جوهره نظام انتقالي يتيح إمكانية التغيير تدريجيًا من حالة البيان الدستوري إلى دستور جديد.

ولا يمكن تصنيف النظام الحالي بدقة ضمن الأنماط الدستورية الكلاسيكية (رئاسي، برلماني، نصف رئاسي)، قال سلامة، واصفًا الوضع القائم حاليًا بأنه "نظام انتقالي هجين" يتميز بالسمات التالية:

• السلطة التنفيذية: يتمتع الرئيس الانتقالي بصلاحيات واسعة جدًا، مما يجعله محور النظام وقراره.

• ضعف السلطة التشريعية: رغم أن مجلس الشعب الحالي هيئة منتخبة جزئيًا، فإنه يفتقر إلى الصلاحيات الرقابية والتشريعية الفعلية، التي تتوازن مع صلاحيات الرئيس.

الرئيس السوري أحمد الشرع خلال زيارته إلى المركز الانتخابي في المكتبة الوطنية بدمشق، 5 تشرين الأول 2025 (سانا)

كيف تغيرت السلطة التشريعية بين 2012 و2025

تظهر المقارنة بين دستور عام 2012 والإعلان الدستوري الجديد في سوريا تباينات واضحة في تنظيم عمل السلطة التشريعية ومكانتها ضمن هيكل الدولة، وتشمل هذه الفروقات طريقة تشكيل المجلس، ومدة ولايته، والصلاحيات الممنوحة له، إضافة إلى رمزية القسم البرلماني وضمانات الحصانة، والعلاقة مع السلطة التنفيذية.

ولا تكمن أهمية هذه المقارنة في النصوص وحدها، بل فيما تكشفه من تصورات مختلفة لدور المجلس التشريعي، وحدود استقلاله، وطبيعة المرحلة السياسية التي أُعدّ لها كل من النصين.

ومن خلال استعراض المواد المتعلقة بالسلطة التشريعية بين النصين، تبرز عدد من الفوارق:

آلية التشكيل (من الانتخاب إلى التعيين): انتقلت آلية تشكيل السلطة التشريعية من الانتخاب بالاقتراع العام والسري والمباشر والمتساوي، في إشارة إلى مبدأ المشاركة الشعبية، حتى وإن كان التطبيق محدودًا في الواقع، وتخللته تعيينات من قبل السلطة السورية السابقة، إلى هيئة يتم اختيار أغلب أعضائها بإشراف أو بتعيين السلطة التنفيذية، ما يعني عمليًا انتفاء التوازن بين السلطات الذي يفترض أن يحققه مبدأ الفصل بين السلطات.

المدة (من ولاية محددة إلى تفويض مؤقت): حدد دستور 2012 ولاية مجلس الشعب بأربع سنوات ميلادية لا تمدد إلا في حالة الحرب، ما يمنحه إطارًا زمنيًا ثابتًا ومستقرًا، بينما اختصر الإعلان الدستوري الولاية إلى 30 شهرًا قابلة للتجديد، ما يجعل المجلس مؤقتًا بطبيعته وخاضعًا لإرادة الجهة التي قمدده.

الصلاحيات: رغم أن كلا النصين يمنح المجلس صلاحية "إقرار القوانين والموازنة والعفو العام"، فإن الاختلاف الجوهري يكمن

النظام الداخلي واتفاقيات تنتظر..

أولويات تحتاج إلى لجان متخصصة

نص الإعلان الدستوري على أن يعد مجلس الشعب الجديد نظامه الداخلي خلال شهر من أول جلسة له، بهدف مواءمة عمل المؤسسة التشريعية مع متطلبات المرحلة الانتقالية في سوريا، وتهيئتها للتعامل مع التحديات الجديدة.
تعقيدات الوضع السوري على المستويين الداخلي والخارجي، تدفع بتساؤلات حول الأولويات، أهي تشريعات الاقتصاد أو الأمن أو العدالة الانتقالية.
كما تثار أسئلة حول صلاحيات هذا المجلس وآليات المساءلة، باعتبار أن السلطة التشريعية هي الممثل للشعب، وهي من تمارس أيضًا دور المحاسبة للسلطات الأخرى.

800 مشروع قانون.. بالانتظار

ينتظر مجلس الشعب أكثر من 800 مشروع قانون، تعوق عمل الوزارات والجهات العامة، وفقًا لعضو اللجنة العليا للانتخابات لارا عيزوقي، وغالبًا ما كانت تخدم هذه القوانين مصالح ضيقة لعدد من الأفراد على حساب بقية المواطنين، الأمر الذي يجعل مجلس الشعب مطالبًا بسنّ تشريعات جديدة أكثر عدالة وفعالية ونزاهة، خالية من الاستثناءات والمحسوبيات.

يرى الباحث في مركز "الحوار السوري" أحمد قربي، في حديث إلى عنب بلدي، أن النظام الداخلي يجب أن يركز على نقطتين أساسيتين، الأولى إيجاد آلية رشيقة وفعّالة لإقرار التشريعات، والثانية تحديد ضوابط واضحة للمساءلة تتوافق مع طبيعة النظام الرئاسي الذي تم اعتماده مؤخرًا، إذ تقتصر أدوات المساءلة فيه على الأسئلة ولجان التحقيق، في حين لا يتضمن آليات مثل الاستجواب أو حجب الثقة، لعدم النص عليها في الإعلان الدستوري.

لجان متخصصة

ويرى قربي أن طبيعة المرحلة الانتقالية تفرض وجود لجان متخصصة تتناول ملفات حساسة وأساسية، مثل لجنة خاصة بالاستثمار، وأخرى لإعادة الإعمار، وثالثة تُعنى بالحقوق والحريات لضمان عدم تكرار ممارسات الاستبداد والاعتداء على الحريات كما حدث في السابق.

كما دعا إلى تشكيل لجنة للمالية والموازنة العامة، وأخرى تُعنى بشؤون المرأة والعدالة الانتقالية، إلى جانب لجنة للتشريعات العقارية أو التشريع بشكل عام، خاصة ما يتعلق بالقضايا ذات الطبيعة العقارية والتطوير العقاري.

وأوضح أن قضايا التطوير العقاري تُعد تنفيذية بطبيعتها، لكن الاستثمار يظل في مقدمة الأولويات، مشددًا على أهمية الإصلاح المؤسسي وتنظيم عمل اللجان داخل المجلس.

ولفت إلى ضرورة وضع آلية واضحة لعبور مشاريع القوانين عبر اللجان قبل طرحها، بحيث يتم نقاشها والحصول على موافقة أغلبية الأعضاء، معتبرًا أن هذا الأسلوب يسهم في تسريع عملية التشريع وتخفيف النقاشات الطويلة في الجلسات العامة.

وأضاف أن المشروع الذي يحظى بموافقة ما بين 60 و70% من أعضاء اللجنة يختصر وقتًا وجهدًا في أثناء مناقشته بالبرلمان، مؤكدًا أن النظام الداخلي يجب أن يوازن بين عاملَي السرعة والدقة، وأن النقاشات المكثفة ضمن اللجان قبل إحالة القوانين إلى الجلسات العامة ستُسهم في اختصار الوقت وضمان جودة التشريعات التي تحظى بدعم أغلبية الأعضاء.

وفيما يخص الأولويات التشريعية للمرحلة المقبلة، أوضح قربي أن النظام الداخلي يحتل موقع الصدارة، لكنه أكد في الوقت نفسه أن القضايا الأخرى تسير بالتوازي، وفقًا لطبيعة المرحلة الانتقالية ومتطلباتها.

وبيّن أن الحكومة الانتقالية تضع في مقدمة أولوياتها ملفات الخدمات، والإصلاح المؤسسي، والاستثمار، وضبط الأمن، إلى جانب مكافحة خطاب الكراهية.

ويرى الباحث في العلاقات الدولية والدبلوماسية والأكاديمي في التخطيط الاستراتيجي الدولي مشهور سلامة، أن الاستقلالية الممنوحة حاليًا للسلطة التشريعية "محدودة"، إذ إن مجلس الشعب في وضعه الحالي، كما نص عليه الإعلان الدستوري، هو هيئة استشارية وتشريعية بصلاحيات ضيقة، ولا يتمتع باستقلالية مالية أو إدارية أو سياسية حقيقية عن السلطة التنفيذية.

وأشار إلى وجود إمكانية لتغيير الوضع في مجلس الشعب "نظريًا"، ومنحه صلاحيات رقابية وتشريعية حقيقية، لكن هذا يتطلب:

- إرادة سياسية عليا من قبل الرئيس في سوريا.
- تعديل الإعلان الدستوري نفسه لتفعيل دور المجلس، مثل منحه حق مساءلة الحكومة واستجواب الوزراء، وحجب الثقة عن الحكومة أو أحد أعضائها.
- رقابة مالية حقيقية على الموازنة.
- تشريع القوانين بشكل مستقل، وليس مجرد مناقشتها.

النظام الداخلي.. أولوية المحاسبة والمساءلة

أبرز النقاط التي يجب أن يتضمنها مشروع النظام الداخلي الجديد لمجلس الشعب في سوريا، فكرة تستدعي التعديل تتعلق بالقواعد الخاصة بالمساءلة والمحاسبة، بحسب الباحث في مركز "الحوار السوري" أحمد قربي.

وقال إن الإعلان الدستوري نص على حق سؤال الحكومة، لكنه لم يتطرق إلى الاستجواب، وهو ما يجعل من الضروري إعادة النظر في هذه المسألة ضمن النظام الداخلي الجديد.

كما اعتبر أن العدالة الانتقالية وتشريع القوانين التي تجرّم جرائم الحرب والضرر الإنساني تعد من أبرز الملفات التي يجب العمل عليها، مشيرًا إلى أن هذه القضايا مترابطة ولا يمكن التعامل معها بمعزل عن بعضها، بل ينبغي المضي فيها بشكل متوازن لضمان تحقيق العدالة والاستقرار في المرحلة المقبلة.

اللجنة الفرعية تحصي الأصوات أثناء انتخاب المرشحين في مركز منطقة الزبداني، 5 تشرين الأول 2025 (عنب بلدي/ عمر علاء الدين)

عن مظاهرة الجامع الأموي وسؤال الحرية

أحمد عسيلي

أعلى درجات الوعي، سواء عند الفرد أو الأمة، هي القدرة على مواجهة الذات كما هي، بلا تجميل ولا إنكار، ثم القدرة على قراءة المحيط والتأقلم مع لحظته الراهنة، فالواقع ليس جامدًا، بل يتغير بشكل مستمر، من كان يتخيل، قبل عدة أشهر فقط، أن حكم عائلة الأسد سيزول بهذه السرعة، وأن بشار سيغادر المشهد السياسي تمامًا!

بهذه الروح نفسها ينبغي أن ننظر إلى ما جرى قبل أيام في دمشق، حين خرجت مظاهرة محدودة من الجامع الأموي، لم يتجاوز عددها بضع مئات، تُحمل النظام والمجتمع المصري مسؤولية ما يجري في غزة، مظاهرة عابرة، لكنها سرعان ما تضخمت في المرآة الإعلامية، فالإعلاميون المصريون المعروفون، مثل أحمد موسى ونشأت الديهي وليس الحديدي، تلقفوا المشهد، وقدموه كما لو كان موقفًا عامًا للسوريين، بل ذهب بعضهم إلى الدعوة لترحيل اللاجئين السوريين من مصر (نعم هكذا). أما على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد انتشرت حملات تحريضية عنيفة، أغلبيتها من صفحات مجهولة لا تعكس حقيقة العلاقة العميقة بين الشعبين، لكنها كشفت هشاشة الخطاب العام وسرعة تحوله إلى أداة تهديد.

السؤال هنا، ونحن نطرحه من موقعنا السوري، لا يرتبط بردود الفعل في الإعلام المصري التي لها ظروفها وحيثياتها الخاصة، بقدر ما يخصنا نحن: هل ما جرى يُعد ممارسة طبيعية لحرية التعبير من قِبل مجموعة محدودة، وواجبنا أن نحافظ على حق الجميع في التعبير عن رأيه، حتى لو كان صوتًا نشازًا، أم تطاولًا مرفوضًا لأنه يمس الأمن القومي السوري عامة؟

هنا نحن أمام سؤال جوهري: كيف نعرّف نحن السوريين حدود الحرية في ظل ظروفنا الراهنة؟ إن مفهوم الحرية ليس واحدًا بين الدول والمجتمعات، بل يتغير مع السياق الاجتماعي والتاريخي والنفسي، ففي فرنسا عاصمة الأنوار والحريات، هناك قوانين صارمة تمنع إنكار "الهولوكوست"، ليس تقييدًا للحرية بقدر ما هو حماية لذاكرة جماعية ما زالت جراحها مفتوحة، وفي النمسا، برزت منذ عدة سنوات قضية امرأة أثارت جدلًا واسعًا، حين أيدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكمًا صادرًا بحقها، فقد اعتبرت المحكمة الأوروبية أن الكلام المسيء للرسول محمد لا يندرج ضمن حرية التعبير، فالحرية تبقى مقيدة بشروط أخرى، حتى في الممارسات الفردية، من العلاقات الجنسية إلى استهلاك المخدرات، نجد أن ما تسمح به دولة قد تحظره أخرى، الحرية هنا ليست قيمة مطلقة، بل انعكاس لسياق اجتماعي وتاريخي محدد، ولقدرة نفسية جماعية على تحمّل حدود معينة من الاختلاف، دعوني هنا أضرب مثلًا آخر من باريس، فقد شاهدت يومًا رجلًا من أصول إفريقية يقف في محطة مترو، يسبّ فرنسا والحضارة الفرنسية، ويصف الجيش الفرنسي بأنه جيش يرتكب الجرائم، الناس مروا بالقرب منه، بعضهم بعبوس، بعضهم بضحكة ساخرة، ثم واصلوا طريقهم كأن شيئًا لم يكن، هذا المشهد يكشف عن قدرة نفسية جماعية على تحمل النقد، من الصعب أن نتخيل مشهدًا مشابهًا في دمشق أو القاهرة أو عاصمة خليجية، إذ لا أظن أن سوريًا يمكن أن يقف في إحدى ساحات بيروت مثلًا، ويطلق كلمات مسيئة بحق الدولة أو الجيش اللبناني، من دون أن يُقابل برد فعل غاضب أو عنيف، هنا يظهر الفارق، ما يتحمله مجتمع ويدخله في خانة الحرية، قد يعتبر في مجتمع آخر تعديًا لا يغتفر.

هذا كله يستلزم منا كسوريين جهدًا جبارًا لخوض نقاشات حقيقية وصريحة، نحدد من خلالها ما يناسب مجتمعاتنا وما لا يناسبها، وحتى حين نتوصل إلى قرارات أو توافقات، فهي لن تكون نهائية أو جامدة، فالحريات نفسها في العالم ما زالت في حركة دائمة، تزداد في مجالات معينة وتتقلّص في أخرى، تتوسع في بلدان وتتراجع في غيرها، بحسب كل مجتمع، بل هي تعيد صياغة نفسها باستمرار وفقًا للظروف المحلية، بهذا المعنى، الحرية ليست وصفة جاهزة بل عملية تفاوض مستمرة مع الذات ومع الواقع، وفي سوريا نحن اليوم مجتمع منهك، أرهقته الحروب، وممزق إلى ثلاث إدارات سياسية متنافسة، ومختلف على هويته الاجتماعية والثقافية، نعم، لتكن لدينا الجرأة و لنقل هذا بصراحة، جيشنا الذي كان يفترض أن يكون عماد الوحدة الوطنية تفكك منذ عقود بفعل الفساد والمحسوبيات والطائفية، جعلت سقوطه مدويًا خلال عدة أيام فقط، نحن أيضًا مجتمع فقير، استنزفت عائلة الأسد وأعوانها موارده ومدخراته، وغير قادر حتى الآن على حماية نفسه أو توحيد صفوفه، لذلك فإن حدود حريتنا يجب أن تُبنى على قدراتنا الراهنة، لا على شعارات مجردة.

نقول هذا بكل مسؤولية، وبإحساس، إن الوضع الذي نعيشه اليوم هو وضع آني ومرحلي، هذا الضعف ليس هويتنا الوطنية، بل حالة عابرة فرضتها عقود من الاستبداد والحرب، حالة يجب أن تتغير قريبًا، وما حدث عند الجامع الأموي ليس إلا صورة مصغّرة عن خطورة غياب تعريف واضح للحرية وحدودها، حدث محدود، لا يتجاوز بضع عشرات أو مئات، تحوّل في ساعات إلى أزمة رمزية وإلى مادة تهديد في الخطاب العام، إنها دعوة كي نواجه أنفسنا ونرسم نحن، من داخل واقعنا، الحرية التي تناسبنا وتفتح الطريق نحو الاستقرار والبناء.

من مجلس "المبعوثان" إلى الأسد

الحياة البرلمانية في سوريا.. تاريخيًا

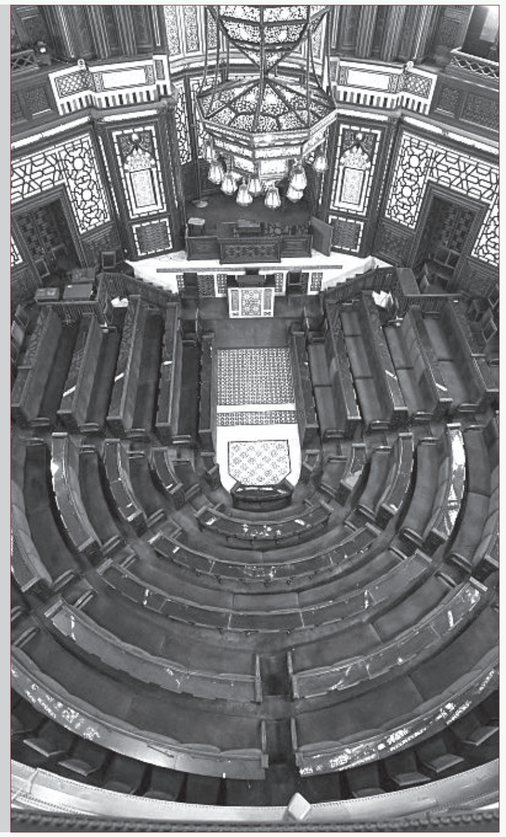

بدأت التجربة التمثيلية في سوريا عام 1877 مع مشاركة السوريين في "مجلس المبعوثان العثماني"، لتكون أول خطوة نحو الحياة البرلمانية.

وفي عامي 1919 و1920، انعقد المؤتمر السوري العام في دمشق، معلنًا استقلال البلاد ومبايعة فيصل ملكًا دستوريًا، مع إقرار دستور مؤقت.

خلال فترة الانتداب الفرنسي (1920–1946)، شُكلت عدة مجالس نيابية، لكن الفرنسيين كانوا يحلونها كلما طالبت بالاستقلال، لتضع الجمعية التأسيسية في عام 1928 دستورًا جمهوريًا متقدمًا، عطلته فرنسا آنذاك، ومع اقتراب الجلاء (1943–1946)، برز البرلمان الوطني بقيادة شخصيات من الكتلة الوطنية مثل فارس الخوري وشكري القوتلي، ولعب دورًا محوريًا في تحقيق الاستقلال.

بعد الاستقلال عام 1946، تأسس أول مجلس نيابي منتخب في سوريا المستقلة، لكن سلسلة الانقلابات التي شهدتها البلاد عام 1949 (حسني الزعيم، سامي الحناوي، أديب الشيشكلي) عطلت الحياة النيابية أو أعادت تشكيلها مرارًا، إذ حلّ الزعيم البرلمان، بينما دعا الحناوي إلى جمعية تأسيسية وضعت دستور 1950، الذي اعتُبر الأكثر ليبرالية في تاريخ البلاد، أما الشيشكلي فقام بتعطيل الحياة البرلمانية بين 1951 و1954، قبل أن يعيدها جزئيًا، ومع سقوطه عام 1954، عادت الحياة النيابية بانتخابات حرة نسبيًا، شهدت صعود التيارات القومية واليسارية، مثل البعثيين والناصريين والشيوعيين، ضمن برلمان نشط حتى عام 1958.

أعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة بين سوريا ومصر عام 1958، وتأسس مجلس الأمة المؤلف من 600 عضو (400 من مصر و200 من سوريا)، وبذلك أُلغي عمليًا البرلمان السوري المستقل، وذابت الحياة النيابية ضمن إطار الوحدة، التي اتسمت بسيطرة القاهرة والرئيس جمال عبد الناصر على القرار السياسي.

عقب الانفصال في أيلول 1961، جرت انتخابات لمجلس تأسيسي ونيابي جديد بهدف إعادة العمل بالدستور الديمقراطي لعام 1950، إلا أن الخلافات السياسية والعسكرية الداخلية أضعفت المجلس وعاقت استقرار الحياة الدستورية.

بانقلاب 8 من آذار 1963، تولى حزب "البعث" السلطة وألغى البرلمان، مُنشئًا "المجلس الوطني لقيادة الثورة" بالتعيين. لاحقًا ظهر "المجلس الوطني للثورة"، لكنه كان شكليًا ويخضع للقيادة القطرية للحزب.

وفي ظل الصراعات الداخلية داخل "البعث" بين عامي 1966 و1970، تعطلت أي محاولة لإحياء حياة نيابية حقيقية حتى انقلاب حافظ الأسد في تشرين الثاني 1970، الذي مهد لتأسيس مجلس الشعب دستوريًا عام 1973.

مع صدور دستور 1973 في عهد حافظ الأسد، أنشئ مجلس الشعب كهيئة تشريعية دائمة تضم 250 عضوًا منتخبين بالاقتراع العام، ورغم أن الدستور منح المجلس صلاحيات تشريعية مثل إقرار القوانين والموازنة والتصديق على المعاهدات ومناقشة السياسة العامة، فإن المادة الثامنة التي نصت على أن "حزب البعث هو القائد للدولة والمجتمع" جعلت المجلس عمليًا تحت هيمنة "الجبهة الوطنية التقدمية" التي يقودها الحزب.

احتفظ مجلس الشعب خلال فترة حكم بشار الأسد (2000–2024) بهيكليته الأساسية، مع إدخال تعديلات محدودة على قانون الانتخابات ألغت احتكار قيادة الدولة بيد حزب "البعث"، ورغم أن دستور 2012، فتح الباب نظريًا أمام تعددية حزبية أوسع، بقيت السيطرة العملية للحزب الحاكم، فيما غابت المعارضة السياسية الفعلية عن المجلس، الذي استمر بأداء دور محدود في الحياة السياسية.

وأجريت انتخابات الأخيرة في عامي 2020 و2024 وسط ظروف الحرب والأزمة الاقتصادية، بمشاركة أحزاب "الجبهة الوطنية التقدمية" وعدد من المستقلين، ما جعل الحياة النيابية في سوريا تتسم بطابع شكلي أكثر من كونها ممارسة ديمقراطية فعلية.

العلاقات التركية- الإسرائيلية في ضوء المرحلة الانتقالية

لمى قنوت

منذ 7 من تشرين الأول 2023 (تاريخ عملية طوفان الأقصى)، ومع سياسة الإبادة الجماعية التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي ضد سكان قطاع غزة لمدة تجاوزت العامين، وسعيه الحثيث لتوسيع إطار هيمنته على المنطقة، تصاعد الاشتباك السياسي والاقتصادي بين إسرائيل وتركيا، وخاصة بعد الإطاحة بنظام الأسد ووصول "هيئة تحرير الشام" بقيادة أحمد الشرع إلى سدة السلطة. وكلما كانت تتضح آفاق التعاون العسكري بين تركيا وسوريا، قبل أن تفضي إلى توقيع اتفاقية عسكرية مشتركة بين البلدين في 13 من آب الماضي، كانت التصريحات الإسرائيلية تتصاعد محذرة من هذا التعاون، وتجلت ذروتها في الهجوم الإسرائيلي على ثلاث مطارات سورية في 2 من نيسان الماضي، مطار "T4" العسكري وهو أكبر المطارات العسكرية، ومطار "القصير" العسكري أو ما يطلق عليه مطار "الضبعة" العسكري، والمطار الثالث هو قاعدة "الشعيرات" الجوية، وذلك إثر معلومات استخباراتية عن دخول فرق عسكرية تركية وشاحنات إلى قواعد عسكرية ويضمنها مطار "T4"، والحديث عن أن تركيا مهتمة بتركيب أنظمة دفاع جوي من أجل استخدامها، وتحويله إلى قاعدة للطائرات دون طيار.

إسرائيليًا، ذكر تقرير لجنة "فحص ميزانية الأمن وبناء القوة" المعروفة بلجنة "ناغل"، وهي لجنة أنشئت لصياغة توصيات بشأن احتياجات الاحتلال الإسرائيلي في بناء قواته والميزانية الأمنية في العقد المقبل، وبأنه يستعد لإمكانية أن تصبح تركيا تهديدًا استراتيجيًا، وحذر التقرير من أن المشكلة ستتصاعد "إذا أصبحت القوات السورية فعليًا (وكيلًا تركيًا)، كجزء من طموح تركيا لاستعادة نفوذ الحقبة العثمانية. يمكن أن يؤدي وجود القوات التركية أو وكلائها في سوريا إلى زيادة خطر حدوث مواجهة مباشرة بين إسرائيل وتركيا"، وحدد جيش الاحتلال بأن تقسيم سوريا إلى كانتونات بمستويات متفاوتة من الحكم الذاتي هو النتيجة الفضلى له، وهو نهج تعارضه أنقرة. في المقابل، تصاعد القلق التركي بعد الهجمات المتبادلة بين إسرائيل وإيران، والتي بدأتها الأولى في 13 من تموز الماضي، وذكرت أكاديمية الاستخبارات التركية (MIA) عبر تقرير أصدرته في 1 من آب بعنوان: "حرب الأيام الـ12: الدروس المستخلصة لتركيا" بعد تحليل موسع لهذه الحرب، أنها قدمت دروسًا في القدرة على تنفيذ عمليات متعددة الأبعاد، تضمنت استخدام البعدين السيبراني والكهرومغناطيسي اللذين يحددان نتائج الصراعات، وكيف شلت السيطرة الإسرائيلية على الطيف الكهرومغناطيسي الدفاعات الإيرانية، وكان لها أثر نفسي في الحرب، وأن اعتماد طهران على بنية دفاعية مركزية غير مرنة، أدى إلى شلل منهجي أمام هجمات مركبة، وأن فقدان إيران لحلفائها التقليديين أضعف موقفها، وأشار التقرير إلى أن حيادية الدول تجعلها هدفًا سهلًا، وبلا سند، وأن الردع العسكري لا يكفي إذا لم يصاحبه ردع سياسي واقتصادي وتكنولوجي، وأوصى التقرير من جملة ما أوصاه، بضرورة بناء أنظمة إنذار مبكر وإنشاء ملاجئ مؤهلة في المدن الكبرى.

وفي إطار سعي إسرائيل لفرض هيمنتها على المنطقة وتقويض قدرة منافسيها الإقليميين، وبضمنها محاصرة تركيا، عززت إسرائيل علاقتها الاستراتيجية مع قبرص، ومدتهم بنظام دفاع جوي إسرائيلي "باراك إم إكس" من أجل توفير "مظلة رقمية" تغطي جزءًا واسعًا من المجال الجوي في جنوبي تركيا، وتعترض الطائرات المسيّرة والقتالية والصواريخ على مدى بعيد، إضافة إلى منظومة القبة الحديدية الإسرائيلية التي سبق أن زودتهم بها. ولاحتواء التوتر بين البلدين و"منع الاحتكاك" بينهما على الأراضي السورية، توصلتا في 9 من نيسان الماضي في أذربيجان- باكو إلى تفاهمات بشأن أنشطتهما العسكرية داخلها.

سوريًا، تتعدد وتتشابك التحديات الداخلية والخارجية، من انعدام الأمن والاستقرار، وتجذر التصدع المجتمعي بعد مجازر الساحل والعنف الدامي في السويداء، وجرائم الاحتلال الإسرائيلي المتزايدة، من احتلال المزيد من الأراضي السورية، وتدمير حوالي 80% من القدرات العسكرية السورية وانتهاك اتفاقية فض الاشتباك الموقعة في سنة 1974، وإنشاء العديد من النقاط العسكرية، ويضمنها في حوض اليرموك المائي على الحدود السورية- الأردنية، والضغط لفرض منطقة الجنوب منزوعة من السلاح الثقيل، والمطالبة بفتح ممر من الجولان المحتل إلى السويداء، وإنشاء ممر "داود" لربط "تل أبيب" بأماكن وجود قوات "قسد" في الشمال السوري، مرورًا بالمحافظات السورية الجنوبية، وتحويل الأجواء السورية إلى مساحة مفتوحة لتشن إسرائيل هجمات على دول أخرى.

وأمام كل تلك التحديات، تسير المرحلة الانتقالية في غياب عقد اجتماعي، واحتكار للقرار الوطني وترسيخ ثقافة التعيين، وتقريب الثقات وتوزيع المناصب والمزايا عليهم، وتفسير التشاركية والتعددية بتعيينات رمزية، واختيار أعضاء وعضوات لمجلس الشعب دون إقرار لقانون أحزاب، وبعيدًا عن تنافس برامجها، وتجاهل المطالبات الحثيثة التي تنادي بانعقاد مؤتمر وطني جامع، وقوننة تغييب مساءلة السلطة التشريعية للرئيس الانتقالي، وإعطائه أوسع الصلاحيات. كما تعالج السلطة الانتقالية كل التحديات الجسيمة المذكورة أعلاه، وبضمنها مشاريع الإكراه الصهيونية والتنافس والاشتباك التركي- الإسرائيلي بعقلية تاجر المفرق، كل تحدٍ على حدة، بمعزل عن ترابط القضايا وتشابكها وأهمية التوافق عليها مع القوى السياسية والمدنية والمجتمعية تحت مشروع وطني جامع، وهي أزمة بنيوية تسلطية عنونت المرحلة الانتقالية.

تكلفتها تصل إلى 125 مليون دولار

مخاطر تحيط بطباعة العملة السورية الجديدة

مئات العملة السورية الحالية - 8 تشرين الأول 2025 (عنب بلدي/ نور حمزة)

عنب بلدي – لمى دياب

تتحضر سوريا لطرح أوراق نقدية جديدة بعد حذف صفرين من العملة، في خطوة تهدف إلى معالجة الأزمة النقدية. وسيتم إدخال العملة الجديدة وفق أحكام قانون مصرف سوريا المركزي رقم "23" لعام 2002 (قانون النقد الأساسي)، بكميات مدروسة وتتناسب مع حجم الاقتصاد الوطني.

وبينما تبرر الجهات الرسمية هذه الخطوة بأنها ضرورية لتبسيط المعاملات اليومية واستعادة الهوية النقدية، وتمهد الطريق للإصلاح الاقتصادي، يحذر خبراء الاقتصاد من أن تكون بمثابة "علاج شكلي" إذا لم تترافق بحزمة إصلاحات هيكلية.

مبررات الخطوة

هناك مبررات اقتصادية لإصدار عملة جديدة وحذف صفرين، يلخصها الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة "حلب" الدكتور حسن حزوري، بثلاثة جوانب:

1 - تبسيط المعاملات والرسائل النفسية: فعند انهيار قيمة العملة تصبح الأرقام كبيرة ومزعجة للمواطنين والتجار، فحذف أصفار يسهل الحسابات اليومية ويعطي إحساسًا بترتيب الحسابات، وهذا التأثير يدعى "تأثير نفسية الثقة"، لكنه لا يغير القوة الشرائية الحقيقية إلا إذا رافقته سياسات أخرى.

2 - استبدال أوراق انتشرت فيها صور ورموز سياسية تمثل عهد نظام السابق، ويتعلق الأمر أيضًا بالهوية النقدية الجديدة بعد انتصار الثورة السورية.

3 - محاولة لإصلاحات نقدية وتثبيت سعر الصرف أو توحيده: كثير من الدول تستخدم "السلسلة الجديدة" كفرصة لإعادة ضبط سعر الصرف الرسمي أو تطبيق إجراءات تقنين النقد وإعادة بناء احتياطيات، لكن هذه الخطوة لا تخفض التضخم تلقائيًا، فذلك يتطلب سياسات نقدية ومالية واقتصادية أوسع.

ويعد حذف الأصفار علاجًا شكليًا ما لم يصاحبه ضبط للإنفاق، وسياسات مالية أقل اختلالًا، ووجود احتياطيات عملة أجنبية أو آليات لاستعادة الثقة، وفق حديث حزوري لعنب بلدي.

أثر تغير العملة على السيادة النقدية

الإصدار الجديد للعملة السورية سيكون أشبه المباشر محدودًا على السيادة النقدية، وعلى معالجة تداول العملات الأجنبية الموجودة داخل سوريا، بحسب الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة "حلب" الدكتور حسن حزوري.

فإصدار ورقة نقدية جديدة أو حذف أصفار لا يغيّر العرض الحقيقي للعملة، ولا يعالج أسباب "دولرة" الاقتصاد، وفقدان الثقة بالعملة المحلية، وارتفاع التضخم، وندرة السلع المستوردة وتسعيرها بالدولار الأمريكي أو الليرة التركية.

لذلك، حسب حزوري، فإن الأثر المباشر على تداول الدولار الأمريكي أو الليرة التركية داخل السوق سيكون محدودًا ما لم تعد ثقة المواطن في أن سعر الصرف ثابت أو قابل للإدارة.

وأضاف أن ما يلزم لاستعادة السيادة النقدية فعليًا، هو مزيج من:

- سياسة سعر صرف واضحة (إن أمكن توحيد الأسعار الرسمية والسوقية).
- ضبط مالي (خفض العجز الحكومي أو تمويله بآليات غير مطبوعة).
- بناء احتياطيات عملة أجنبية أو آليات تمويلية (قروض، تحويلات، شراكات تجارية) لتغطية الواردات الأساسية.
- إجراءات لتعزيز الثقة المصرفية: تحويل الودائع، شفافية البنك المركزي، وتمكين القطاع المصرفي.

وعند توفر هذه الشروط يمكن للعملة الجديدة أن تسهم في تقليل الاعتماد على النقد الأجنبي.

مخاطر فشل الاستبدال

هناك مخاطر متوقعة في حال فشلت عملية الاستبدال، تشمل، بحسب الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة "حلب" الدكتور حسن حزوري، زيادة فقدان الثقة والتسارع التضخمي، فإن أنفقت الدولة على تمويل عجزها عبر طبع نقود لتمويل التبديل أو لتمويل اقتصاديًا دون تغطية حقيقية، فسوف يعود التضخم ليتصاعد أو يتسارع.

ويترافق ذلك مع مشكلات لوجستية ومالية، لأن استبدال النقود يتطلب توزيعًا واسعًا (بنوك، صرافات، نقاط بيع)، فالفشل اللوجستي يخلق فوضى نقدية، ونقصًا في الفئات (الصغيرة، الكبيرة)، ما يؤدي إلى شل المعاملات اليومية، وفق حزوري.

وأشار إلى أن تمويل الطباعة عبر الاقتراض (داخلي، خارجي) قد يرفع الدين العام، وإذ كان عبر طبع نقدي مباشر، فإن التضخم يتفاقم.

وستسهم السياسات المتضاربة وتقييد قدرة المواطن على التحويل الرسمي، باتساع سوق الصرافة السوداء، ويزداد فرق السعر بين الرسمي والفعلي، وفق حزوري.

التكلفة المالية لطباعة العملة

بالانتقال إلى التكلفة التقديرية المباشرة لطباعة الأوراق النقدية الجديدة، بيّن حزوري أنه لا توجد أرقام رسمية منشورة حتى الآن عن عدد الأوراق التي ستطبعها سوريا، وتقديريًا تختلف تكلفة طباعة الورقة الواحدة بين بلد وآخر، ويرجع ذلك لتقنية الورق والتدابير الأمنية التي سيتم اتخاذها.

وتقول تقديرات إن تكلفة الاستبدال قد تتراوح بين خمسة و125 مليون دولار أمريكي، اعتمادًا على التكنولوجيا المستخدمة، وعدد الأوراق المطلوبة وفئاتها، وهذا النطاق واسع لأن المتغير الأكبر هو:

أولًا: عدد الأوراق التي تحتاج إليها الحكومة.

ثانيًا: نوعية الورق وإذا ما كان متطورًا (بوليمر) أم تقليديًا.

إضافة إلى أن تكلفة الطباعة لا تشمل نقل وتوزيع الأوراق داخل سوريا (لوجستيات وأمن)، وتعديل أجهزة الصرف الآلي، ونقاط البيع (POS)، وأنظمة المحاسبة، وتكلفة سحب الأوراق القديمة وإتلافها، وتكلفة حملات توعية الجمهور وتكلفة تحديث البرامج المحاسبية.

وعند جمع هذه العناصر، قد يزيد المجموع الإجمالي للتكاليف بين 10 و50%، وفق ما قاله الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة "حلب".

تمويل طباعة العملة الجديدة

التكلفة المباشرة لتمويل عملية طباعة عملة جديدة في سوريا، بحسب الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة "حلب" الدكتور حسن حزوري، سيكون إما من الاحتياطات الأجنبية لمصرف سوريا المركزي، إذا كانت خزائن الدولة تسمح بذلك، وهو خيار أقل ضررًا بالسياسة النقدية، لكنه يتطلب وجود احتياطيات كافية، أو عبر طلب المصرف المركزي قروضًا لبناء السلسلة الجديدة، ولكن الاقتراض بالعملة الأجنبية يحمل مخاطرة سعر الصرف إذا لم تحل اختلالات الاقتصاد، لكنه خيار شائع لتجنب طبع نقدي مباشر.

ومن الممكن أن يتم الدفع مقابل الطباعة عن طريق طباعة نقود جديدة أي تمويل يعادله طبع عملة جديدة، مما سيزيد من العرض النقدي، وقد يقود إلى تضخم إضافي ما لم تمتص هذا السيولة بواسطة أدوات نقدية (سحب ودائع، شهادات إيداع، أو بيع سندات)، وتاريخيًا في حالات مشابهة لسوريا، كانت طباعة النقود لتمويل العجز سببًا في ضغوط تضخمية، وفق حزوري.

ويجب على الحكومة تمويل الطباعة عبر مصادر بالعملات الأجنبية أو اقتراض مهيكل بدلًا من طباعة نقود جديدة لتغطية التكلفة، لكن في حال استمرت ضغوط الخزينة ونقص الاحتياطيات، فإن احتمال تمويل جزئي بطباعة نقود قائم، ويحمل ذلك مخاطر تضخمية كبيرة.

تحديد سعر صرف الدولار

الحكومة السورية اعتمدت على سياسة السوق الحرة، بحسب ما قاله الأستاذ الجامعي في كلية الاقتصاد بجامعة "دمشق" والخبير الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس، لعنب بلدي، لهذا السبب ستترك هامش تحديد سعر الصرف مقابل العملة الجديدة بحسب العرض والطلب، ولكن بسبب ضعف البنية التحتية وقلة الاستثمارات وضعف القطاع الصناعي والإنتاجي، سيتطلب ذلك تدخلًا من المصرف المركزي لكبح التضخم المتوقع.

كما يتطلب إصدار العملة الجديدة التي ستكون على ثلاث مراحل من المصرف المركزي، أن يهيئ نفسه بأدوات تدخلية بشكل مناسب في حال ارتفعت معدلات التضخم، لأن عدم تدخله سينعكس بشكل سلبي على أسعار السلع وسيزيد من التضخم بمعدلات مرتفعة، وبالتالي من الممكن أن يسوء الوضع الاقتصادي.

ونوه الجاموس إلى أن ارتفاع معدلات التضخم يؤثر سلبًا على ذوي الدخل المحدود والمتوسط، فيجب أن يكون إدخال العملة الجديدة مترافقًا مع إخراج ما يوازيها من العملة القديمة مباشرة، منعًا لزيادة حجم السيولة في السوق من العملة السورية بسبب وجود كميات كبيرة منها.

متطلبات تسبق إصدار العملة

توقيت استبدال العملة السورية مهم جدًا، فكان يجب أن يكون هناك تعاف في الاقتصاد الوطني بجميع القطاعات (الصناعية، الزراعية، السياحية، الإنتاجية)، إضافة إلى بيئة استثمارية تجذب الاستثمارات، ومن ثم العملة الجديدة، وفق الأستاذ الجامعي في كلية الاقتصاد بجامعة "دمشق" والخبير الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس.

وتابع أنه يجب على الهيئة المركزية للرقابة المالية والهيئة العامة للرقابة والتفتيش أن تأخذ دورها بشكل كبير، وأن يتم إعلان القوائم المالية بكل شفافية ووضوح، لأنها تعد خطوات أساسية لإطلاق العملة الجديدة.

ست فئات للعملة الجديدة

قال حاكم مصرف سوريا المركزي، عبد القادر الحصرية، إن العملة السورية الجديدة ستصدر بست فئات، وستكون خالية من الصور والرموز، لتكون أكثر وضوحًا وسهولة في التحقق منها، ومنسجمة مع الاتجاه العالمي نحو التصميم النظيف والمجرد.

وأكد في حوار مع وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا)، في 8 من تشرين الأول الحالي، أن العملة الجديدة ستصدر بفئات مختلفة لتلبية احتياجات التداول اليومية بكفاءة أكبر، وتتراوح هذه الفئات بين الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لضمان سهولة التعامل النقدي في الأسواق.

ولفت إلى أن البنك المركزي سيعلن عن تفاصيل كل فئة من حيث القيمة والحجم والتصميم في الوقت المناسب، بعد استكمال الإجراءات الفنية والأمنية الخاصة بالطباعة والإصدار.

وحدد حاكم مصرف سوريا المركزي إيجابيات إطلاق العملة الجديدة، وهي: تعزيز الثقة بالعملة الوطنية وإعطاؤها مظهرًا حديثًا ومتطورًا.

تحسين كفاءة التداول النقدي وتقليل تكاليف الطباعة المستقبلية.

دعم النشاط الاقتصادي عبر تسهيل المعاملات التجارية والنقدية.

تحسين استقرار سعر صرف الليرة السورية على المدى المتوسط، من خلال رفع الثقة بالسياسة النقدية، والحد من التداول بالأوراق التالفة أو المزورة.

ويعتبر الإصدار إجراء فنيًا ضمن السياسة النقدية، ولا يهدف إلى تغيير الكتلة النقدية أو خلق تضخم جديد، وفق مصرف سوريا المركزي.

والهدف هو حماية القوة الشرائية لليرة وتمكين القطاع المالي من دعم النمو والاستقرار.

بعد تجميد قانون إحداثها 15 عامًا

هل تنقل المصارف الاستثمارية سوريا من الإغاثة إلى البناء

عنب بلدي – وسيم العدوي

بعد أكثر من 15 عامًا على صدور قانون إحداث المصارف الاستثمارية، أعلن مصرف سوريا المركزي إعداد مشروع التعليمات التنفيذية للقانون رقم "56" الصادر عام 2010، التي تسمح بإحداث مصارف استثمارية برأسمال 20 مليار ليرة سورية على الأقل، بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية لجهات القطاع العام الاقتصادي والخاص.

المصرف المركزي قام بإعداد مشروع التعليمات التنفيذية، علمًا أنه ليس مخولًا بفعل ذلك بموجب نص القانون ذاته، الذي يبيّن في إحدى مواده أنها "تصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس النقد والتسليف".

السماح بتحويل القطع الأجنبي إلى الخارج

تقر المادة "25" من نظام مصارف الاستثمار السورية، بحق مصرف الاستثمار في إجراء تحويلات خارجية من حساباته بالقطع الأجنبي الناتجة عن عملياته المصرفية المشروعة، استنادًا إلى ميزانيته المصدّقة أصولًا.

ويأتي هذا النص ليؤكد استقلالية المصرف في إدارة موارده الأجنبية ضمن إطار رقابي رسمي، مع الحفاظ على التوازن بين الانفتاح المالي وضبط حركة القطع الأجنبي.

وتشمل بنود التحويلات المسموح بها ما يلي:

• الأرباح والفوائد السنوية للمساهمين العرب والأجانب والسوريين المقيمين إقامة دائمة خارج القطر، بشرط أن تكون مساهماتهم بالقطع الأجنبي.

ومن شأن هذا البند تعزيز ثقة المستثمرين الخارجيين بالمناخ المصرفي السوري عبر ضمان حرية تحويل العوائد المحققة، مما يدعم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى سوريا، وفقًا لما قاله الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور إبراهيم قوشجي، في حديث إلى عنب بلدي.

• المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة غير المقيمين، والسوريين المقيمين إقامة دائمة في الخارج.

• تحويل جزء من أجور وخدمات الخبراء والفنيين الأجانب بنسبة 50% من صافي الأجور والمكافآت، و100% من تعويضات نهاية الخدمة.

وهذا الأمر، بحسب قوشجي، يشجع على استقطاب الكفاءات المصرفية الدولية ويسمح بهيكل إداري متنوع يواكب المعايير المصرفية العالمية، ويعكس توجّهًا موازنًا بين تشجيع توظيف الخبرات الأجنبية والمحافظة على استقرار سوق القطع الداخلي.

• سداد الالتزامات الخارجية المستحقة على المصرف بالقطع الأجنبي.

وأشار قوشجي إلى أن هذا البند يضمن التزام المصرف بتعهداته الدولية، مما يعزز تصنيفه الائتماني ومصداقيته مع المصارف المراسلة والمؤسسات المالية الخارجية، مبينًا أن هذه المادة تعكس توجه السياسة النقدية السورية نحو إدارة مرنة للقطع الأجنبي مع ضوابط محاسبية دقيقة، بما يتيح لمصارف الاستثمار العمل بفعالية في البيئة المالية الإقليمية.

أنشطة وصلاحيات واسعة

تحدد المادة "26" من القانون المذكور، النشاطات المسموح بها والضريبة لمصرف الاستثمار السوري، حيث يخضع الضريبة دخل بمعدل 25% على الأرباح الصافية لجميع نشاطاته، بما في ذلك أنشطة التنمية المستدامة.

ويوفّر هذا الإطار الضريبي، بحسب قوشجي، توازنًا بين متطلبات الخزينة العامة وتشجيع نمو المصارف الاستثمارية الناشئة، مع الحفاظ على جاذبية البيئة الاستثمارية المالية في سوريا.

ومن الأنشطة المصرح بها للمصارف الاستثمارية حسب المادة ذاتها:

• الخدمات الاستشارية والمالية: تقديم استشارات مالية وإدارية وقانونية واقتصادية للقطاعين العام والخاص.

• المساهمة في عمليات الدمج والاستحواذ، وإعادة هيكلة الشركات.

• تطوير الخدمات المصرفية.

• تمويل المشاريع الاستثمارية بأنواعها، بما فيها مشاريع "BOT".

• المساهمة في تأسيس الشركات وصناديق الاستثمار (حتى 15% من رأس المال).

• إصدار شهادات الإيداع والكفالات طويلة الأجل.

• السماح بأعمال التسنيد والتوريق بموافقة مجلس النقد.

• الاستثمار في الأوراق المالية وفق ضوابط المركزي.

• تقديم خدمات الوساطة المالية عبر شركات تابعة مرخصة.

• تأجير الخزائن الحديدية.

• فتح حسابات لصناديق التقاعد والنقابات.

• الاحتفاظ بودائع لدى المصارف الأخرى.

ويرى الخبير الاقتصادي أن هذه الصلاحيات الواسعة الممنوحة للمصارف الاستثمارية تدل على الدور التمويلي طويل الأجل للمصرف، وتشير إلى توجهه نحو دعم المشاريع التنموية والبنية التحتية مع إمكانية تنويع أدوات التمويل، وتمثل خطوة نحو تطوير السوق المالية السورية وتعزيز أدوات التمويل غير التقليدية، مما يرفع كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني.

وتضع الأنشطة المتاحة، المشار إليها، المصرف في موقع شريك استراتيجي للتطوير المؤسسي، وليس مجرد ممول تقليدي، ما يعزز دوره كمحفّز للنمو الاقتصادي، أضاف قوشجي، وتمثل هذه الخدمات قاعدة تشغيلية داعمة تسهم في تنويع مصادر الدخل وتحسين السيولة التشغيلية.

ويرى الخبير المصرفي أن قانون تأسيس المصارف الاستثمارية يسهم في:

• خلق مناخ استثماري منفتح تدريجيًا ضمن ضوابط محددة.

• تعزيز دور مصارف الاستثمار كأداة تمويل تنموي لا كمؤسسات تجارية بحتة.

• ضمان انضباط التحويلات الخارجية دون الإضرار باستقرار سوق الصرف.

من مرحلة الإغاثة إلى البناء

اعتبر الدكتور قوشجي أن إصدار التعليمات التنفيذية للقانون "56" لعام 2010، الآن، ليس ترفًا تشريعيًا بل ضرورة وطنية ملحّة، مؤكدًا أن سوريا أمام مرحلة انتقال من الإغاثة إلى البناء، وهذه المرحلة تتطلب آليات تمويل متخصصة وطويلة الأجل، لا توفرها المصارف التجارية التقليدية، (الخاصة والعامة).

ويرى أن المصارف الاستثمارية يمكن أن تسهم في إعادة إعمار سوريا من خلال:

• تمويل البنية التحتية الكبرى عبر قروض طويلة الأجل وصيغ تمويل مبتكرة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والصكوك التنموية.

• إدارة مشاريع إعادة الإعمار بتقييمات جدوى دقيقة، وهيكلة مالية متوازنة، وإشراف تنفيذ مهني يضمن الكفاءة والشفافية.

• إعادة هيكلة الشركات والمؤسسات العامة المتعثرة عبر صيغ تمويلية واستثمارية تدعم الاستدامة المالية وتشجع الخصخصة الجزئية المنظمة حيث يلزم.

• تمويل سلاسل القيمة للقطاعات الإنتاجية، خصوصًا الإسكان والطاقة والنقل والزراعة، ما يعيد التشغيل ويخلق فرص عمل دائمة.

• إطلاق أدوات سوق مالية محلية (سندات، صكوك، صناديق استثمار) لامتصاص المدخرات المحلية واستقطاب رأس المال الخارجي الشرعي والمقنن.

التحديات أمام تأسيس المصارف

أبرز التحديات في تأسيس مصارف استثمارية في سوريا حاليًا، وفق قوشجي:

• غياب بيئة رقابية متينة وواضحة لتطبيق المعايير الدولية للحوكمة وإدارة المخاطر.

• غياب سوق مالية هادئة، ونقص البنية التحتية للسوق الذي يجعل تداول الأدوات ورؤية السيولة محدودتين.

• شح الكوادر المتخصصة في التقييم الاستثماري، وإدارة مشاريع البنية التحتية، وأسواق رأس المال.

• ضعف الثقة بسبب التجارب السابقة والبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة.

• قيود على تحويل الأموال وإشكاليات مصرفية دولية ترفع تكلفة التمويل الأجنبي وتعقّد مشاركة المستثمرين الأجانب.

مخاطر المساهمات الأجنبية في رأس المال

حول تأثير السماح بمساهمة الأجانب بنسبة تصل إلى 49% على السيادة المالية لسوريا على المصرف الاستثماري، قال قوشجي، إن السماح بهذه النسبة يمثل توازنًا عمليًا بين جذب رأس المال والخبرة الأجنبية وبين الحفاظ على السيطرة الوطنية.

واعتبر أن 49% تعطي عنصر جذب قوي للمستثمرين دون سيطرة كاملة على القرار، ولكن حماية السيادة المالية لا تقاس بنسبة الملكية وحدها، بل بـ:

• الضوابط المؤسسية والالتزامات الرقابية.

• قواعد الملكية الأجنبية في قطاعات استراتيجية.

الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور إبراهيم قوشجي

• سياسات التعامل مع المخاطر النظامية.

• ضمان قدرة الدولة على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة.

وأكد أن النسبة مقبولة، إذا رافقها إطار تنظيمي صارم يقيّد النفوذ الأجنبي على السياسات والسيادة النقدية.

الحكومات السابقة لم تكن مهتمة بالتنمية

أكد الخبير الاقتصادي قوشجي، أنه إذا نُفذت العناصر السابقة بجدية، فإن المصارف الاستثمارية لن تكون مجرد بنوك جديدة، بل محركات إعادة الإعمار وبناء الثقة الاقتصادية الوطنية، لأن عقود المصارف الاستثمارية طويلة الأجل، وحجم التمويل كبير، وسوريا اليوم بحاجة لهذا التمويل.

وحول رأيه بأسباب تأخر إصدار التعليمات التنفيذية للمصارف الاستثمارية، قال قوشجي، إن كل الجهاز المصرفي التجاري والإسلامي والتخصصي، كان دوره (سابقًا) ثانويًا ومجمدًا، ولم تكن الحكومات السابقة تهمها عملية تنمية حقيقية للاقتصاد السوري، متسائلًا، "كم من قوانين أنجزت وتم تجاوزها أو إفشالها، وكم من المؤسسات انحرفت عن أداء واجبها الحقيقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

تدريب على الوساطة بين المستثمرين والشركات في سوق دمشق للأوراق المالية - 8 تشرين الأول 2025 (سوق دمشق للأوراق المالية/ فيسبوك)

بسبب تغيرات المناهج

أمهات سوريات يشاركن أطفالهن صعوبات التعليم

عنب بلدي – كريستينا الشماس

يواجه بعض الأطفال السوريين في المرحلة الابتدائية بالمدارس الحكومية صعوبات في التعلم مع بداية العام الدراسي الجديد، ما يدفع كثيرًا من الأسر، حتى ذات الدخل المحدود، إلى اللجوء للدروس الخصوصية وأساتذة المتابعة اليومية. لكن المشكلة الأساسية لا تقف عند حدود ضعف الكوادر التعليمية في المدارس الحكومية، أو ارتفاع تكاليف دروس المتابعة، بل تتجلى في حاجة الطفل من عمر ست سنوات حتى 12 سنة لأن يتلقى المعلومة من والدته، بوصفها الأقرب إليه نفسيًا.

هنا تظهر معاناة الأمهات، اللواتي يجدن أنفسهن أمام مناهج تغيرت عن جيلهن، ومواد دراسية تحتوي على مصطلحات وأساليب جديدة، وصعوبات في تعليم أبنائهن اللغة الإنجليزية، ما يجعل عملية المراجعة مع أطفالهن أكثر صعوبة.

تشير مدونة "مكانة"، المتخصصة في تقديم نصائح تربوية للأهالي، في تقرير بعنوان "دور الأم في تنمية المهارات العقلية للأطفال، إلى أن الأم هي أول معلم للطفل، وهي الأساس الذي يبنى عليه مستقبله، وتلعب دورًا حاسمًا في تنمية المهارات العقلية للأطفال، فهي المسؤولة عن توفير البيئة المحفزة للتعلم والاكتشاف، وذلك من خلال تفاعلها المستمر مع طفلها، وتقديمها الدعم والتشجيع، كما يمكنها أن تسهم بشكل كبير في تطوير المهارات الإبداعية والعقلية لطفلها.

تحدثت عنب بلدي مع أمهات سوريات حول الصعوبات التي يواجهنها عند محاولة شرح المناهج لأولادهن، وكيف تحولت متابعة الطفل في المنزل من دعم محبّب إلى مهمة ثقيلة لا تقل تعقيدًا عن أعباء الحياة اليومية.

"الخصوصي" لا يكفي

رغم لجوء كثير من الأسر إلى الدروس الخصوصية لأطفالها في المرحلة الابتدائية مع عودة العام الدراسي الذي بدأ في 21 من أيلول الماضي، فإن هذه الخطوة لا تحل جوهر المشكلة، فبحسب تجربة بعض الأمهات اللواتي تحدثت إليهن عنب بلدي، عاد أطفالهن في النهاية ليطلبوا منهن إعادة الشرح، في وقت تتحول فيه مهمة المتابعة المنزلية إلى عبء إضافي على الأمهات.

قالت لينا العسلي، ربة منزل في دمشق، إن ابنها في الصف الثالث، واستعانت بمعلم لمتابعته منذ السنة الماضية، وكان يخرج طفلها من الدرس الخاص ليسألها من جديد عن تفاصيل لم يستوعبها.

وأضافت لينا أن ساعات المعلم الخاص "تُهدر" أحيانًا، لأن طفلها كان لا يستجيب للمعلومة إلا بعد أن تعيد له صياغتها بطريقة مبسطة.

لم تستعن لينا بمعلم متابع لطفلها مع بداية العام الدراسي الحالي، بعد تجربتها السابقة التي وصفتها بـ"غير المجدية"، مشيرة إلى أنها تضطر الآن رغم الصعوبات التي تواجهها ببعض المواد، لاستخدام أدوات من الحياة اليومية لتوضيح المسائل الحسابية أو بعض القواعد، حتى يُقبل الطفل على الدراسة.

من جهتها، رفضت ابنة سارة معمر، وهي في الصف الرابع، الجلوس مع معلمة المتابعة التي بدأت بتدريسها مؤخرًا ما لم تكن والدتها حاضرة بجانبها.

وعندما تحدثت سارة مع ابنتها عن سبب عدم تقبلها لمعلمتها، أجابتها أن "وجودها بقربها يعطيها الأمان".

وتضطر سارة بعد انتهاء الدرس ومغادرة معلمة المتابعة لإعادة جولة مراجعة سريعة مع طفلتها، تركز فيها على ترديد المعلومات وتبسيطها بالكلمات التي تعرفها الطفلة.

أما فاطمة محمد، فذكرت أن ابنها في الصف الخامس يواجه صعوبة خاصة مع مادة اللغة الإنجليزية، ورغم عدم إلمامها الكافي بالمفردات، تحاول مساعدته عبر البحث على الإنترنت أو سماع مقاطع صوتية معه.

وترى فاطمة أن الدروس الخصوصية وحدها لا تكفي، وأن الطفل في عمر صغير يحتاج إلى أن يلمس اهتمام والدته المباشر حتى يستوعب الدرس بشكل أفضل.

مناهج مختلفة.. عقبة أمام الأمهات

تجد بعض الأمهات أنفسهن في مواجهة مع مناهج جديدة تختلف عما تعلمنه في أيام دراستهن، فبات وقت المراجعة ومتابعة الطفل لدروسه في المنزل بمثابة تحدٍ يومي يفرض على الأمهات البحث عن حلول بديلة لمجاراة أسئلة أطفالهن.

أشارت فاطمة محمد إلى أن ابنها لا يستطيع فهم القواعد الأساسية في مادة الرياضيات بالطريقة التي يشرحها معلم الصف في المدرسة.

تتعامل فاطمة مع مشكلة تغير منهاج الرياضيات بالنسبة لها بالبحث عبر مقاطع فيديو تعليمية على الإنترنت لتتعلم هي أولًا، قبل أن تشرح الدرس لطفلها.

"هذه الطريقة تأخذ وقتًا طويلًا، لكنني أجدها الحل الوحيد حتى لا يشعر ابني بالإحباط"، قالت فاطمة.

وتتحدث رنا العيسى أن مادة اللغة الإنجليزية التي تدرّسها لابنتها في الصف السادس، تحولت إلى عبء يومي، إذ تواجه صعوبة في نطق الكلمات وشرح معانيها، خاصة أنها لم تتلقَّ تعليمًا كافيًا في هذه اللغة عندما كانت طالبة.

بدأت رنا بالاعتماد على تطبيقات تعليمية على هاتفها المحمول لمراجعة الكلمات مع ابنتها، مضيفة أن هذه الطريقة ساعدت قليلًا في تجاوز بعض الفجوات، لكنها لا تزال تشعر أن هناك فارقًا كبيرًا بين المنهاج الذي تلقته في المدرسة، ومنهاج أطفالها الآن.

دور الأم لا يعوّض

تحدث المختص التربوي فادي العبد الله، لعنب بلدي، أن حاجة الطفل في المرحلة الابتدائية لتلقي المعلومة من والدته ليست مجرد تفضيل عاطفي، بل جزء أساسي من العملية التعليمية في هذه المرحلة العمرية.

وأشار العبد الله إلى أن الاعتماد على الأم يمنح الطفل شعورًا بالثقة والأمان، وهو ما لا يستطيع المدرس الخصوصي أو حتى معلم المدرسة تقديمه بالدرجة نفسها .

وأوضح أن السنوات الأولى من التعليم تمثل المرحلة الأكثر حساسية في تكوين الطفل المعرفي، وأن العلاقة مع الأم تلعب دورًا مركزيًا في تثبيت المعلومة، مضيفًا أن الدراسات التربوية تؤكد أن الأطفال الذين يشاركون أمهاتهم في عملية التعلم يميلون إلى إظهار نتائج أفضل في التحصيل، مقارنة بأقرانهم الذين يعتمدون على مصادر خارجية فقط .

وحول الصعوبات التي تواجه الأمهات مع المناهج الجديدة، لفت العبد الله إلى أن هذه الصعوبات لا تلغي أهمية حضورهن، بل تدفع إلى البحث عن وسائل بديلة لتقريب الفكرة إلى الطفل.

> الأم حين تجتهد لتبسيط الدرس، أو تبحث عن مقطع فيديو لتوضيحه، هي لا تنقل المعلومة فقط، بل تعزز أيضًا ارتباط الطفل بالتعلم وتشجعه على الاستمرار.
>
> فادي العبد الله
> مختص تربوي

وأضاف العبد الله أن الاعتماد المفرط على الدروس الخصوصية من دون إشراك الأم قد يجعل الطفل أكثر ارتباكًا، لأنه لا يجد الرابط العاطفي الذي يساعده على الاستيعاب، لذلك يوصي بتمكين الأمهات عبر ورشات تدريبية أو مواد مساعدة مبسطة، بدل تركهن وحيدات أمام مناهج تتغير بوتيرة سريعة ولا تراعي الفجوة بين جيل وآخر.

بدء العام الدراسي الجديد في المدارس السورية – 21 أيلول 2025 (وزارة التربية/تلجرام)

المدرسة بيئة حاضنة للأمراض

كيف نقي أبناءنا من العدوى

عنب بلدي – د. أكرم خولاني

تعتبر المدرسة بيئة حاضنة للأمراض، إذ إن اندماج الطلاب في الفصول الدراسية ونتيجة وجودهم فيها ضمن مجموعات كبيرة لساعات طويلة يعرضهم للعديد من مسببات المرض من جراثيم وفيروسات وطفيليات وغيرها من مقومات العدوى. ورغم كل ما يقوم به الأولياء والإدارات التعليمية من إرشادات ونصائح للطلاب، وبخاصة للأطفال ممن هم في بدايات المرحلة التعليمية، فإن كثيرًا من الأمراض تنتشر بشكل دوري مع بداية كل عام دراسي، ولذلك فإننا، وكما في كل عام، نذكّر بأشيع الأمراض التي تنتشر بين الطلاب وطرق الوقاية منها.

ما أكثر الأمراض انتشارًا بين طلاب المدارس؟

الأمراض الجلدية:

كالقمل والجرب والإصابات الفطرية، تشاهد هذه الأمراض نتيجة العدوى بين الطلاب مهما كان مستوى المدرسة، وحتى في الأكثر رقيًا منها، ولكن تلاميذ الروضات والمدارس الابتدائية أكثر عرضة لها، كذلك جدري الماء الذي يعد من أكثر الأمراض انتشارًا بين طلاب المدارس، ويتظاهر بارتفاع الحرارة مع بثور حويصلية الشكل داخلها سائل شفاف ثم تجف وتتحول إلى بثور سوداء، بطبيعة الحال تختلف درجة الإصابة من طفل إلى آخر حسب قوة العدوى وتناوله للتطعيمات.

أمراض العيون:

من أكثر أمراض العيون التي تحدث في المدارس التهاب الملتحمة الوبائي، ويتمثل هذا الوباء بالتهاب الملتحمة نتيجة الإصابة بفيروس أو جرثوم أو أحد مسببات التحسس، ويتظاهر باحمرار العين وانتفاخها، وتدميع العين، وشعور بالحكة أو بحريق في العينين، وإفرازات صفراء أو خضراء، وحكاك في الأنف، وعطاس، وتنتقل العدوى من الأيدي إلى العين في حال كانت الأيدي ملوثة بالفيروس أو الجرثوم، ويمكن للأيدي أن تصبح ملوثة في حال لامست دموع أو إفرازات شخص مصاب عن طريق المصافحة أو ملامسة أسطح ملوثة بالعامل الممرض أو إفرازات عين شخص مصاب.

التهابات الأذن:

أشيع مشكلات الأذن عند التلاميذ والطلاب هو التهاب الأذن الوسطى، وقد أشارت البيانات إلى أن ثلثي الأطفال سيعانون من التهاب الأذن قبل نهاية السنة، ويحدث الالتهاب نتيجة الإصابة بالعدوى الفيروسية أوالبكتيرية أو الفطرية، وخاصة مع الإصابة بالتهابات الجهاز التنفسي العلوي بشكل متكرر، وقد تلعب الوراثة دورًا في الإصابة بهذا المرض، أو وجود عيوب خلقية في القناة السمعية، وقد يؤدي التهاب الأذن الوسطى المزمن إلى عدم القدرة على السماع بصورة جيدة مما يؤثر على التحصيل الدراسي للطالب، كما يمكن أن يحدث ألم في منطقة الأذن وإفرازات سائلة والشعور بالدوار، والصداع، والغثيان، وحدوث طنين الأذن، أو تصلب وألم في الرقبة. ويمكن للتشخيص المبكر والعلاج المناسب أن يجنب الطفل الكثير من المشكلات المرتبطة بهذا المرض.

التهاب البلعوم:

هو التهاب في الحنجرة بسبب عدوى بأحد أنواع الفيروسات أو الجراثيم، ويزيد احتمال الإصابة به خلال فصل الشتاء. وفي حال الإصابة به، سيعاني الطفل من ألم شديد في الحلق مع ارتفاع في درجة الحرارة. عمومًا، لا ينبغي اتباع أي نوع من العلاج إذا كانت الإصابة بسبب انتقال الفيروسات. أما إذا كان المرض بسبب البكتيريا، فينبغي للطفل تناول مضاد حيو ي .

نزلات البرد:

تزداد نزلات البرد المتصاحبة بحساسية الأنف والجيوب الأنفية، وتؤدي إلى ارتفاع الحرارة والعطاس ونزول إفرازات مائية من الأنف مع احتقان بالحلق وصداع وقشعريرة أحيانا، ويحدث انسداد في الأنف ويتبعه انسداد في الأذن وطنين، وقد يصل أحيانًا إلى التهاب في الأذن الوسطى.

النزلات المعوية:

تنتقل عن طريق تلوث الغذاء أو الشراب أو عن طريق دورات المياه، ويبقى الفيروس المسبب للعدوى في القناة الهضمية مسببًا 15 مرة في اليوم، وقد يحدث ارتفاع بالحرارة.

الحصبة:

وهي مرض فيروسي شديد العدوى ينتقل عن طريق العطاس أو السعال أو مخالطة شخص موبوء عن كثب أو مخالطة الإفرازات الصادرة عن أنفه أو حلقه بشكل مباشر، ويصيب معظم الأطفال ولو لمرة واحدة في حياتهم، وفيها ترتفع درجة حرارة الطفل المصاب بشكل طفيف لمدة ثلاثة أيام يعاني فيها من زكام شديد وسعال جاف واحمرار وحرقة بالعينين مع حساسية زائدة للضوء، ثم يظهر طفح جلدي أحمر اللون حاك قليلًا، يبدأ خلف الأذنين وعلى الصدغين والجبهة، ثم ينتشر على الوجه، ثم الجذع، وأخيرًا يغطي سائر الجسد والأطراف، ويكون الطفح الجلدي بشكل بقع حمراء غير منتظمة ومتفرقة ومتباينة في الحجم، ومن المهم معرفة أعراضها وعزل الطفل المصاب.

الحصبة الألمانية (الحميرا):

هي عدوى حادة فيروسية، معدية، تنتقل بالرذاذ المحمول بالهواء عندما يسعل الشخص المصاب أو يعطس، كما يمكن أن تنتقل عن طريق الاحتكاك المباشر مع الشخص المريض، عن طريق لمس السوائل من فمه أو أنفه أو عينيه، أوعن طريق ملامسة أحد الأغراض التي علقت عليها قطرات صغيرة جدًا من هذه السوائل، ويتظاهر المرض بارتفاع حرارة يتلوه ألم والتهاب في العيون (التهاب الملتحمة)، وأعراض تشبه أعراض نزلة البرد (سيلان الأنف والتهاب الحلق)، مع تضخم الغدد اللمفاوية الواقعة خلف الأذنين وفي الناحية الخلفية للعنق، ويتميز بطفح جلدي يبدأ بالظهور على وجه المريض وعنقه قبل أن ينتشر إلى الجذع ثم الذراعين والساقين، ويكون على شكل بقع مسطحة حمراء قانية مائلة إلى الوردي، ويسبب الحكة.

الالتهاب الكبدي الوبائي (التهاب الكبد الفيروسي A):

يعتبر هذا المرض من أكثر الأمراض المسببة للأوبئة التي تنتشر بين طلاب المدارس، ينتقل عبر الأطعمة أو المشروبات الملوثة من الأيدي الملوثة بالفيروس، ولذلك يمكن أن تحدث العدوى في المدرسة عند تناول طعام لمسه طفل مصاب بالتهاب الكبد أن دون أن يغسل يديه بعد الخروج من المرحاض، أو استخدام مرحاض مشترك مع شخص مصاب دون غسل اليدين جيدًا بعد الخروج، ويتظاهر المرض بأعراض كأعراض الإنفلونزا (تعب عام، قشعريرة، ارتفاع حرارة، غثيان) مع قيء وألم بطني ويرقان (اصفرار لون الجلد وبياض العين) وبول غامق كلون الشاي وبراز فاتح اللون وقد تحدث حكة، ويجب أن يبقى الطفل في المنزل حتى يتم الشفاء وتعود التحاليل (أنزيمات الكبد) إلى المعدل الطبيعي.

الحمى التيفية (التيفوئيد):

وهي مرض معدٍ حاد، ينجم عن جرثومة السالمونيلا التيفية، وتحدث العدوى في المدارس نتيجة شرب الماء الملوث، أو تناول طعام ملوث بالجراثيم عن طريق الذباب، أو من اليد الملوثة إلى الفم عند لمس مرحاض ملوث وعدم غسل اليدين جيدًا بعد الخروج، ويتظاهر المرض بارتفاع حرارة وخاصة في المساء والليل مع إقياء ونقص شهية وخمول وتعب وآلام معممة وألم بطنية شديدة، وقد يحدث إمساك، وتورم واحمرار الأصابع عند الأطفال، وقد يصبح المريض طريح الفراش وتهدد المرض حياته إن لم يعالج بالشكل الصحيح.

كيف يمكن تخفيف العدوى بأمراض المدرسة؟

لا يمكن منع انتشار الأمراض بين تلاميذ وطلاب المدارس رغم كل ما يقوم به أولياء الأمور والإدارات التعليمية من إرشادات ونصائح للطلاب، إلا أن الالتزام ببعض التعليمات قد يخفف من شدة الانتشار:

- المحافظة على النظافة الشخصية: من أكثر الأمور ضرورة، فلا يجوز تبادل الأغراض الشخصية كالألعاب، والأكواب، والملاعق، ومحارم تنظيف الأنف، وتعويد الطفل أن يغسل يديه بالماء و الصابون قبل الأكل و بعده وبعد استخدام الحمام، والامتناع عن تناول الأغذية المكشوفة لأنها تكون عرضة للأتربة والحشرات.
- إبقاء الطفل في البيت إذا كان مريضًا: إن طفلًا مريضًا واحدًا في المدرسة قد ينقل العدوى لكثير من زملائه، وتختلف الفترة اللازمة لإبقاء الطفل في البيت بحسب المرض.
- التغذية السليمة: يجب الحرص أن يكون النظام الغذائي للطفل صحيًا، بتناول الوجبات الثلاث صباحًا وظهرًا ومساء، وأن يحتوي الطعام على العناصر الغذائية بشكل متوازن، مع الإكثار من تناول الخضراوات لأنها تحتوي على مضادات الأكسدة، وهي مواد مضادة للسموم وتساعد في تقوية جهاز المناعة، وكذلك الحرص على تناول أنواع الفاكهة المتوفرة في الشتاء كالحمضيات والكيوي، فهي غنية بفيتامين "C" والموز (غني بالمغنيزيوم).
- النوم والراحة الكافية: الحرص على أن ينال الطفل قسطًا كافيًا من الراحة والنوم، فهما ضروريان للنمو والتطور لدى الأطفال، كما أنهما يمكنان الجسم من تنظيف الأجهزة وتعزيز جهاز المناعة.
- الاهتمام بإعطاء اللقاحات: يجب التأكد من تطعيم الأطفال ضد الأمراض التي من الممكن أن تصيبهم أو التي يصابون بها عن طريق العدوى.
- الاهتمام بنظافة المدارس: يجب أن تكون القاعات مهواة بشكل جيد، وأن تنظف الحمامات بشكل دوري، وأن تتوفر المياه النظيفة الصالحة للشرب.
- الاهتمام بالصحة المدرسية: عن طريق التثقيف والتوعية الصحية للمعلمين والطلاب، وتعليم الأطفال السلوكيات الصحيحة للوقاية من العدوى، وكذلك الفحص الدوري للأطفال لاكتشاف الإصابات مبكرًا وعلاجها قبل انتشارها.

"كليبات" أرخص دون إبداع

فنانون يغامرون عبر الذكاء الاصطناعي

عنب بلدي - كريستينا الشماس

يشهد العالم الفني تحولًا واضحًا في السنوات الأخيرة، مع دخول الذكاء الاصطناعي بقوة إلى مجالات الإبداع السمعي والبصري، فبعد أن اقتصر في البداية على التوليد الموسيقي أو تصحيح الصوت، بات اليوم حاضرًا في صناعة "الفيديو كليب".

أصبح بإمكان الفنان أن يطرح عملًا بصريًا كاملًا من إنتاج الذكاء الاصطناعي، دون الحاجة إلى فريق تصوير أو مواقع إنتاج ضخمة.

هذا التحول شمل الساحة العربية أيضًا، ومن النماذج "نار ع علم" لحسام جنيد، و"تركب هالسيارة" لـ"أبو ورد"، و"معنى العشق" للمحمد زين، وهي فيديوهات تعتمد كليًا على تقنيات التوليد بالذكاء الاصطناعي، ما فتح نقاشًا واسعًا حول القيمة الفنية، والأصالة، ومستقبل الصورة الموسيقية في ظل هذا التوجه.

تغيرات الإنتاج البصري

لطالما شكّل "الفيديو كليب" جزءًا أساسيًا من هوية الأغنية، خصوصًا في فترة تسعينيات القرن الماضي وحتى العقد الأول من الألفية الجديدة، حين كانت الفضائيات تعد المصدر الرئيس للمشاهدة، وفي تلك المرحلة، كانت الأغنية التي تصور "فيديو كليب" تحصل على شهرة وانتشار، فيما تظل الأغاني التي لم تُصور أقل حظًا، بحسب ما قاله الناقد الفني شارل عبد العزيز، لعنب بلدي.

وأوضح أن المخرجين أنفسهم تحولوا حينها إلى نجوم، مثل يحيى سعادة وليلى كنعان وسعيد ونادين لبكي، وبلغت تكاليف بعض الإنتاجات مئات آلاف الدولارات، باعتبار "الكليب" كان يعد عنصرًا دعائيًا لا يقل أهمية عن الأغنية نفسها.

لكن المشهد تغيّر جذريًا، بحسب عبد العزيز، مع انتشار المنصات الرقمية وتراجع دور التلفزيون، إذ أصبحت التطبيقات الصوتية مثل "أنغامي" وغيره هي المصدر الرئيس لاستهلاك الموسيقا، فلم يعد المشاهد ينتظر عرض "الكليب" على شاشة، بل يكتفي بالاستماع، وهو ما دفع الفنانين إلى تخفيض ميزانياتهم الإنتاجية، والاكتفاء بما يُعرف بـ"كليبات بسيطة" ذات موقع تصوير واحد، كما فعلت نانسي عجرم في أعمالها الأخيرة، وهكذا تحول "الفيديو كليب" من تجربة بصرية غنية ومكلفة إلى منتج سريع ومنخفض التكاليف، يلبي متطلبات النشر على الإنترنت أكثر مما يخاطب حس الإبداع.

غياب رؤية فنية

رغم أن توظيف التقنيات البصرية في "الكليبات" ليس جديدًا، كما ذكر عبد العزيز، إذ استُخدمت مؤثرات "الجرافيكس" منذ التسعينيات، على سبيل المثال أغنية "على بالي" لنوال الزغبي، التي استخدمت فيها "جرافيكس" لتجسيد مشاهد خيالية تحت الماء، أو "تسهرني الليل عيونك" لراغب علامة، التي تضمنت مشاهد فنران راقصة بتقنيات "الأنيميشن"، فإن تلك الأعمال كانت تعتمد على جهد فني وتعاون مع مختصين، وكانت مكلفة جدًا مقارنة بما يُنتج اليوم "بضغطة زر" ومتاحة لأي شخص، بحسب تعبيره.

ويرى الناقد الفني شارل عبد العزيز، أن المشكلة ليست في استخدام الذكاء الاصطناعي بحد ذاته، بل في الاعتماد الكامل عليه دون وجود فكرة أو رؤية فنية تبرر حضوره، فهناك بعض الأعمال الحديثة مثل "كليب" حسام جنيد "نار ع علم"، نرى فيها مشاهد غير مترابطة وغير مبررة، مجرد خلفيات مولّدة بلا معنى بصري أو سردي.

واعتبر عبد العزيز أن هذه المشاهد قللت من قيمة الصورة الفنية وشوهت هوية الفنان، لأن الجمهور لم يعد يرى فيه عملًا متكاملًا، بل مجرد استعراض لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

ووصف تجارب الفنانين السابقة بدمج الواقع الافتراضي مع "الفيديو كليبات" بـ"الأذكى"، بطريقة يبقى الفنان في صورته الحقيقية، فيما تولّد الخلفيات أو التفاصيل المحيطة به بالذكاء الاصطناعي، وهو ما يمنح توازنًا بين الأصالة والتجديد.

ما سبب الإقبال

السبب الرئيس وراء هذا التوجه، وفقًا لعبد العزيز، هو التكلفة المنخفضة وسرعة الإنتاج، فالفيديو الذي كان يحتاج إلى فريق مكون من عشرات الأشخاص، ومواقع تصوير وسفر ومونتاج، يمكن اليوم إنجازه في يوم واحد، وربما بأيدٍ فردية.

تهديد هوية الفنان

من وجهة نظر عبد العزيز، فإن الخطر الحقيقي لا يكمن فقط في ضعف الجودة البصرية، بل في تهديد هوية الفنان نفسه، معتبرًا أن الفنانين الكبار يمتلكون "إيميج" (صورة) تراكمت عبر سنوات من العمل، وهذه الصورة جزء من أرشيفهم وجاذبيتهم الجماهيرية.

"الفنان الذي يختار الاعتماد الكامل على الذكاء الاصطناعي يخاطر بأن يفقد أصالته، لأن الصورة المولّدة لا تعبّر عنه فعليًا، بل عن خوارزمية قابلة للتكرار"، قال عبد العزيز.

وأضاف أن الفنانين العالميين الكبار، رغم قدرتهم التقنية والمادية، لم يعتمدوا بعد على الذكاء الاصطناعي في أعمالهم الرسمية، بل يتركون استخدامه للحملات الترويجية أو الصفحات الخاصة بجمهورهم، حفاظًا على القيمة الفنية للصورة الموسيقية.

وحذر الناقد الفني، عبد العزيز، من أن هذا المسار قد يؤدي مستقبلًا إلى استبدال الفنانين أنفسهم بنماذج رقمية، فاليوم نستبدل فريق الإنتاج بذكاء اصطناعي، وغدًا يمكن أن نستبدل الفنان نفسه بـ"أفاتار" يغني بصوت مولّد وملامح محسّنة، وربما يجد الجمهور في ذلك ما يشبع فضوله الجمالي، بحسب عبد العزيز، معتبرًا أن الخطر الأكبر هو تحول الفن إلى منتج بلا روح، عندما تتساوى كل الأصوات والصور في عالم رقمي متشابه.

واختتم عبد العزيز حديثه بالتأكيد على أن الفن الحقيقي لا يُختزل في التقنية، بل في الإحساس والجهد والرؤية، فالذكاء الاصطناعي أداة مهمة، لكنه لا يمكن أن يحل محل الإنسان في التعبير عن المشاعر أو نقل التجربة.

وأشار إلى أن "الفيديو كليبات" القديمة التي صُورت بجهد وحس فني ما زالت تعيش في ذاكرة الناس حتى اليوم، بينما يصعب أن تترك الأعمال المولّدة بالذكاء الاصطناعي الأثر نفسه.

> الفنانون يعتقدون أنهم بذلك يواكبون العصر أو يصنعون "تريند"، لكن النتيجة في الغالب لا تلقى استحسان الجمهور، لأن الذكاء الاصطناعي صار مألوفًا ومتاحًا في كل مكان، ولم يعد يشكّل دهشة بصرية.
>
> شارل عبد العزيز
> ناقد فني

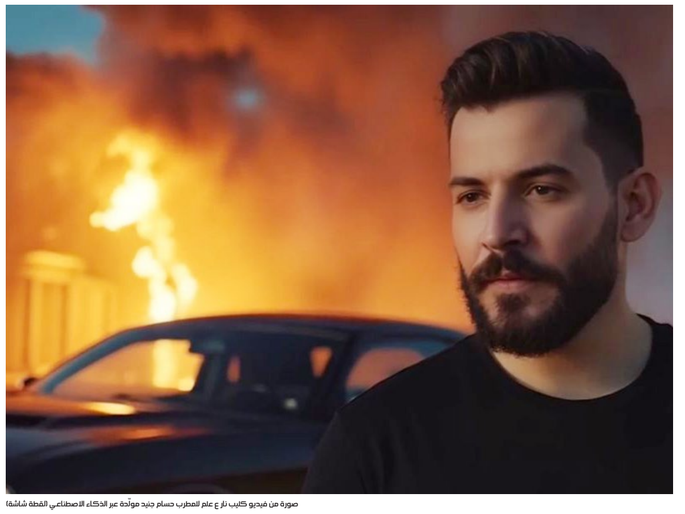

صورة من فيديو كليب نارع علم للمطرب حسام جنيد مولّدة عبر الذكاء الاصطناعي (لقطة شاشة)

يسحب البساط من "المصري"

ثلاثة عروض للمسرح السوري في موسم الرياض

يشهد المسرح السوري حضورًا لافتًا في موسم الرياض 2025، الذي أصبح جزءًا من المشهد الثقافي العربي الذي تحتضنه السعودية، وذلك بعد إعلان رئيس الهيئة العامة للترفيه في السعودية، تركي آل الشيخ، عن إدراج المسرحيات السورية ضمن فعاليات الموسم، للمرة الأولى في تاريخه.

وكشف عن ثلاثة عروض مسرحية سورية رئيسة في الموسم، هي: "عرس مطنطن"، "ولادة مبكرة"، "سمن على عسل"، إضافة إلى الفعاليات الأخرى التي ستستقطب جمهور الفن السوري.

"عرس مطنطن" تجمع قصي خولي ونور علي

تعد مسرحية "عرس مطنطن" واحدة من أبرز العروض المسرحية التي سيشهدها موسم الرياض، إذ تجتمع فيها نخبة من الفنانين السوريين، بينهم قصي خولي ونور علي ونادين تحسين بيك وجمال العلي.

المسرحية من تأليف وإخراج عروة العربي، وتدور أحداثها في أجواء البيئة الشامية، إذ يتناول العمل قصة اجتماعية ملهمة في قالب كوميدي مميز، وقد تم تحديد موعد عرضها في 19 من كانون الأول المقبل على مسرح "محمد العلي".

"ولادة مبكرة" تعيد زيدان ونجم الدين

يعود أيمن زيدان إلى الخشبة بمسرحيته "ولادة مبكرة"، التي سيعرضها في 24 من كانون الأول المقبل على مسرح "بكر الشدي".

المسرحية التي كتبها وأخرجها زيدان، تقدم مزيجًا من الكوميديا الاجتماعية الساخرة، وتستعرض قضايا إنسانية معاصرة بأسلوب فكاهي وروح ناقدة، بمشاركة نخبة من الفنانين السوريين، بينهم سوزان نجم الدين ومحمد حداقي وحازم زيدان ولى بدور.

"سمن على عسل"

في 3 من شباط 2026، سيقدم أيمن رضا عرضًا كوميديًا بعنوان "سمن على عسل"، الذي سيجمعه مع شكران مرتجى وهيا مرعشلي وجمانة مراد وجمال العلي.

المسرحية تتناول مغامرة فكاهية تبدأ بهروب شخصية "هالك" إلى شقة ضابط شرطة، في إطار مليء بالمفاجآت والمواقف المضحكة.

تنوع مسرحي

يعد حضور المسرح السوري في موسم الرياض إضافة قيّمة تعكس التنوع الثقافي والفني للمهرجان الفني المسرحي للموسم، فإلى جانب المسرحيات السورية، تشارك في الموسم أيضًا مجموعة من العروض الخليجية والمصرية التي تضم أسماء بارزة من الفن العربي.

من بين العروض الخليجية مسرحية "طال عمره" التي تجمع ناصر القصبي وحبيب الحبيب، إضافة إلى "المتحف" لعبد الله السدحان، و"البيت المسكون" التي سيقدمها عبد العزيز المسلم.

أما المسرحية المصرية الوحيدة في الموسم فهي "تاجر السعادة"، بطولة محمد هنيدي.

حضور متجدد للمسرح السوري

نقاد الفن اعتبروا أنه لا يمكن إنكار الدور الكبير الذي ستقدمه المسرحيات السورية في تعزيز العلاقات الثقافية بين سوريا والسعودية، خاصة في ظل الحضور الكبير الذي يحظى به الفن السوري في السعودية.

ويرى النقاد أن هذه العروض المسرحية ليست مجرد ترفيه، بل هي أيضًا رسالة ثقافية وفنية تثري المهرجان وتجعله محطة مهمة للفنانين والمبدعين العرب.

ويُعد موسم الرياض منصة مهمة لاستعراض ألوان متنوعة من الفنون المسرحية العربية، ويأتي المسرح السوري ليؤكد حضوره القوي ويضيف بُعدًا ثقافيًا غنيًا للموسم، في انتظار جمهور واسع من محبي المسرح العربي.

"إنستجرام" تنفي التجسس على مستخدميها

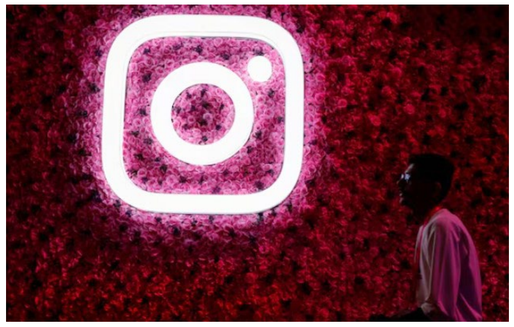

نفى رئيس منصة "إنستجرام"، آدم موسيري، استخدام الشركة ميكروفونات الهواتف في التنصت على محادثات المستخدمين أو مراقبتهم بهدف توجيه الإعلانات، واصفًا هذه الفكرة بأنها "خرافة قديمة" تم نفيها مرارًا في الماضي.

وجاءت تصريحات موسيري بالتزامن مع إعلان شركة "ميتا" المالكة للمنصة عن سياسة جديدة تتيح استهداف المستخدمين بالإعلانات عبر جميع تطبيقاتها، استنادًا إلى بيانات تفاعلهم مع منتجاتها المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

وقال موسيري في منشور على حسابه في "إنستجرام"، إنه لا يزال يتلقى تساؤلات متكررة حول ما إذا كانت الشركة تستمع إلى محادثات المستخدمين، مؤكدًا أن أشخاصًا من دائرة معارفه، بينهم زوجته، يطرحون عليه هذا السؤال بسبب الدقة اللافتة للإعلانات التي تظهر لهم.

وأضاف أن "كثيرين يعتقدون بوجود تجسس"، لأنهم يرون إعلانات لمنتجات ناقشوها أو فكروا فيها مؤخرًا، مما يخلق انطباعًا خاطئًا بأن "ميتا" قادرة على قراءة أفكارهم.

وأكد موسيري أن تشغيل الميكروفون دون علم المستخدم يشكّل انتهاكًا واضحًا للخصوصية، مشيرًا إلى أن مثل هذا الفعل كان سيؤدي إلى ظهور مؤشرات على الشاشة أو استهلاك أسرع لطاقة البطارية.

وأوضح أن دقة الإعلانات تعود إلى أنظمة التوصيات التي تعتمد على بيانات يوفرها المعلنون وسلوك المستخدمين على الإنترنت، مثل زيارات المواقع، إلى جانب خوارزميات تربط الاهتمامات المتشابهة بين الأشخاص.

كما لفت إلى أن بعض الحالات التي يظن فيها المستخدم أنه مراقب هي مجرد مصادفات أو تأثيرات نفسية، مضيفًا، "ربما شاهدت الإعلان من قبل دون انتباه، ثم تذكّرته بعد حديثك عن الموضوع".

وتعود جذور الجدل إلى عام 2016 حين أكدت "ميتا"، المعروفة سابقًا باسم "فيسبوك"، في تدوينة رسمية أنها لا تستخدم الميكروفون في استهداف الإعلانات أو تعديل المحتوى، وهو ما كرره لاحقًا المدير التنفيذي، مارك زوكربيرغ، أمام الكونجرس الأمريكي.

وتستعد الشركة، في 16 من كانون الأول المقبل، لتطبيق سياسة خصوصية جديدة تسمح باستخدام بيانات تفاعلات المستخدمين مع "روبوتات" المحادثة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مثل "Meta AI"، كمصدر إضافي لتخصيص الإعلانات.

وتثير الخطوة القادمة نقاشًا متجددًا حول حدود الخصوصية الرقمية، إذ يرى مراقبون أن "ميتا" رغم نفيها المتكرر لاستخدام الميكروفونات سرًا، تستعد الآن لجمع بيانات أكثر عمقًا من أي وقت مضى في ظل توسع تقنيات الذكاء الاصطناعي.

"ما اختلفنا".. نقد اجتماعي بقالب كوميدي

تضمّن الموسم الرمضاني الماضي تنوعًا لافتًا بمحتوى المسلسلات المقدّمة، تراوحت بين الأعمال الاجتماعية و"الفانتازيا" وأعمال البيئة الشامية والكوميديا.

استطاع مسلسل "ما اختلفنا"، بجزئه الثاني، أن يحقق حضورًا بين الأعمال السورية والعربية، خصوصًا أنه استقى قوته من تقديم قضايا اجتماعية معاصرة بأسلوب كوميدي درامي، يعكس الواقع بطريقة ساخرة ومؤثرة في آن واحد.

المسلسل الذي عرض مشاهد منفصلة متصلة، قدم صورة حية لمشكلات المجتمع السوري، وعكس هموم الناس البسطاء وسط معاناة يومية تتراوح بين الفقر والبطالة والفساد والتحديات الأسرية والسياسية.

مزيج من الكوميديا السوداء والدراما الاجتماعية

يتناول "ما اختلفنا" خليطًا من الكوميديا السوداء والدراما الاجتماعية، ويمزج بين الجوانب الواقعية والخيالية في قالب مبتكر، ما يتيح له التعبير عن قضايا سياسية واجتماعية حساسة بلغة ساخرة.

وعلى الرغم من تناوله القضايا المأساوية في المجتمع السوري، فإنه تجنّب التحول إلى الدراما التقليدية المظلمة، بل اختار أن يكون نقده بلسان كوميدي يكشف الفساد، ويعكس معاناة المواطن في سياق مليء بالمفارقات واللحظات الطريفة.

تناول سقوط النظام

ركّز العمل على معاناة ملايين السوريين الذين لجؤوا إلى مختلف دول العالم، بالإضافة إلى تناول تداعيات سقوط النظام الحاكم بعد سنوات من الاضطهاد والقمع، كأول مسلسل سوري تناول سقوط النظام، والتحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها سوريا في فترة ما بعد الحرب، مع التركيز على الصراع النفسي للأفراد الذين عاشوا في ظل نظام القمع.

المسلسل لا يقتصر على تقديم القضايا السياسية فحسب، بل تطرق أيضًا للعديد من القضايا الاجتماعية، مثل العلاقات الأسرية والفساد الإداري والفوارق الطبقية والهموم اليومية للمواطنين، كما عرض صراع الهوية والتصالح مع الماضي في إطار نقدي.

كوميديا الواقع المعاش

على الرغم من تناول المسلسل مواضيع سياسية واجتماعية حساسة، مثل حكم الأسد والفساد وتدهور الوضع الاقتصادي، فإنه في نفس الوقت حمل حالة من التفاؤل والقدرة على الضحك حتى في أشد الظروف قسوة.

"ما اختلفنا"، من خلال أسلوبه الكوميدي، يحاول أن يعكس حالة الشعوب العربية في الوقت الراهن، ويثير أسئلة حيوية حول الحرية والتغيير والكرامة الإنسانية في الوقت ذاته، ويقدم فرصة للمشاهدين للتفاعل مع القضايا الاجتماعية والمشكلات السياسية التي تحيط بهم، بطريقة نقدية مليئة بالسخرية التي جذبت المتابعين، وأسهمت برواج العمل في المحطات العربية.

فنانو المسلسل

شارك في مسلسل "ما اختلفنا 2" فنانون كثر، منهم: محمد خير الجراح، باسم ياخور، محمد حداقي، فادي صبيح، جمال العلي، نادين تحسين بيك، سامية الجزائري، نور علي، ديمة الجندي، سلمى المصري، أندريه سكاف، طلال مارديني، أيمن عبد السلام، رامز الأسود.

تولى إخراج العمل وائل أبو شعر، أما عملية التأليف فشاركت فيها مجموعة من الكتّاب العرب بإشراف الكاتب زياد ساري، وإنتاج شركة "ميتافورا للإنتاج الفني".

الفنانة نور علي والفنان أيمن عبد السلام من مسلسل ما اختلفنا – 17 أذار 2025 (قناة العربي)

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

كتاب

"من القهر إلى القصر"

شهادة في الثورة السورية وتحولاتها

يقدم الكاتب والإعلامي ياسر أبو هلالة عملًا توثيقيًا لمسار الثورة السورية منذ اندلاعها عام 2011 حتى السنوات الأخيرة، عبر كتاب "ثوار سوريا: من القهر إلى القصر".

يضم الكتاب، الصادر في عمان خلال العام الحالي، مجموعة من المقالات والتغريدات والمقاطع المصوّرة التي كتبها المؤلف ونشرها خلال متابعته المباشرة للأحداث.

ركّز الكاتب في فصوله الأولى على مرحلة الانطلاق، حيث كانت درعا الشرارة الأولى، وحماة رمز السلمية، قبل أن تتحول الثورة تدريجيًا إلى صراع مسلح نتيجة القمع الدموي.

وثّق أبو هلالة تلك اللحظات الأولى عبر مقالات مثل "درعا.. بانتظار الفصل الأخير"، و"حماة فضحت جرائم النظام بسلميتها"، مستعيدًا صور المظاهرات الأولى، وحملات الاعتقال، وأسماء الناشطين الذين دفعوا حياتهم ثمنًا للحقيقة.

وانتقد أبو هلالة موقف المجتمع الدولي الذي اكتفى بالمراقبة، مؤكدًا أن النظام السوري نجح في جر الثورة إلى المواجهة المسلحة ليبرر بطشه ويعيد رسم المشهد على مقاسه.

تطرق الكاتب إلى دور الإعلام في الثورة السورية، بوصفه سلاحًا ذا حدين، فمن جهة شكلت الكاميرا وسيلة الثورة لكسر الحصار وإيصال الصوت، ومن جهة أخرى تحول الإعلام الرسمي والإقليمي إلى أداة تضليل.

أشار أبو هلالة إلى تجربته الشخصية كمدير لمكتب قناة "الجزيرة" في سوريا، وكيف أسهم في إدخال الكاميرات وأجهزة البث الأولى إلى درعا، موثقًا الدماء الأولى التي أريقت هناك في فيلم "الطريق إلى دمشق".

كما تناول حملات التشويه التي لاحقت الصحفيين والمراسلين، وذكر بأن الصحافة كانت المسودة الأولى للتاريخ السوري الحديث.

ورصد الكاتب تداخل القوى الإقليمية والدولية في الملف السوري، وحلّل أدوار إيران وروسيا وتركيا والولايات المتحدة وإسرائيل، مبينًا كيف تحولت الثورة إلى ساحة صراع مفتوحة.

تناول أبو هلالة الدعم الإيراني والروسي للنظام بوصفه "احتلالًا مزدوجًا"، ويرى أن النظام السوري فقد سيادته حين سلّم قراره لهذين الحليفين، بينما أشار إلى الموقف التركي المتقلّب، الذي انتقل من دعم المعارضة إلى البحث عن مصالحه الأمنية.

وطرح الكاتب قراءته لتقاطعات المصالح بين الأطراف الإقليمية التي جعلت الشعب السوري الخاسر الأكبر، منتقدًا ما سمّاه "ازدواجية الموقف العربي"، حين اختارت بعض الدول دعم النظام تحت شعار "الاستقرار"، مقابل دول أخرى احتضنت المعارضة ثم تراجعت لاحقًا.

أولى الكاتب اهتمامًا كبيرًا بالبعد الاجتماعي والإنساني للثورة، من خلال مقالات تناولت الاعتقال السياسي وقضايا النساء والمعتقلين، إضافة إلى مقالات تتناول المسألة الطائفية، ومحاولات النظام اللعب على وتر الأقليات الدينية.

أكد أبو هلالة أن الثورة السورية كانت مشروعًا وطنيًا جامعًا لا طائفيًا، وأن النظام هو من غذّى الانقسام لتبرير استمراره.

وذكّر بضحايا مجازر الثمانينيات، وبالذاكرة الجمعية التي أعادت تشكيل الوعي السوري ضد القمع.

كما توقف عند تحولات الثورة في بعدها الأخلاقي، منتقدًا ممارسات بعض الفصائل المسلحة التي انحرفت عن مبادئ الثورة، مشددًا على ضرورة استعادة "الوجه الإنساني النبيل للثورة".

من الكاتب

ياسر أبو هلالة صحفي وإعلامي أردني من مواليد عمان عام 1969، حصل على بكالوريوس باللغة العربية من كلية الآداب بجامعة "اليرموك" عام 1990.

شغل عدة مناصب في شبكة "الجزيرة"، من بينها مدير مكتبها في عمان ومدير القناة في عام 2014.

غُرف بجرأته في تغطية الصراعات العربية، وبتعاطفه مع قضايا الحرية والعدالة، وكان من أوائل من رافقوا الثورة السورية إعلاميًا منذ انطلاقتها.

عنب بلدي تسأل عن الأسباب والضرورات

الرياضة السورية خارج عالم التكنولوجيا

عنب بلدي - جلال ألفا

في حين أصبحت التكنولوجيا عنصرًا أساسيًا في تطوير الأداء الرياضي عالميًا، لا تزال الرياضة السورية تخطو ببطء نحو تبني الأدوات التقنية الحديثة.
وبين ضعف الإمكانات وغياب التخطيط الاستراتيجي، تبرز الحاجة الملحّة إلى دمج التكنولوجيا في التدريب والتحليل والإدارة الرياضية.

الحضور الضعيف لهذه الأدوات في الرياضة السورية سببه عدم وجود نظام متكامل وخطة واضحة للاستفادة من البيانات، وهو ما أكده المدرب والمحلل الرياضي صافي عيوش.

وقال عيوش، لعنب بلدي، إن المشكلة ليست في وجود التكنولوجيا من عدمها، بل في إدارتها وتوظيفها.

لماذا تغيب التكنولوجيا في سوريا

الظروف الصعبة والحرب التي مرت على البلاد، تعتبر من أهم أسباب عدم مواكبة الرياضة السورية للتكنولوجيا، وفق ما أكده المدرب في أكاديمية "كوارك" الإسبانية أحمد حسون، لعنب بلدي.

وأشار حسون إلى أن ضعف البنية التحتية في سوريا حال دون إدخال التكنولوجيا بالمجال الرياضي.

ومن أسباب محدودية استخدام التكنولوجيا الرياضية في سوريا، قلة المعيّنين البدنيين المعترف بهم لدى الاتحاد و"فيفا"، بحسب حسون.

وقال حسون، إن التحدي الحقيقي لا يتمثل في تأمين الأجهزة الرقمية بحد ذاتها، بل في غياب الكادر المؤهل لإدارتها.

وأضاف أن المشكلة في سوريا تكمن بعدم وجود كوادر متخصصة قادرة على تطوير نفسها أو إدارة هذه التكنولوجيا بشكل صحيح، وأن نقص البيانات المتاحة يمنع من إجراء تحليل شامل لأداء اللاعبين.

رغم الفوائد الكبيرة لتكنولوجيا الرياضة، فإن سوريا تواجه عدة عوائق تحد من فعاليتها وتطبيقها، وأهمها العوائق المادية، وفق ما يراه مدرب أكاديمية "كوارك" الإسبانية أحمد حسون.

وأشار إلى أن نقص البنى التحتية الجهزة لا يساعد على توفير جميع الإمكانيات لمتابعة العمل بدقة.

كما أن غياب كوادر تمتلك التجارب والمعلومات التي تساعد على التدريب بشكل منظم للاعبين والمدربين، وفق النظم المتطورة، يعتبر من العوائق الأساسية.

في حين يرى المدرب والمحلل صافي عيوش، أن كرة القدم تحتاج إلى خبرة وفهم تدريبي، وإدارة واعية، قبل توفر الأجهزة.

وبالنسبة لعيوش، التكنولوجيا مهمة، لكن الأهم هو الإنسان الذي يقف وراءها، لأن الأجهزة ستبقى "مجرد ديكور" في حال عدم وجود كوادر مؤهلة ومتخصصة.

يرى عيوش، خلال حديثه إلى عنب بلدي، أن سوريا بحاجة إلى استثمار في تأهيل الكوادر التدريبية والتحليلية، ومن بعدها تطبيق التكنولوجيا.

ما طبيعة البنية الرقمية في سوريا

ما زالت البنية الرقمية في الرياضة السورية غائبة إلى حد كبير، فلا وجود لأنظمة تعقب متقدمة، مثل أجهزة "GPS"، أو الكاميرات التحليلية، أو أجهزة الاستشعار، التي تُستخدم في مراقبة الأداء البدني والفني للرياضيين، وفق ما قاله المدرب أحمد حسون، لعنب بلدي.

وأوضح حسون أن عملية التحليل في الدوري السوري لا تزال تقليدية، إذ تُبنى غالبًا على مراجعة مقاطع الفيديو المسجلة للمباريات، باستثناء المنتخب السوري الأول، الذي يحظى بإمكانيات تحليل أكثر تقدمًا.

وأضاف حسون أن الاتحاد الرياضي العام السابق واتحاد الكرة سخّرا كل ما هو متوفر من موارد رياضية لتطوير المنتخب، في المباريات الودية ومباريات تصفيات كأس العالم.

ونوه إلى أن إنشاء قاعدة البيانات الرقمية يجب أن يبدأ من الفئات العمرية، من أجل تطوير جميع الموارد.

ما الفائدة منها

تعد التكنولوجيا الرياضية إحدى أبرز ركائز التطوير في العالم الحديث، إذ تسهم في رفع كفاءة الأداء البدني والفني للرياضيين، وتحسن أساليب التدريب والمتابعة الطبية، وفق رؤية المدرب أحمد حسون.

وأوضح حسون أن التقنيات الحديثة تقدم تخطيطًا علميًا كاملًا للاعب، وتساعده على الوقاية من الإصابات، من خلال معرفة قدرته البدنية ومستوى الجهد الذي يبذله في التمارين والمباريات.

ويرى المدرب صافي عيوش، أن البنية الرقمية تساعد في تحليل الأداء، من خلال معرفة المسافات المقطوعة والسرعات ومعدل الجهد ونقاط القوة والضعف الفردية والجماعية.

كما تسهم في تقديم تقارير دقيقة، تساعد المدرب على تحسين قدرات كل لاعب بشكل شخصي، وتقلل خطر الإصابات، عبر مراقبة الحمل التدريبي والبدني.

وتابع عيوش أنه من خلال البنية الرقمية، نستطيع بناء رؤية واضحة للفرق على المدى القصير والبعيد.

واعتبر أن الاستخدام المحدود للتكنولوجيا هو سبب الشرخ الكبير بين الدوري السوري والدوريات المحترفة.

تجارب سابقة مصيرها الفشل

شهدت سوريا عدة محاولات سابقة لتطوير التكنولوجيا في قطاع الرياضة، لكنها لم تحقق النجاح المرجو، نتيجة سيطرة النظام السوري السابق على قطاع الرياضة، بالإضافة إلى أن اتحاد كرة القدم السابق ركّز على الولاءات الإدارية والسياسية أكثر من الكفاءة الفنية .

رئيس اتحاد الكرة في عهد النظام السابق، صلاح رمضان، وعد بإدخال تقنية حكم الفيديو المساعد "الفار" (VAR) إلى الدوري السوري.

ومن ثم وعد بإدخال "الميني فار" (Mini VAR)، وذكر رمضان أن الاتحاد جلب أفضل مساعدات في العالم للتواصل بين الحكام واتخاذ القرارات، وأكد رمضان أن الاتحاد بذل قصارى جهده لتطبيق نظام "الميني فار" (Mini VAR)، الذي يعتمد على وجود أربع كاميرات، وأرسل كوادر إلى خارج سوريا من أجل التدرب على التقنية، لكن كل تلك الوعود لم تُنفذ.

هل نطبق "الفار"؟

اعتماد تطبيق "الفار" (VAR) في سوريا يصطدم بكثير من العقبات، ولا سيما تأمين المعدات اللازمة لتطبيق تلك التقنية.

في 13 من آب 2023، وقع اتحاد الكرة في سوريا مذكرة تفاهم مع الاتحاد السعودي لكرة القدم، لتزويد نظيره السوري بتقنية "الفار" (VAR).

وقال نائب رئيس الاتحاد السوري لكرة القدم في عهد النظام السابق، عبد الرحمن الخطيب، إن رئيس لجنة الحكام بالاتحاد السعودي، اجتمع مع المعنيين باتحاد كرة القدم السوري، وأرسل كتابًا إلى الاتحاد الدولي للعبة "فيفا" لإقامة دورة لتدريب الحكام السوريين، كما وعد بإرسال تقنيين فنيين للتدرب على تشغيل أجهزة "الفار".

وقال رئيس مكتب الألعاب الجماعية السابق في وزارة الرياضة والشباب، فراس تيت، لعنب بلدي في وقت سابق، إن البنى التحتية في سوريا شبه منهارة، وتطبيق تقنية "الفار" يتطلب إعداد كوادر فنية وتقنية متخصصة، عبر دورات مقدمة من الاتحادات الدولية والآسيوية.

وأضاف أنه بعد إجراء الدراسات اللازمة، يمكن البدء بتجهيز أو ترميم البنى التحتية، وتدريب الكوادر، تمهيدًا لإطلاق تقنية "الفار" بشكل فعال.

أهم التقنيات الحديثة

تقنية الحكم الفيديو المساعد (VAR): تستخدم لمساعدة الحكام في اتخاذ قرارات دقيقة خلال المباريات، مثل ركلات الجزاء أو البطاقات الحمراء أو حالات التسلل.
تقنية دعم الفيديو (FVS): نسخة مبسطة من نظام مراجعة الفيديو، وصُممت لتكون أسهل تطبيقًا في البطولات التي تعاني من محدودية الموارد البشرية والمالية، ولا تستطيع اعتماد نظام "VAR" متكامل.
تقنية خط المرمى (Goal Line): أجهزة وحساسات تتأكد مما إذا كانت الكرة قد تجاوزت خط المرمى بالكامل أم لا.
أجهزة تعقب (GPS): تُستخدم لتحديد مواقع اللاعبين في الملعب، وحساب المسافات المقطوعة والسرعات ومعدل الجهد البدني.
أجهزة الاستشعار: عبارة عن أساور أو شرائط قياس، توضع بأيدي اللاعبين لتسجيل معدل ضربات القلب ومستوى اللياقة البدنية والإجهاد العضلي.
الكرة الذكية (Smart Balls): كرات مجهزة بأجهزة استشعار لمراقبة سرعة التسديد والدقة في التمرير أو التسديد.
الواقع الافتراضي (VR): تساعد اللاعبين على تحسين مهاراتهم في بيئة تدريبية متقدمة.

ميداليات واحتكاك ودعم

"قوى" سوريا تعود بمعنويات عالية من بطولة غرب آسيا

عادت ألعاب القوى السورية إلى الواجهة مجددًا، بعدما حقق المنتخب السوري للشباب والشابات 17 ميدالية متنوعة في بطولة غرب آسيا، التي استضافتها مؤخرًا العاصمة اللبنانية بيروت.

ظروف المشاركة في بطولة غرب آسيا كانت مثالية على المستويين الإداري والفني، بحسب ما قاله مدرب منتخب سوريا لألعاب القوى، سليمان عطية، في تصريح لعنب بلدي.

وأوضح عطية أن البطولة كانت قوية ومنافسة، إلا أن لاعبات المنتخب السوري قدّمن أداء استثنائيًا، وتمكنّ من تسجيل أرقام شخصية جديدة، تعكس تطور مستواهن الفني والبدني.

ماذا قال اللاعبون

رغم الانقطاع الطويل عن التدريبات، جاءت حصيلة نجاح البعثة لتؤكد عودة اللعبة إلى واجهة المنافسة، بحسب قول اللاعبة فرح المحمد، لعنب بلدي.

وأضافت، "إصرارنا على التدريب رغم الصعوبات، هو السبب الرئيس لتحقيق الإنجاز".

اعتبرت اللاعبة أن ألعاب القوى هي "زمن"، قائلة، "التوتر الذي عشته في البطولة من أجل الزمن أكثر من المرتبة، لأن الزمن يدل على التعب والاجتهاد".

وقالت اللاعبة جوليا أمون، إن الدعم النفسي والمعنوي، من قبل المرشدة النفسية، "ساعدنا على تخطي جميع العقبات والصعوبات في البطولة".

من جهته، أكد اللاعب أسامة العلي، لعنب بلدي، أن الصعوبة في البطولة كانت خلال سباق الحواجز، لأن اللاعب الكويتي الذي بجانبه تكسرت حواجزه وارتدت عليه، وبالتالي انخفض معدل الزمن.

وقال أسامة، إن الاتحاد والكادر الفني قدموا أقصى ما لديهم في هذه المشاركة.

الاحتكاك مع لاعبين من مستويات مختلفة هو المكسب الأهم في هذه التجربة، بحسب حديث اللاعب أثير البلخي، لعنب بلدي.

وأوضح البلخي أن المنتخب كان قادرًا على تحقيق نتائج أفضل، لكن محدودية المشاركات المحلية والدولية كانت عائقًا، مشيرًا إلى أن المشاركة بحد ذاتها تُعد خطوة مهمة للاحتكاك واكتساب الخبرة، أكثر من كونها إنجازًا بحد ذاته.

الدعم الحكومي والتمويل

يشكل الدعم الحكومي والتمويل المستمر حجر الأساس في استقرار وتطوير أي رياضة، وهو ما أشار إليه رئيس اتحاد اللعبة، محمد الضامن، في حديث إلى عنب بلدي.

وأوضح الضامن أن وزارة الرياضة والشباب تبذل جهودًا كبيرة ضمن الإمكانيات المتاحة، مؤكدًا أن التنسيق بين الوزارة والاتحاد مستمر بهدف تطوير اللعبة وضمان استدامة نجاحها.

وقال رئيس اتحاد اللعبة، إن الوزارة تبذل ما بوسعها لتوفير الدعم اللازم، في حين يسعى الاتحاد إلى استقطاب مزيد من الرعاة والداعمين، مؤكدًا أن الوضع "مستقر ومبشّر".

الخطوة التالية لتطوير اللعبة

بات التركيز على تطوير اللعبة على المدى الطويل ضرورة لا غنى عنها، وهو ما أكده رئيس اتحاد اللعبة، محمد الضامن، لعنب بلدي، قائلًا، إن الخطوات كثيرة، و"نحتاج إلى وجود منشآت من أجل تطوير اللعبة، وسنتحدث مع وزير الرياضة والشباب، محمد الحامض، ومع أصحاب المنشآت، لمحاولة تطوير أكبر عدد من الملاعب بسوريا، حتى نتمكن من استضافة البطولات".

ما وراء الإنجاز.. تكامل منظومة العمل

مدرب منتخب سوريا لألعاب القوى، سليمان عطية، تحدث عن صعوبة ممارسة اللعبة في ظل التحديات الموجودة، وعلى رأسها تهالك أرضيات الملاعب، مشيرًا إلى أن ذلك يشكل عقبة أمام تطوير الأداء.

ويرى أن النجاح في ألعاب القوى لا يتحقق إلا عبر مزيج من التفوق الرياضي والعلمي، مبينًا أن معظم لاعبي المنتخب متفوقون دراسيًا، وهو ما ينعكس إيجابًا على التزامهم وانضباطهم في الميدان.

من جهته، عبر رئيس اتحاد ألعاب القوى، محمد الضامن، عن رضا الاتحاد والوزارة عن المشاركة، لأن اللاعبين تغلبوا على أنفسهم، ويرجع الأمر لعدم وجود الخبرة والاحتكاك الخارجي.

وتابع الضامن لعنب بلدي، أن الأرقام التي تحققت في كل المسابقات الموجودة في الرزنامة "مميزة"، رغم قلة المشاركات.

وعن العقبات التي واجهت المنتخب خلال التحضير للبطولة، قال الضامن، "تغلبنا على العقبات الكثيرة، مثل عدم توفر معسكر للاعبين قبل البطولة، لكننا قمنا بالإشراف على اللاعبين من محافظاتهم بشكل يومي".

وأكد أن العمل الجماعي على جميع الصعد، والسعي لرفع اسم سوريا خارجيًا، هو أساس التغلب على العقبات.

حصيلة المشاركة السورية

حصل المنتخب السوري للشابات على المركز الثالث في بطولة غرب آسيا، برصيد 15 ميدالية.

وحصدت بعثة المنتخب بشكل عام 17 ميدالية، توزعت على الشكل الآتي:

- نايا عباس: ذهبية سباق 800 م جري وبرونزية 400 م جري.
- جوليا أمون: ذهبية المشي 5000 م.
- سارة ديب: ذهبية سباق 5000 م.
- فرح محمد: فضية المشي 5000 م.
- ريان حسن: فضية سباق 100 م حواجز.
- زينب اليوسف: فضية سباق 400 م حواجز.
- بتول الدبس: فضية إطاحة المطرقة.
- نايا ناصر: فضية الوثب الثلاثي.
- أثير البلخي: فضية رمي الرمح.
- بيان درباس: فضية رمي القرص.
- شهد العلي: فضية الكرة الحديدية.
- منتخب الشابات: فضية سباق 4×400 متر شابات تتابع.
- هدى خضير: برونزية إطاحة المطرقة.
- علا الحرفي: برونزية الوثب العالي.
- بيان درباس: برونزية الكرة الحديدية.
- أسامة العلي: برونزية مسابقة العشاري.

تكريم بعثة منتخب سوريا لألعاب القوى - 7 تشرين الأول 2025 (الاتحاد السوري لألعاب القوى/فيسبوك)

مباراة الكرامة وأهلي حلب في بلاي أوف الدوري السوري الممتاز - 12 تموز 2025 (SFA/فيسبوك)

محمد عثمان خلال مشاركته ضد أياكس في الدوري الهولندي - 29 آذار 2019 (Mohammed Osman/فيسبوك)

محمد عثمان.. نجم سوري من ملاعب هولندا إلى آسيا

رغم غيابه الطويل عن صفوف المنتخب السوري، يبقى اسم محمد عثمان حاضرًا في ذاكرة الجماهير، كلاعب يمتلك لمسة فنية مختلفة ومسيرة تجمع بين التجربة الأوروبية والهوية السورية.
ولد محمد عثمان في 1 من كانون الثاني 1994، بمدينة القامشلي، وبدأ مسيرته الكروية في الملاعب الأوروبية، وتحديدًا من أكاديمية "فيتيسه" الهولندية للشباب.

تدرج محمد عثمان في الفئات العمرية، وصولًا للمشاركة في الدوري الهولندي للرجال، وشارك مع فريق الرجال في 27 مباراة، سجل خلالها ثمانية أهداف.

عثمان اختار وجهة جديدة ضمن هولندا، وانتقل إلى تيلستار، ليتألق مع نادية الجديد، حيث أسهم في 15 هدفًا، ما بين تسجيل وصناعة، في 20 مباراة.

أداء اللاعب دفع نادي هيراكليس، أحد أعرق أندية هولندا، للتعاقد معه، والاستفادة من رؤيته المميزة.

كان عثمان لاعبًا بارزًا مع هيراكليس، وشارك مع الفريق في ثلاثة مواسم، لعب خلالها 55 مباراة، وأسهم في 11 هدفًا.

تحدٍّ جديد في قارة آسيا

بعد أعوام في أوروبا، قرر محمد عثمان أن يخوض تجربة في آسيا، وتحديدًا مع الخريطيات القطري، وهدفه البقاء بالأجواء الآسيوية، في ظل انضمامه لمنتخب سوريا الأول.

قرار عثمان أثار استغراب الجماهير السورية، ورددت سؤالًا، "هل طمع محمد عثمان بالمال على حساب الاحتراف الأوروبي".

لم يُدلِ اللاعب محمد عثمان بأي تعليق حول الموضوع، واختار الرد على المشككين بطريقته الخاصة داخل المستطيل الأخضر، بعدما سجل خمسة أهداف وقدّم ثلاث تمريرات حاسمة، خلال 26 مباراة مع الخريطيات القطري.

وبعد هبوط الخريطيات إلى الدرجة الثانية، عاد محمد إلى هولندا ووقع عقدًا مع سيارتا روتردام، لكنه لم يوفق ولم يصنع الفارق مع فريقه، ولم يسهم بأي هدف في 12 مباراة.

عاد محمد عثمان إلى القارة الآسيوية مجددًا، ليوقع عقدًا احترافيًا مع نادي لامفون واريور التايلندي.

وفي موسمه الأول مع الفريق، قدّم أداء لافتًا، مسجلًا خمسة أهداف وصانعًا هدفين في 23 مباراة، ما دفع إدارة النادي إلى تجديد عقده.

واصل عثمان تألقه في موسمه الثاني، إذ أسهم في 14 هدفًا خلال 33 مباراة، مثبتًا مكانته كأحد أبرز لاعبي الفريق، ليختار الاستمرار مع لامفون واريور لموسم ثالث.

أما في موسمه الثالث، فتابع مسيرته بثبات، مسجلًا ستة أهداف ومقدمًا سبع تمريرات حاسمة في 34 مباراة، ليؤكد قيمته الفنية واستقراره في الملاعب التايلندية.

وبعد ثلاثة مواسم، انخرط عثمان بالبيئة التايلندية، وجدد عقده للموسم الرابع على التوالي مع نادي لامفون واريور.

الموسم الرابع لعثمان يعتبر ناجحًا حتى هذه اللحظة، فمنذ بداية موسم 2026-2025، سجل اللاعب السوري خمسة أهداف، في سبع مباريات.

متمسك بأصوله السورية

رغم تألقه في الملاعب الهولندية، فإن محمد عثمان لم ينكر أصوله السورية، ونجح المنتخب الوطني السوري في ضمه لصفوفه.

لعب أولى مبارياته مع المنتخب عام 2018، وشارك في كأس آسيا 2019، التي أقيمت في الإمارات.

وخاض مع المنتخب 29 مباراة، سجل خلالها هدفين، في مرمى البحرين وطاجكستان وديًا.

ومنذ 2018 حتى الآن، غاب محمد عثمان عن 46 مباراة دولية للمنتخب، ما بين رسمية وودية.

ويعود آخر ظهور لمحمد عثمان مع منتخب سوريا الأول إلى ودية روسيا، في 19 من تشرين الثاني 2024.

وبعد أشهر من الغياب، قرر المدير الفني لمنتخب سوريا، الإسباني خوسيه لانا، استدعاء عثمان لمباراتي ميانمار في التصفيات المؤهلة لكأس آسيا 2027.

مسيرة لا تعرف الحدود

في مسيرته التي تنقلت بين القارات والأندية، أثبت محمد عثمان أنه نموذج للاعب السوري المحترف، القادر على التكيّف والتألق في مختلف البيئات الكروية.

ويواصل محمد عثمان رحلته بثقة وطموح، حاملًا راية الاحتراف السوري في الملاعب الآسيوية، وساعيًا لكتابة فصل جديد من العطاء والتألق.

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 12 تشرين الأول/أكتوبر 2025
العـدد 712 - السنـة الرابعة عشـرة

24 صفحة
سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

"السـريـان" فـي حلب
عـادات ولغـات تتقاطع دون إلغـاء

عنب بلدي - محمد ديب بظت

في قلـب مدينـة حلـب، ينبـض حي السريـان كأحـد أكثر الأحيـاء تنوعًا، حيـث يتجـاور السريـان والعرب والأرمـن والكرد في مشـهد يعكـس صورة مصغـرة عـن التعايـش الأهلي الذي طـالما ميّـز المدينة.
الحـي، الـذي سـمّي على اسـم السريـان الذيـن اسـتقروا فيـه منذ نحـو قرن، تحـول مـع الزمن إلى فضـاء مـشترك يجتمع فيـه النـاس على اختلاف انتماءاتهـم في تفاصيـل الحيـاة اليوميـة، مـن الأسـواق إلى المدارس، ومـن الأعياد إلى المناسـبات البسـيطة.

دون تفرقة

جوانـا كاشـور، شـابة سريانيـة مـن أبنـاء الحي، قالـت لعنـب بلـدي، إن الحيـاة في حـي السريـان كانـت دومًـا قائمـة على المشـاركة والتعـاون بين الـجيران.

وأشـارت إلى أن العلاقـات الاجتماعية بين السـكان لم تكـن يومًـا محكومـة بالهويـة القوميـة أو الدينية، بـل بالعشرة والمـودة، فالبيـوت المتلاصقة والأزقـة الضيقـة خلقـت بيئـة يتقاسـم فيهـا الأهـالي تفاصيـل حياتهـم الصـغيرة، مـن اللعـب في الطفولـة إلى الوقـوف جنبًـا إلى جنـب في المناسـبات والأزمـات.

وأكـد شـكري غريبي، المعـروف بين الأهالي باسـم "أبـو حنّـا"، أن مفهـوم التعايش في حـي السريان كان جـزءًا أصـيلًا مـن التربيـة اليوميـة، فالأهـالي اعتـادوا الوقوف مـع بعضهم في الأفـراح والأحزان، دون تمييـز أو تفرقة.

ويـرى "أبـو حنّـا"، في حديـث إلى عنـب بلـدي، أن العلاقـات الاجتماعيـة لم تتأثـر بتـغيرات الزمـن أو بالتحـولات التـي شـهدتها المدينة خلال سـنوات الحـرب الماضيـة، لأن أساسـها قائـم على الاحترام والتكافـل، لا على العـرق أو الديـن.

أمـا أدريانا شـاهينان، وهي شـابة أرمنيـة تبلغ من العمـر 27 عامًـا، فقالـت، لعنـب بلدي، إن المدرسـة والكنيسـة كان لـهما دور مهـم في ترسـيخ قيـم العيـش المـشترك بين أبنـاء الحي.

فبيـنما تعـرّف الأطفـال في صغرهـم إلى لغاتهـم وثقافاتهـم المختلفـة، تعلمـوا في الوقـت ذاته كيف يعيشـون إلى جانـب بعضهـم، يتبادلـون التهـاني في الأعيـاد، ويتعاونـون في الأنشـطة المدرسـية والاجتماعيـة، وهـو ما ترك أثـرًا طـويلًا في الذاكرة الجمعية للسـكان.

غنى ثقافي

الأسـواق والمناسـبات الاجتماعيـة شـكلت دائمًا نقـاط التقـاء بين الجميـع، فالحيـاة في حـي السريـان تـسير بإيقـاع واحـد يجمـع مختلف المكونـات في نسـيج اجتماعـي متداخـل، كما قـال علي سـيدو، وهو مـن المكـوّن الكردي في الحي.

وأضـاف علي، لعنـب بلـدي، أن هذا التنـوع لم يكن يومًـا مصـدر خلاف، بـل شـكّل حالـة مـن الغنـى الثقـافي والإنسـاني، إذ يتبـادل النـاس عاداتهـم وتقاليدهـم ويشـاركون بعضهـم في المناسـبات وكأنهـم أبنـاء عائلـة واحدة.

أكـرم زيتـون، وهـو مـن المكـوّن العـربي في الحـي، قـال إن الألفـة المتبادلـة جعلـت الجميـع يشـعرون بالانـتماء إلى المـكان نفسـه، بغـض النظر عـن أصولهم، فالأعـراس والمناسـبات الدينية والاجتماعيـة كانـت دائمًا تجمع السـكان، ويحرص الجميـع على المشـاركة فيهـا، في مشـهد يـعبر عن عمـق العلاقـات الإنسـانية التـي تميـز الحـي حتى اليوم.

هـذه التجـارب المختلفـة تعكـس صـورة متكاملـة لحـي السريـان كمـكان يختـزن ذاكـرة طويلة من التعايـش، حيـث لم يكن التنـوع القومـي والعرقي مصـدرًا للـخلاف، بل عـنصر قوة أسـهم في تعزيز السـلم الأهلي داخـل المجتمـع الحلبي.

التنـوع في الحـي لم يكن مجرد تبايـن في الأصول، بـل شـكّل اندماجًـا يوميًـا بين النـاس في أعمالهم وتفاصيلهـم الصـغيرة، مـا خلـق شـعورًا جماعيًـا بالأمـان والانتماء.

تأسيس الحي

اليـوم، مـا زال حـي السريـان يحتفـظ بروحـه القديمـة، رغم التـغيرات العمرانية والتحـولات التي شـهدتها المدينـة.

تأسـس حـي السريان، وفقًـا للمصـادر التاريخية، بعـد نـزوح آلاف السريان مـن مدينة الرهـا (أورفا) في تركيـا، هربًـا مـن المذابـح التـي تعرضـوا لها والمعروفـة بمجزرة "سـيفو".

وأشـار الباحث مـارك خربوطلي تومـاس، في بحث يتنـاول تلـك الحقبـة التاريخيـة، إلى أن تأسـيس الحـي كان في عـام 1924، واسـتقر النازحـون في المنطقـة التي سـمّيت نسـبة إليهم.

تـرك السريان بصمتهـم الثقافيـة والدينية الواضحة في المـكان، فبنـوا الكنائـس والمدارس والمؤسسـات الاجتماعيـة، التي سـاعدت في الحفاظ على هويتهم، والانفتـاح على بقية مكونـات المدينة.

لاحقًا، اسـتقر في الحـي عرب قدموا مـن أحياء أخـرى بغـرض التجـارة والعمل، وأرمـن نزحوا إلى حلـب في فترات متقاربـة مـن التاريـخ، ثـم الكـرد الذيـن أضافـوا بعـدًا ثقافيًـا ولغويًا جديدًا.

ومـع مـرور السـنوات، أصبـح الحـي مثـالًا حيًـا على التداخـل الاجتماعـي في حلـب، حيـث تتقاطع العـادات واللغـات في نسـيج واحـد دون أن تلغـي إحداهـا الأخرى.

ومـا زال حـي السريـان شـاهدًا على قـدرة المجتمع الحلبـي على الحفـاظ على نسـيجه الإنسـاني، رغم الحرب والتـغيرات الاجتماعية والسياسـية، فالبيوت القديمـة والكنائـس والمحال الصغيرة تـروي حكاية مـكان اسـتطاع أن يحافـظ على تنوعـه، وأن يقـدم نموذجًـا نـادرًا في المدينة عـن معنى السـلم الأهلي الحقيقـي، حيـث يصبـح التنـوع مصـدر غنـى لا تهديـد، والتعـاون هـو اللغـة المشتركة التـي تجمع الجميع.

مبنى كنيسة مار جرجس للسريان الأرثوذكس في حي السريان - 30 أيلول 2025 (عنب بلدي)

عصر الحرية و"السوشيال ميديا"

خطيب بدلة

في عصر الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، صار الحديث في السياسة، والشأن العام، متاحًا لكل الناس، كل من يمتلك كمبيوترًا محمولًا، أو هاتفًا جوالًا موصولًا بشبكة الإنترنت، يستطيع أن يقول ما يشاء، في أي قضية، حتى ولو كانت عويصة، وبعيدة عن اختصاصه، نعم، إنه يبدي رأيه حتى بالصور التي نشرتها وكالة "ناسا" عن الكون، والفضاء الخارجي! كنت، في السابق، أرى هذا الأمر ضارًا بمجتمعاتنا التي تعاني من التخلف، وزعمت أنه يشتت الحوار، ويخلط الحابل بالنابل.. ولكن صديقي العزيز، الجنرال المتقاعد غازي أبو عقل، خالفني الرأي، موضحًا أن هذا انتقال كبير، من عصر احتكار المنابر الإعلامية، إلى عصر الحرية بمعناها الواسع. قلت له، ذات مرة: لكن، في ناس، عم يستغلوا هالحرية، ويسبونا. فقال لي بشيء من النزق: خلي يسبونا يا خطيب. المهم يصير عندنا حرية!
اليوم، بعد مرور عقدين من الزمن على هذا الحديث، أصبحت أرى هذه الحرية غير المحدودة، جيدة بالفعل، فقد صرنا نقرأ، ونسمع حكايات وتفاصيل لم يكن تداولها، في السابق، واردًا، وبضمنها أحداث طريفة، ومسلية. فمثلًا، ابتكر نظام الأسد، في الشهور الأولى للثورة، طريقة ديماغوجية، شعبوية، لكسب تأييد الشعب في قتل السوريين المنتفضين، وهي: أن يقوم بعض الأهالي برش حبات من الرز على الآليات المصفحة، في أثناء عودتها من مهامها القمعية. المهم، أرسل إليّ أحد الأصدقاء، تفاصيل موقف متوتر، جرى بين رجل من ديرتنا، وأرملة شقيقه المتوفى، فالأرملة كانت تؤيد النظام، وتكره الثوار، وذات يوم، اقتحمت قطعة عسكرية إحدى القرى، وفي أثناء انسحابها وقفت تزغرد لرتل المدرعات، وترش عليها حبات من الرز. وبما أن الرجل كان ثائرًا، معاديًا لنظام الأسد، فالمتوقع أن يكون خلافه مع أرملة أخيه سياسيًا، ولكن ما أزعجه، وأخرجه عن طوره، أن أيتام أخيه، شكوا إليه، أكثر من مرة، أنهم يشتهون أكلة "رز بحليب"، ووالدتهم لا تلبي طلبهم، بحجة أن الرز مرتفع الثمن، وهي لا تمتلك فائضًا من المال لشرائه!
قبل سنة 2011، كان الشائع بين الأشخاص الذين امتلكوا أجهزة خليوية، أن يرسل بعضهم إلى أصدقائه، عبر "البلوتوث"، مقاطع صوتية مضحكة، منها أن رجلًا اتصل بواحد غشيم، وراح يتغالظ عليه بأسئلة وحكايات بائخة، فاعتقد الرجل الغشيم أن هناك مَن يحول عليه مكالمات غريبة، من أشخاص مجهولين، وصار يسب ويشتم، ويقول: مين عم يحول علينا المكالمات بهالشكل؟ مين عم يحول؟
بعد سنة 2012، تطورت عمليات قمع الثورة، من قبل نظام الأسد، وأصبح الطيران الحربي يشارك في العمليات، وفي سنة 2016، صار يوجد في أجواء الشمال السوري طيران سوري، وطيران روسي، وكان ثمة رجل "مسخرجي"، اسمه أبو برهو، اعتاد، مثلما اعتاد معظم الأهالي، على القصف، وصار يحول أخبار القصف، حتى المؤلمة منها، إلى طرائف مضحكة.. وذات يوم، كان أبو برهو جالسًا على بيدر القرية، وإذ جاء شخص مذعور، يتلفت إلى الأعلى والوراء، ويصيح: اهربوا. أجاكم الحربي. فقال له أبو برهو، ببرود: مين عم يحول علينا هالطيران؟ مين عم يحول؟

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper